



مجلس النواب

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الثامنة
من الدورة العادية الاولى المتعقد يوم الاربعاء ١٧ شعبان ١٤١٠ هجرية
الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

(الجلد ٢٧)

(العدد ٨)

جدول الاعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .
 - أ - طلب اجازة لمدة اسبوعين مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز .
 - ب - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي .
 - ج - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد ابراهيم تقي الدين .
- ٣ - تلاوة الكتب الواردة من مجلس النواب :
 - أ - كتاب سعادة نائب رئيس مجلس النواب رقم (٨٤٩) تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ المتضمن موافقة مجلس النواب على :
 - ١ - القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل

موافقة

قر المجلس اثناء الجلسة القانونية

هكذا في الأصل

مجلس الاعيان

قرار المجلس احواله للجنة القانونية

- المحاكم الشرعية كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات عليه .
 ب- كتاب سعادة نائب رئيس مجلس النواب رقم (٨٥٦) تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ المتضمن موافقة مجلس النواب على :
 - القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية ، كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات عليه .

(٤) قرارات اللجان :

أ . اللجنة القانونية :

- ١ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ المتضمن الموافقة على القوانين التالية بالصيغة التي وردت بها من مجلس النواب وهي :
 أ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .
 ب - القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب .
 ج - القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة اطباء الاسنان .
 ٢ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ المتضمن الموافقة على :
 - القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوايق والشقق كما ورد من مجلس النواب .

ب - اللجنة المالية :

- ١ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ المتضمن الموافقة على القوانين التالية كما وردت من مجلس النواب وهي :
 أ - القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات / الشبدة .
 ب - القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للاغاء الاقتصاد والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات / الشبدة .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

- ج - القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي البيت / ساحل العقبة الجنوبي .
 ٢ - قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ المتضمن الموافقة على القوانين التالية ، كما وردت من مجلس النواب وهي :
 ١ - القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ .
 ٢ - مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة رقم (٣) للسنة المالية ١٩٨٩ .
 (٥) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
 لم تعين .

هكذا في

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الواقع ١٧/ شعبان / ١٤١٠ هجري الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادي . عقد مجلس الاعيان جلسته الثامنة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي وحضر أمين عام مجلس الامة عطوفة السيد هاني خير .

وتفيب باجازة من الاعضاء السادة : عاكف الفايز ، عمر النابلسي ، ابراهيم تقي الدين ،

وتفيب بمعلنة من الاعضاء السادة :

وتفيب عن الجلسة الاعضاء السادة :

وحضر من الحكومة

- ١ . دولة السيد مضر بدران
- ٢ . معالي السيد سالم مساعدة
- ٣ . معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة
- ٤ . معالي المهندس عوني المصري
- ٥ . معالي السيد ابراهيم عز الدين
- ٦ . سماحة الشيخ عبد الباقي جمو
- ٧ . معالي الدكتور محمد حمدان
- ٨ . معالي المهندس داود خلف
- ٩ . معالي السيد نبيل أبر الهدى
- ١٠ . معالي السيد يوسف المبيضين
- ١١ . معالي الدكتور خالد الكركي
- ١٢ . سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير
- ١٣ . معالي الدكتور قسيم عبيدات
- ١٤ . معالي السيد ابراهيم الفياشة
- ١٥ . معالي السيد عبد الكريم الكباريتي

رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية .

وزير الاشغال العامة والاسكان .

وزير التخطيط .

وزير الاعلام .

وزير الدولة للشؤون البرلمانية .

وزير التربية والتعليم والتعليم العالي .

وزير المياه والري .

وزير التعمين .

وزير العدل .

وزير الثقافة .

وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

وزير العمل .

وزير الشباب .

وزير السياحة والآثار .

دولة رئيس المجلس

السيد الامين العام

الجميع

السيد الامين العام

دولة رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

التصاب قانوني واعلن بدء الجلسة . جدول الاعمال .

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول الاعمال

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .

نوافق عليها ونعطي الامين العام من تلاوتها .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات .

أ - تلاوة اجازة لمدة اسبوعين مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز .

ب - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عمر النابلسي .

ج - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد ابراهيم تقي الدين .

هل يوافق المجلس الكريم على اجازة السادة الاعيان المحترمين ؟ موافقون .

٣ - تلاوة الكتب الواردة من مجلس النواب .

أ - كتاب سعادة نائب رئيس مجلس النواب رقم (٨٤٩) تاريخ

١٩٩٠/٣/١١ المتضمن موافقة مجلس النواب على :

القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية ، كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه .

هكذا تم التصديق

الرقم : م ق / ٢١ / ٨٤٩

التاريخ : ١٩٩٠ / ٣ / ١١

الموافق : ١٤ / ٨ / ١٤١٠

دولة رئيس مجلس الاعيان الاقح

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة عشر من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠ / ٣ / ١٠ الموافقة على القانون المؤقت رقم "٢٤" لسنة ١٩٨٩ قانون كمعدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات المرفقة عليه .

أبعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور وجاء عرضه على مجلسكم الكريم حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلاني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

نائب رئيس المجلس النواب

جمال الصرايرة

نسخة : الى اضرارة اللجنة القانونية

نسخة : الى اضرارة القانون

تعديلات القانون المؤقت رقم "٢٤" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية .

المادة "٢" المعدلة للمادة "٢٤" من القانون الاصيلي :

أولاً : شطب الفقرات أ / ب / د منها .

ثانياً : اعتبار ما جاء في المادة ٢٤ كما وردت في القانون الاصيلي فقرة "أ" واعتبار ما جاء في الفقرة

(ج) من المادة ٢٤ المعدلة في القانون المؤقت فقرة (ب) .

ثالثاً : تصحح المادة ٢٤ بالنص التالي :

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠ / ٣ / ١١ ميلادية .

المادة (٢٤) :

أ - في غير حالات التلبس بالجريمة ، لا يجوز القبض على القاضي أو توقيفه الا بعد الحصول على إذن بذلك من المجلس وفي حالة التلبس يجب على النائب العام عند القبض على القاضي أو توقيفه أن يرفع الامر الى المجلس خلال الاربع والعشرين ساعة التالية وللمجلس بعد سماع اقوال القاضي أن يقرر استمرار توقيفه أو الافراج عنه بكفالة أو بدونها . ويحدد المجلس مدة التوقيف في القرار الذي يصدره بالتوقيف أو باستمراره وتراعى الاجراءات السالفة الذكر كلما روى استمرار التوقيف بعد انقضاء المدة التي قررها المجلس .

ب - يعتبر قاضي القضاء قاضياً لاغراض تطبيق احكام هذه المادة عليه .

نائب رئيس مجلس النواب

أمين عام مجلس الامة

جمال الصرايرة

هاني خير

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية

المادة ١ - يسمى القانون (قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم الشرعية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٢٤) من القانون ، ويستعاض عنه بالنص التالي :-

المادة ٢٤ -

أ - لا يجوز تهريبك دعوى الحق العام بحق القاضي في الجنابات والجنح أو اقامتها عليه الا بعد الحصول على إذن بذلك من المجلس وفي حالة عدم اعطاء الاذن توقف الملاحقة ، كما لا يجوز اتخاذ اي اجراء جزائي آخر بحق ما في ذلك توقيفه الا بعد الحصول على الاذن المشار اليه .

ب - اذا تقرر القبض على القاضي أو توقيفه فعلى النائب العام رفع الامر الى المجلس خلال

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

- الاربع والعشرين ساعة التالية ، وللمجلس بعد سماع اقوال القاضي أن يقرر إما الاذن بتوقيفه أو عدم الاذن بذلك وتتيح بحقه بعد ذلك الاحكام والاجراءات القانونية .
- ج - يعتبر قاضي القضاة قاضيا لاغراض تطبيق احكام هذه المادة عليه .
- د - تسرى احكام هذه المادة على القضايا المنظورة حاليا .

دولة رئيس المجلس

الجميع

السيد الامين العام

هل يوافق المجلس الكريم على احواله للجنة القانونية ؟
موافقون .

ب - كتاب سعادة نائب رئيس مجلس النواب رقم (٨٥٦) تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ المتضمن موافقة مجلس النواب على :

- القانون المؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون أصول المحاكمات الشرعية ، كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات عليه .

الرقم : م ق / ٢١ / ٨٥٦

التاريخ ١٩٩٠/٣/١١

الموافق ١٤١٠/٨/١٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكظم

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة عشرة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ ، الموافقة على القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية كما ورد من الحكومة مع إجراء التعديلات المرفقة عليه .

أبعت لدولتكم أربعين نسخة من القانون المذكور وجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الكريم حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم دولتكم باعلاني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

نائب رئيس مجلس النواب

جمال الصرايرة

نسخة / الى اعضاء القانونية

نسخة / الى اعضاء القانون

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١١ ميلادية .

تعديلات القانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية .

المادة ٢ المعدلة للمادة - ١٣٨ - من القانون الاصلي :-

أولا : شطب هذه المادة .

ثانيا : تعديل المادة (١٣٨) من القانون الاصلي باضافة عبارة (واحكام الدية) وذلك بعد عبارة (حق الله تعالى) الواردة فيها .

ثالثا : تصيح المادة (١٣٨) بالنص التالي :

المادة (١٣٨)

ترفع المحاكم البدائية الى محكمة الاستئناف الشرعية الاحكام الصادرة على القاصرين وفاقدني الاهلية وعلى الوقف وبيت المال واحكام فسخ النكاح والفريق والطلاق والرضاع المانع للزوجة والامهال للمعتة والجنون وغير ذلك مما يتعلق به حق الله تعالى واحكام الدية لتدقيقها وذلك بعد مضي ثلاثين يوما من صدور الحكم ، ويشترط في ذلك أن لا يكون المحصور قد استأنفوا هذه الاحكام خلال المدة المعينة وفصلت محكمة الاستئناف في موضوعها .

أمين عام مجلسي الامة

هاني خير

نائب رئيس مجلس النواب

جمال الصرايرة

قانون مؤقت رقم (٣٥) لسنة ١٩٨٩

قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الشرعية لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٣١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات

كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - تعديل المادة (١٣٨) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

قرار رقم "٣"

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/٢/٢٧ برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي ، وبحضور سعادة مقرر اللجنة السيد مجيب الرشدان ، وأصحاب المعالي والسعادة أعضاء اللجنة السادة :

الدكتور خليل السالم - محمد رسول الكيلاني - عمر النابلسي - الدكتور اسحق الفرخان - محمد عودة القرعان - طارق علاء الدين - أمين شقير - حسني عايش .

كما حضر العين سعادة الدكتور كمال الشاعر وسعادة العين محمد علي بدير .

ونظرت اللجنة في القوانين المؤقتة المحالة اليها من مجلس الأعيان وهي :

١ - القانون المؤقت رقم "٦" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .

قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب . مع إجراء التصحيح اللغوي في الفقرة "ب" من

المادة "٢" وهو استعمال كلمة (يستعاض عن) بدل كلمة (تستبدل) .

٢ - القانون المؤقت رقم "١٠" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب .

قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب مع وضع التوصية التالية بشأنه . (توصي اللجنة

المجلس الكريم أن يوصي الحكومة عند صياغة التشريعات في المستقبل أن تفرق بين العربي والاجنبي

من حيث اللفظ والمعاملة) .

٣ - القانون المؤقت رقم "٢٢" لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الاسنان .

قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة القانونية

أمين عام مجلس الأمة

هاني خير

السيد المقرر

١ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون خدمة

الضباط في القوات المسلحة الاردنية .

قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب . مع إجراء

التصحيح اللغوي في الفقرة (ب) من المادة (٢) وهو استعمال كلمة

(يستعاض عن) بدل كلمة (تستبدل) .

أولاً : باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) وإضافة العبارة التالية اليها (وأحكام الدية) وذلك بعد عبارة (والجنون) الواردة فيها .

ثانياً : بإضافة للفقرة (ب) التالية اليها :-

(ب) - تسري أحكام هذه المادة على القضايا المنظورة حالياً لدى المحاكم الشرعية وعلى الأحكام التي صدرت قبل صدور هذا القانون ولم تنفذ ولو اكتسبت الدرجة القطعية .

دولة رئيس المجلس

الجميع

السيد الأمين العام

هل يوافق المجلس الكريم على إحالته الى اللجنة القانونية ؟

موافقون .

٤ - قرارات اللجان .

أ . اللجنة القانونية :

١ - قرار رقم (٣) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ المتضمن الموافقة على القوانين التالية بالصيغة التي وردت بها من مجلس النواب وهي :

أ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية .

ب - القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب .

ج - القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الاسنان .

٢ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/٣/١١ المتضمن الموافقة على :

- القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوايق والشقق كما ورد من مجلس النواب .

الاستاذ مجيب الرشدان مقرر اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس

مقرر اللجنة القانونية

السيد مجيب الرشدان

أ - قرارات اللجنة القانونية

١ - قرار رقم (٣)

قانون مؤقت رقم (١٦) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل قانون
خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية

الجهة التشريعية
مجلس النواب

قرار اللجنة التشريعية	قرار اللجنة	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	المادة كما وردت بالقانون الأصلي
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	مواصفة كما وردت	<p>١ - المادة (١) القانون (قانون معدل قانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٨٩) ويقرا مع القانون رقم (٣٥) لسنة ١٦ المطبق اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٨٩/١٧/٢٠.</p> <p>٢ - المادة (٢) نفس المادة (٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :</p> <p>٣ - المادة (٣) يشكل في رئاسة هيئة اركان القوات المسلحة الأردنية لجنة من الضباط علي النحو التالي :</p> <p>رئيس هيئة اركان رئيس مساعد رئيس هيئة اركان العامة اعضاء قادة الفرق قائد سلاح الجو الملكي الاردني عضوا</p>	<p>١ - لجنة الضباط العليا :</p> <p>رئيس رئيس هيئة اركان رئيس هيئة اركان مساعد رئيس هيئة اركان اعضاء قادة الفرق مدير شؤون الضباط عضوا وسكرتير اللجنة</p>

مجلس الاعيان

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للمنفعة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١١/٢/١٩٩٠ ميلادية.

قرار اللجنة التشريعية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الأصلي
مواصفة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٧) المقررة : (١) الاستعاضة عن عبارة (مدير شؤون الضباط) : <p>عضوا وسكرتيرها (اللجنة) بعضاها : (مدير شؤون الضباط) الضباط عضوا وامينة لسر اللجنة ب - مواصفة كما وردت</p> <p>مواصفة كما وردت بالتام المقررة</p>	<p>المادة (١) المجلس العام للقوات المسلحة الأردنية عضوا مدير شؤون الضباط ب - قارس هذه اللجنة الضباط الخيرة للجنة الضباط العليا ورئيسها الضباط القانون الأصلي ورئيسها عازقي (لجنة الضباط العليا و (لجنة الضباط) حوضا وردت في هذا القانون بمادة (٣) (لجنة الضباط) :</p> <p>٢ - المادة (٣) باقي نص المادة ٥١ من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-</p> <p>٣ - المادة (٣) ١ - يعين رئيس هيئة اركان العامة للقوات المسلحة الأردنية بأمر ملكي سامية . ٢ - يعين رئيس هيئة اركان العامة عددا من المساعدين حسبما تقتضيه الخدمة العامة للصلاحيات والفعال التي يوكلها اليهم .</p>	<p>المادة (٥٦) يعين القائد العام ورئيس هيئة اركان بارادة ملكية سامية .</p> <p>١ - لجنة الضباط : رئيس هيئة اركان مساعد رئيس هيئة اركان قادة الفرق مدير شؤون الضباط عضوا وسكرتير اللجنة</p>

١٤١٠ هـ

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرحان

الاستاذ حمد

إذا سمحت دولة الرئيس والاخوان نرجع الى الفقرة ب من القانون وأردت في الصفحة ٣ من القرار لي ملحوظة اطرحها على المجلس للتفكير . وأرجو إعادة النظر ، تنص الفقرة على ما يلي :-

يعين رئيس هيئة الأركان العامة عدداً من المساعدين حسب ما تقتضيه الضرورة لممارسة الصلاحيات والاعمال التي يوكلها اليهم اعتقد ان في هذا النص فردية زائدة عن اللزوم لا اعتقد ان المؤسسة الاردنية شخص واحد معطى هذه الصلاحيات لا رئيس وزراء بالنسبة لوزرائه ولا وزير بالنسبة لمساعديه واعتقد انها غير ضرورية وغير معتمدية مع التغييرات في كل العالم الآن من ضرورة مشاركة برأيي غير منتظم تحت كلنا بشر ، رئيس هيئة الأركان بشر اذا يريد ان يعين مساعدين يعين أولئك الذين يرتاح لهم معنى ذلك أكثر طوعية لفكرة بينما رئاسة الأركان عندها قضايا تنوع بالفكر اقترح ان يغير هذا النص ان يعاد القانون للحكومة ويغير هذا النص بحيث يكون تعيين المساعدين خاضعاً لرأي غير رأي رئيس هيئة الأركان منفرداً ليس طبعي ان تعطي فرداً واحداً حق تعيين مساعدين اربعة وقد لاحظناهم عندما اجتمعنا مع الجيش وحق تحديد صلاحياتهم بدون مشاركة مثلاً وزير الدفاع وهي وظيفة مدنية موجودة في الجهاز الاردني او مشاركة وتنسيق رئيس الوزراء اقترح عدم اجازة هذا القانون كما ورد واعادة تعديل هذه المادة بحيث تحدد صلاحية رئيس هيئة الأركان في طريقة تعيين مساعديه فإذا شتم اقتراح كيف يعينوا هناك أكثر من طريقة وكذلك يحدد صلاحيات مساعدي رئيس الأركان بطريقة عقلانية تجعل لوجودهم وزن هذا ما اطرحه على المجلس وأرجو ان يعتبر المجلس ان هذا تحسين لمستويات اتخاذ القرارات والادارة ، شكراً

حضرة الرئيس

الاستاذ سعيد النل

الحقيقة عندي ملاحظات لا تتعلق بأحكام هذه المادة ولكن بشكل ترتيبها واقترح كما يلي :-

دولة رئيس المجلس
السيد سعيد النل

المادة (٣) أ - يشكل في رئاسة هيئة الأركان في رئاسة هيئة الأركان القوات المسلحة لجنة تسمى لجنة الضباط تحمل محل لجنة الضباط العليا ولجان الضباط وتلغي وتلغي .
ب- تتألف لجنة الضباط من رئيس هيئة الأركان ومساعدوه كما ورد في أ .

جـ يتولى مدير شؤون الضباط اعمال سكرتيرية اللجان .
الضرورة في ذلك لأنه في المادة (٣) أ - يشكل في رئاسة هيئة الأركان للقوات المسلحة الاردنية لجنة من الضباط وفي ب - حدد اسمها انا اريد في أ يشكل في رئاسة هيئة أركان القوات المسلحة الاردنية لجنة الضباط تلغي لجنة الضباط العليا ولجان الضباط وتقدم مقامهما ب - تتألف من كذا وكذا وكذا جـ - يقوم مدير شؤون الضباط بوظيفة سكرتير اللجنة ليس هناك تغيير في الاحكام ولكن تغيير في التنظيم وضروري لأنه كلمة لجنة من الضباط الواردة في أ كلمة عامة ليس لها مدلول محدد وشكراً .

الاستاذ نذير باشا رشيد

دولة الرئيس اوصي بإبقاء التعديل كما ورد لأن لجنة الضباط مؤلفة من رئيس هيئة الأركان ومساعدوه وعامل القدم مهم جداً بتعيينه ولا يجوز ان تتجاوز هذا العامل المهم فأرجو ابقاء النص كما ورد .
دولة رئيس الوزراء .

دولة رئيس المجلس

السيد نذير رشيد

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

في الواقع تحت تعديل لجنة الضباط العليا ونرجع تعرف لجنة الضباط الصحيح كنت اريد اترك المجال للأخ المقرر ان يوضح هذه النقطة ، يعني لجنة ضباط غلبا الغيت واستعيض عنها كانت تتشكل من القائد العام... الخ الغي منصب القائد العام اصبح هناك تعديل للقانون لأنه الغي منصب القائد العام فقط لذلك رجعت الفقرة ب تقول لبلان وفلان وفلان ومعرفة لجنة الضباط من اين تشكل والغيت موضوع لجنة الضباط العليا القائد العام لذلك ليس هناك تناقض وأترك الموضوع الى الاخ المقرر يوضحه أكثر علي .

هكذا حذو الأصل

دولة رئيس المجلس
السيد المقر

تفضل معالي المقرر

بسم الله الرحمن الرحيم . كانت اللجان منقسمة الى قسمين لجنة الضباط العليا ولجنة الضباط وجرى توحيد اللجنتين في لجنة واحدة اختصاراً لعدد اللجان وهذا التعديل اعطى اللجنة الجديدة المحدثه نفس الصلاحيات التي كانت للجننتين هذا من ناحية الشكل اما من حيث الاختصاصات ، اختصاصات اللجان ، طامنا اللجنة المحدثه تمارس اختصاصات اللجنتين ليس هناك حاجة ان يتضمن هذا القانون صلاحية هذه اللجان ، اما كيفية تعيين اللجنة انه يعين رئيس الاركان للقوات المسلحة الاردنية بإرادة ملكية ويعين رئيس هيئة الاركان العامة عدد من المساعدين حسب ما تقتضيه الضرورة لممارسة هذه الصلاحيات والاعمال التي يوكلها اليهم هذه عبارة عن تعيين مدى صلاحية موجودة في القانون الاصل لا يقوم رئيس الاركان بإحداث صلاحيات جديدة لكن يعين هذا الضابط ليقوم بهذا العمل وذلك يقوم بالعمل الآخر المنصوص عليه في القانون وهو من قبل نقل مكاني للموظفين للضباط فقط ولم يغير من الاحكام التي كانت سارية في القانون ولذلك ارى الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس
السيد جعفر الشامي

الاستاذ جعفر الشامي

ما افاد به السيد المقرر رئيس الاركان يعين مساعد للقوى البشرية الصلاحيات التي يتمتع بها هذا المساعد موجودة وقائمة ، مساعد للمهام أيضاً الصلاحيات موجودة وهكذا فقط أحييت أن أفسر وظائف مساعدي رئيس هيئة الاركان .

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرعان

الاستاذ حمد الفرعان .

سيدني نحن مخطرين نضع الكلام بصورة واضحة ، النص كما هو هنا الذي نريد أن نوافق عليه ب نصه ما يلي :
ليس كما تكلم العين المحترم ، يعين رئيس هيئة الاركان العامة عدداً محدد من المساعدين حسب ما تقتضيه الضرورة لممارسة الصلاحيات والاعمال التي يوكلها اليهم انا اعتقد ان هذا النص زيادة غير معقولة في

دولة رئيس المجلس
السيد خالد الطراونة

اعطاء الصلاحيات للرد واحد ، فهنا النص المادة هو يعين المساعدين بواصفات وهو يعين الاعمال التي يوكلها اليهم ، اعتقد ان هذه فردية غير مبررة اقترح رفض هذه المادة واعادتها للجيش لوضع اطار للحكومة ينفذ كيف يعين المساعدين وان يكون رأيه خاضعاً لرأي آخر ان يكون وزير الدفاع وهو شخص مدني وله صلاحيات او رئيس الوزراء انا اعتقد ان الصلاحيات المعطاة بهذه المادة صلاحيات غير معقولة ادارياً يجب اعادة النظر فيها .

السيد خالد الطراونة

دولة الرئيس الواقع ما اردت ان اوضحه هو بأن تعيين المساعدين لرئيس هيئة الاركان لا يعني تعيين باختيار رئيس الاركان ولكن بالاعتمادية مثلاً في وزارة من الوزارات يمكن للوزير ان يعين وكيل وزارة ليس بالضرورة ان يكون اقدم موظف في تلك الوزارة ولكن رئيس الاركان بهذه الحالة مجبر على تعيين مساعدين بأقدمياتهم ، منهم الاقدم فالأقدم وليس له خيار بتعيين شخص مقام شخص آخر ارجو ان اكون قد اوضحت ذلك سيد الرئيس .

دولة رئيس المجلس
السيد المقر

معالي المقرر

سيدني الصلاحيات القانونية الممنوحة للجهات او للضباط على ترعين صلاحية ينص عليها القانون وهي الصلاحيات المناطة بلجنة الضباط التي حلت محل اللجنتين لكن اجاز القانون بالفترة ب المعرض عليها لرئيس هيئة الاركان ان يعين ضابطاً يوكل اليهم اعمالاً محددة مثل الانتداب وهذا جار في الدوائر العادية ان يكلف رئيس الدائرة موظفاً ليقوم بعمل آخر غير العمل الموكول له وهذا من قبل الانتداب ليقوم بهذا العمل ولذلك اذا انتدب رئيس هيئة الاركان مساعدين ليقوموا بأعمال اخرى غير المنصوص عليها في القانون المعنية لصلاحية كل منهم ، خلا من قبل الانتداب ويجوز من نظام الخدمة المدنية .

دولة رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء ، تفضل .

سيدني الصلاحية كما هو منصوص ، بالصلاحيات للجيش هي لرئيس

الاركان اصلا فيمكن ان يعين مساعدين ويعطيهم قسم من صلاحياته يعني ليس هناك نص على صلاحيات المساعدين لتعريف تعيين المساعدين في القانون ، هذا موضوع اداري ليس خاضع بالتعيين المساعد لهذا القانون هذا موضوع اداري خارج القانون الصلاحية لرئيس الاركان في جميع عمليات الاركان هو رئيس الاركان يفوض هذه الصلاحية لضباط معينتهم يخلف اعباء من نفسه الى ضباط آخرين مساعد استخبارات مساعد عمليات مساعد للقوى البشرية... الخ الاصل الصلاحية هي لرئيس الاركان لذلك الموضوع لا ينص عليه القانون لأنه موضوع إداري هذا الذي اردت أن أوضحه وهذا موجود تعليماته الادارية... الخ في القوات المسلحة في التعيينات فلا يجوز أن تشمل القانون كيفية تعيين المساعد لان الموضوع هو موضوع إداري لا يقيد بالقانون وشكراً .

معالي العين محمد رسول الكيلاني

دولة رئيس المجلس
السيد محمد رسول الكيلاني

بسم الله الرحمن الرحيم ، سيدي الكريم فقط للتوضيح هنالك قواعد مكتوبة وهنالك قواعد غير مكتوبة في القوات المسلحة من حيث التعيين والصلاحيات في الاصل هي لرئيس هيئة الاركان لكن هنالك عدة قواعد تحكم تعيينات رئيس هيئة الاركان والتصرفات اقدمية الضباط احدى القواعد أنه لا يجوز أن يعين ضابط أقل رتبة في مكان يجب أن يشغله ضابط أعلى رتبة المساعدين شواغرهم يجب أن يكون برتبة لواء وليس برتبة مقدم أو عقيد إذا هو مقيد في تعيينه اقدمية أبناء الرتبة الواحدة أيضا ذات معيار معين في التعيين الحاجة الماسة لإيجاد مفلا مساعد للتخطيط أو مساعد للدراسات الاستراتيجية هنالك حاجات في القوات المسلحة يرضها هذه تقرر الكفاء للضباط شهاداته العلمية ، دوراته التي أخذها ، التجارب العملية هذه جميعها تأتي محصلة واحدة حتى تميز ضابط عن ضابط في التعيين كما ان لجنة الضباط لها رأي ولو ان ذلك غير مكتوب ، كثير من القواعد العسكرية تجدها لكن في لها مخصصات عرفية قائمه وعامله مفلا الجندية مفروضه على كل الاردني يعني تدخل جنود في الجندية تدخل مريض لا هذه

مخصصات عرفية فأقترح الموافقة على القانون كما ورد والدخل في هذه التخصصات تحتاج الى معرفه او رؤيه اوسع واشمل واعتقد الاخ ابر مثال يعطوني في هذا الموضوع .

العين السيد نذير رشيد

دولة رئيس المجلس

السيد نذير رشيد

ياسيدي أريد ما تفضل به الاخ خالد الطراونه والاخ محمد رسول الاقدميه لا يكن تجاوزها

اصبح الامر واضح الدكتور خليل السالم

دولة رئيس المجلس

السيد خليل السالم

دولة الرئيس عندما شرح المقرر الاستاذ المقرر هذه المادة قال بان الصلاحيات والاعمال منصوص عليها في القانون ويبدو ان هذا هو الاقرب الى الواقع ، فالمسألة ليست مسألة تفويض لصلاحيات المساعدين وما ان القانون هو الذي يسره ولاغراض تلبية اقتراح الاخ الزميل الاستاذ حمد اقترح ان يضاف في آخر الفقرة ب العبارة حسب احكام القانون ، الذي تقتضيه الضرورة لممارسة الصلاحيات والاعمال التي يركلها اليهم حسب احكام القانون وبذلك تلغي الاعتراض الذي قدمه حول هذه السلطة المطلقة لأن السلطة المطلقة للقانون ولسيادة القانون في ضوء تفسير المقرر لذلك إذا أضفنا هذه العبارة لا اعتقد ان هذا تعديل جذري إضافة حسب احكام القانون لا تؤثر على القانون ويمكن ان تلغي أية مخاوف من الانفراد بصنع القرار وبذلك تنهي النقاش حول هذا .

دولة الاستاذ بهجت العلوي

دولة رئيس المجلس

السيد بهجت العلوي

نحن امام امرين الأول هو اقتراح الاستاذ حمد الفرعان بعدم الفراد رئيس هيئة الأركان بتعيين نواب رئيس هيئة الأركان والثاني قرار اللجنة القانونية بالتصديق على القانون ولذلك انا أجد بأننا امام اقتراح لم يصوت عليه وامام التصديق على قرار اللجنة القانونية الذي لم يصوت عليه كذلك وقد أهبعتنا الموضوعين بحثنا ونقاشا واستمعنا الى الآراء

هكذا في الأصل

دولة رئيس المجلس
السيد المقر

المعددة ولذلك أقترح عرض الاقتراح الذي قاله الأستاذ حمد الفرخان حتى اذا ما نال الاكثريه او عرض التصديق على قرار اللجنة القانونية كذلك على التصويت .

من يوافق الاستاذ بهجت التلهوني ؟ معالي المقر

اذا سمعتم لي نحن قلنا ان هناك نقطه منصوص عليها في القانون لكن العمليات الحربيه واجراءاتها لا تكتب في القانون فإذا خاضوا معركة وأوكل له ان يقر هذه السريه أو تلك الفئه عندئذ نكتبها في القانون هذه أمور حربيه ليس كلها تسجل في القانون ولذلك يجوز لرئيس هيئة الأركان أن يسند لمساعديه انه يقرود المعركة في مكان ما ولذلك هذه تشمل جميع الصلاحيات ليست الصلاحيات الاداريه فقط لأنه الصلاحيات الاداريه معينه في القانون وأحياناً قد يوكل اليه عملاً غير منصوص عليه في القانون ولذلك هذا النص يلبي حاجة وبخاصة انه لا تحتاج القوات المسلحة الى تقييدها بنصوص لانه عندها احوال هامه لا تقيدها هذه النصوص .

العين علي أبو نوار

دولة رئيس المجلس
السيد علي أبو نوار

اذا أردنا ان نتناوله بكل تفصيلاته فهو موضوع متفرع جدا والبحث فيه طويل جداً هناك ناحيتين أولاهما : - ان رئيس الاركان مفروض فيه ان يكون اختياره اختياراً جيداً من جميع النواحي سواء من ناحية قدرته القيادية او أخلاقياته واستقامه ضميره اذا توفر هذا الشرط عندئذ فأنا أخالف الأستاذ حمد الفرخان فيما ذهب اليه في دولة مثل دولتنا جيشها صغير وحيثما يكون رئيس الأركان متوفر القدرات ومكتمل الصفات التي تؤهله لتلك القيادة فلا يجوز لأحد ان يتدخل في من يختارهم ليكونوا مساعديه وإلا أحبط عمله وأصبح شريكاً له في القيادة وزير لا يعرف ما يتدخل به وعلى الغالب فنحن في هذا البلد وزراء الدفاع عندنا بعضهم من كان عسكرياً وهم قلة قليله جداً وبعضهم من لم يكن ولكن هناك دول أخرى عظيمه أختاروا المساعدين وقادة المسارح في حالة الحرب

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرخان

أو السلم خاضعة أحياناً لتدخل رئيس الوزراء أو تدخل وزير الدفاع ولا يأخذون حتى بالقديمه ومن هنا فهذا موضوع البحث فيه طويل وأقترح ان يكون النص الوارد هو النص المقبول . مع احترامي للرأي الذي أبداه الأستاذ حمد الفرخان والذي يمكنني ان اكرر فيه التعبير مرة ثانية ، المفروض ان يكون رئيس الأركان رجل تتوفر فيه الصفات التي ذكرتها ويترك للخيار في قيادة الجيش ، موضوع الجيش أمر يختلف كثيراً او قليلاً عن إدارة الاجهزة الحكوميه حتى التسميات فيه تختلف والمسؤوليات من ناحية نوعيتها تختلف أنا شخصياً لم أريد التعليق على موضوع تغيير الاسم من قائد عام الى رئيس هيئة اركان ومن رئيس أركان الى قائد عام لأنني لم أكن أرى ضرورة لذلك ولكن حتى هذا التغيير في التسميه خاطيء من أساسه ، اما ان يكون عندنا قائد عام ويسرى الاسم على كل من يتولى ذلك المنصب أو ان يكون رئيس هيئة أركان الحرب العامه ويطلق على أي كان يقرود هذا الجيش ولكن هذا موضوع فائق وشكراً .

في شؤء حديث دولة بهجت بك والأستاذ علي ومحمد باشا وكل الاخوان نحن أمامنا اقتراح الأستاذ حمد الفرخان واقتراح للأستاذ سعيد التل لتعديل قرار اللجنة ان يدخل عليه تعديلات وتوضع الاقتراح للأستاذ حمد الفرخان : تريد ان تعيد اقتراحك تفضل اعد اقتراحك تفضل حتى نصوت عليه .

دولة الرئيس لدينا في هذه الجلسة وزير الدفاع أحب ان أوجه له السؤال التالي حول هذا النص نحن نعيش في عالم المواصلات فيه متفرقه . هل هناك جيش آخر في المنطقه أو في العالم يعطي رئيس هيئة أركان صلاحيات من هذا النوع ؟ اذا كان الجواب نعم أسحب اقتراحي بالتعديل اذا لا يفرق اصبر على وجوب تقييد صلاحيات رئيس الأركان بالصيفه التي وضعها خليل السالم وهي يوكلها اليهم ضمن نصوص القانون هذا هو اقتراحي دولة الرئيس وشكراً .

دولة رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

كما ذكرت بان الصلاحيه هي لرئيس الأركان ، الصلاحيه معطاء لرئيس الأركان واقعياً قانوناً ، لو فرضنا ان رئيس الأركان ألغى المساعدين فرضيه تعود كل الصلاحيات الموجوده حالياً للمساعدين لرئيس الأركان الصلاحيات له أصلاً هو رئيس هيئة أركان لو ألغى المساعدين تعود له الصلاحيات ، وكان في السابق غير موجود المساعدين في القوانين السابقة غير موجود مساعدين كان موجود هيئة أركان رئيس هيئة أركان مدير هيئة أركان ، رئيس الأركان أعطاه القانون ان يفرض مساعدين منتخبين لا يستطيع ان يبحث في الجزئيات في هذا الموضوع لماذا ؟ لأن هناك تعليمات تابعه في الجيش وفيه تنظيم طويل عريض مكتوب لا يأتي بالقانون ولكنه مستمد منه مفصل لهذه الصلاحيات وللأركانيتها كلها فإذا رئيس الأركان كان يتولي هذه الصلاحيات كما هو لرئيس الوزراء عنده صلاحيات وأتى تعديل القانون ان يفرض جزء من هذه الصلاحيات الى احد الوزراء مر علينا قانون في هذه الدورة طبعاً يفرض نائبه او احد الوزراء رئيس الأركان مفروض له وأعطى قسم من صلاحياته فمعطاء له اصلاً صاحبها مالكي يعطي بالقانون جزء من هذه الصلاحيات للمساعدين وهذا موجود في الجيوش الاخرى المساعدين يعطوا هذه الصلاحيه ، النقطة الثانيه ما اورده الدكتور خليل هذه الصلاحيات موجوده أصلاً لا اكرر نفسي بالقانون مرة ثانيه ، والصلاحيات معروفه لماذا التكرار ؟ اي انه يملك ويعطي اذا لم يملك شيء لا يملك اعطائها كمبدأ ، الذي لا يملك صلاحية لا يملك اعطاء شيء ليس له وشكراً .

دولة رئيس المجلس
السيد حابس المجالي

سيد رئيس مجلس الاعيان ، الحقيقة التعرض لقانون هذا الجيش يجب ان ننظر فيه نظرة خاطفة بدون تفسير وأطلب الاخوان اعضاء مجلس الاعيان الموافقة عليه بكل ما جاء لان التدخل في شؤون هذا الجيش اننا لا نؤيدها بالية وهذه القوانين وضعت من قبل سامية وعسكريين سابقين وارجو من الاخوان جميعاً الموافقة عليه .

دولة رئيس المجلس
السيد محمد علي بدير

دولة رئيس المجلس

العين محمد علي بدير .
سيد الرئيس لم أسمع حتى الآن لم يثنى على أي اقتراح وأنا برأيي لا يجوز طرح هذه الاقتراحات للتصويت إلا اذا ثنى عليها أحد .
يا سيد موضوع اللجنة القانونية الكل ثنى عليه دولة بهجت بك ، محمد باشا رسول ، خالد الطراونه إنما عندنا اقتراحات خارجة عن توصية اللجنة القانونية ، لدينا الاقتراح الذي شرحه معالي الأستاذ حمد الفرعان من يثنى عليه ؟ لم يثنى عليه أحد وعندها لا يطرح للتصويت . عندنا اقتراح الدكتور سعيد التل تعديل وتقرير للمادة . هل هناك من يثنى على هذا الاقتراح ؟ الأستاذ أكرم . من يوافق على اقتراح سعيد التل طالما ثنى عليه لم يحظى بالاكثريه ، إذن الآن أمامنا توصية اللجنة القانونية وقرارها ، من يوافق على توصية اللجنة القانونية بالموافقة كما جاء من النواب ؟

السيد الامين العام
دولة رئيس المجلس

الاكثريه .
شكراً لكم .
وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها الى الحكومة .

القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في
القوات المسلحة الأردنية

- المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٩٠)
ويقرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠-١٢-١٩٨٩ .
المادة ٢- يلغى نص المادة ٣ من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٣-
١- يشكل في رئاسة هيئة أركان القوات المسلحة الاردنية لجنة من الضباط على النحو التالي :-
رئيس
رئيس هيئة الأركان العامة

1. 1989 අප්‍රේල් 19 වන දින සිට 1990 අප්‍රේල් 19 වන දින දක්වා කාලයේදී සිදු වූ ප්‍රධාන වෙනස්කම්

பெரிய
செய்து

Asyl, 24. 11. 20

مجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	اللائحة كما وضعت من مجلس النواب	المادة كما وضعت بالقانون الوقت	المادة كما وضعت بالقانون الاسمي
موافقة كما وضعت من مجلس النواب	موافقة كما وضعت بالقانون الوقت	<p>المادة ٣- يلغى نص المادة (٢٢) من القانون الاسمي ويستعاض عنه بالنص التالي :-</p> <p>رسم اذن الاقامة السنوي خمسة عشر ديناراً سنوياً ويتم استيقاء مبلغ خمسة دنانير مقابل اصدار بطاقة اقامة في حالة فقائها .</p> <p>المادة ٤- يلغى نص المادة (٢٤) من القانون الاسمي ويستعاض عنها بالنص التالي :-</p> <p>١- كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة الممنوحة له او لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يجرم بمبلغ قدر ثلاثين ديناراً من كل شهر من الشهر التجاوز او اكثر من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزء .</p> <p>ب- للوزير بتتسيب من لجنة مؤلفة من اربعة عامل الوزارة ومدير ادارة الاجانب والمحدود الاعفاء من هذه القرارات اذا لم تتجاوز (١٨٠) ساعة وثمانين ديناراً . اما اذا تجاوزت ساعة وثمانين ديناراً فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تتسيب الوزير وتوصية اللجنة .</p>	<p>٢٣-</p> <p>رسم اذن الاقامة عشرة دنانير للسنة الاولى ويجدد برسم قدر ستة دنانير عن كل سنة لاحقة .</p> <p>٣٤-</p> <p>١- كل اجنبي دخل المملكة بطريقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة الممنوحة له يجرم بمبلغ خمسة دنانير عن كل شهر من الشهر التجاوز او اكثر من الشهر بواقع دينار عن كل شهر من الشهر التجاوز او اكثر من الشهر .</p> <p>ب- كل اجنبي لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يجرم بمبلغ خمسة عشر ديناراً من كل شهر من الشهر التجاوز او اكثر من الشهر .</p> <p>ج- للوزير بتتسيب من لجنة مؤلفة من وكيل الوزارة ومدير ادارة الاجانب الاعفاء من هذه القرارات اذا لم تتجاوز ساعة وثمانين ديناراً اما اذا تجاوزت ساعة وثمانين ديناراً فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تتسيب من الوزير وتوصية اللجنة .</p>

دولة رئيس المجلس
السيد اكرم زعيتر

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرخان

محضر الجلسة الثامنة من الدورة المائتية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

الأستاذ اكرم زعيتر .
سيدي توصية اللجنة في ذاتها تحتاج الى تصحيح وكما أنها وصت تصحيح لغوي لتصحيحها يحتاج الى تصحيح لغوي قولها توصي اللجنة المجلس الكريم ان يوصي الحكومة عند صياغة التشريعات ان تفرق لا يجوز لأنه يجب ان يتعدى بالياء توصي بان تفرق بين العرب (ذلك وصاكم به) في القرآن الكريم (وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر) لا بد من الياء بالامر الموصى به ولذلك أقترح ان يضاف الياء ويقال عند تشريعات في المستقبل بان تفرق بين العربي والاجنبي .
طبعاً أنت يا سيدي تعدلاتك اللغوية الكل يؤيدها دون أي تردد ، معالي الأستاذ حمد الفرخان .

عندي أيضاً ملاحظة كالسابقة أيضاً لم نجد تقنية ملاحظتي لها شكل السؤال فيما أجبر من اللجنة القانونية في الفقرة ب من المادة ٤ النص العالي :- للوزير بتتسيب من لجنة مؤلفة من أمين عام الوزارة ومدير ادارة الاجانب والمحدود الاعفاء من القرارات اذا لم تتجاوز ١٨٠ ديناراً أما اذا تجاوزت فيكون الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء . لدي سؤال عن هذه المادة القريبة لم الاعفاء ؟ هذا أول سؤال اقتراحي شطب هذه المادة لأن الاجنبي المتجاوز يجب ان يدفع غرامة تجاوزه ثانياً من أين جاء رقم ١٨٠ دينار ؟ لماذا لم يكن ١٠٠ ؟ لماذا لم يكن ٣٠٠ ؟ ثم لماذا يرفع لرئيس الوزراء لماذا لم تعطي الصلاحية لوزير الداخلية له صلاحيات أكثر من ١٨٠ دينار هذه المادة غير منطقية بنظري أقترح شطب هذه المادة وضرورة إبقاء الغرامة المستحقة على كل من يخالف شكراً حضرة الرئيس .

معالي الأستاذ علي أبو نوار
سيدي الرئيس أنا اعتقد ان موضوع القرارات موضوع قد ناقشه الأستاذ حمد الفرخان بالشكل الصحيح ولكن هنالك نقطة مهمة جداً فيما يتعلق بالاجانب وإذا سمحتم لن أن أروي لكم قصة صغيرة اتصل بي يوماً اجنبي قال لي بأنه بريطاني وطلب مني أن أحده له موعداً لزيارتي على أساس أنه يدرس في الجامعة الأردنية منذ سنة وأنه معني بتاريخ المنطقة ويسكنها وأنه سبق له وأن زار بعض الشخصيات الأردنية ومنهم أسماء

من السادة الاعيان فقبلت زيارته وبدأ يتحدث وينش تاريخ الأردن من نقاط حساسة جداً الى درجة أن أثارت الشك في نفسي وقبل نهاية الحديث سألته هل أنت يهودي ؟ قال نعم قلت له هل أنت صهيوني ؟ قال يتوقف على وجهة نظرك في اليهودي والصهيوني قلت له سؤال صريح هل أنت صهيوني ؟ قال نعم قلت وكيف دخلت البلاد ؟ وكيف أمضيت سنة في الجامعة الأردنية ؟ قال لأنني ذو صلة ببعض المسؤولين عاد هذا الرجل الى بريطانيا وأبلغني طالب في نفس الجامعة أو أحد الذين تخرجوا من نفس الجامعة أردني بأنه وضع دراسة للجامعة يبحث فيها مستقبل الأردن وضرورة تقسيمها بين السعودية والعراق وسوريا وإسرائيل عندما تبحث موضوع الأجانب لا بد أن تأخذ الدرجة الأمنية كيف يمكن لصهيوني يهودي أن يدرس في الجامعة الأردنية سنة كاملة دون أن تعلم عنه أجهزة الأمن بينما أجهزة الأمن يمكنها أن تعرف ماذا أقول في بيتي وبين أربعة جدران أو ماذا أتكلم مع زملائي بالنقد أو بالمدح بالنسبة للحكومة كيف ؟ ما هي الجهة المسؤولة عن ادخال القبول هؤلاء الناس ؟ ما هو معنى أمن الدولة بالنسبة للأجانب الذين يأتون من الغرب جواسيس لاسرائيل والى أمريكا ولغيرهم ومخبرين لبلدنا يمضون سنوات في الجامعة الأردنية يعبثون بعقول الطلاب ومن ثم يعودون ليقتربوا كيف يمكن تقرير مصير وطننا ؟ أنا أعتقد بأن الحكومة مفروضة فيها ولا أقصد حكومة بالذات أي حكومة مفروضة فيها أن تمتعني في موضوع الأجانب ليس من ناحية ما يدفع للتأخير في البقاء ١٨٠ أو ٢٠٠ أو دينار واحد وإنما من ناحية أمن الدولة وإنني أطالب الآن أن تمتعني الحكومة الحاضرة وهي معروفة بأنها حريصة على هذه الأشياء ان تدقق في أمر كل الاجانب الموجودين في هذا البلد والوافدين اليها من الدول الغربية وأجملاتهم ومهماتهم وماذا يفعلون والتحقيق فيما إذا كان في الجامعة الأردنية أو جامعة اليرموك أو جامعة التكنولوجيا طلاب من هذا الطراز إذا أراد دولة الرئيس فأننا مستعد أن أعطيها الاسم كاملاً لهذا الرجل الذي زارني وأعتقد ان بعض الاخوان الاعيان الجالسين يعرفون من أقصد لأنه زارهم أيضاً وهم لا يعرفون أنه يهودي . ولا

يعرفون أنه صهيوني يعرفون أنه بريطاني يدرس تاريخ الأردن وتاريخ المنطقة، وشكراً جزيلاً .

العين نذير رشيد

دولة رئيس المجلس

السيد نذير رشيد

دولة الرئيس القانون المعروض هو قانون مؤقت رقم ١٠ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب ليس لموضوع آخر دخول الأجانب أو خروجها أو تنظيمها فزجر أن تتخذ بجدول الأعمال .

شكراً الأستاذ كامل الشريف

دولة رئيس المجلس

السيد كامل الشريف

عندما نتناول قضية من القضايا فهو على كل حال مناسبة تشير الى الأمور ذات الأهمية المتصلة بالموضوع ولا أعتقد أنها تماماً بعيدة عن القضية أعتقد أن هناك وسائل كثيرة لمراقبة الذين يدخلون البلاد ومنع أن يتسرب عملاء أو صهاينة أو جواسيس أو غير ذلك هذا أمر يمكن التحكم فيه منذ البداية أما إذا دخل أجنبي الى البلاد هنا تصبح القضية هي قضية القانون الذي أمامنا وأعتقد ان الموضوع يجري بين أمرين أحدهما إعطاء قدر ممكن من الحرية لدخول الأجانب لأنه هذا بلد سياحي يحتاج الى العلاقات والأمر الثاني ضمانات الأمن هنا أعتقد إذا دخل الأجنبي وأكمل في القوانين المحددة أعتقد هذا القدر كافى التحكم منذ البداية لدخولهم قطعاً مهم وهو ضمن الموضوع والتحكم يجري عن طريق السفارات وإعطاء التأشيرات وعن طريق الرقابة هذا ممكن ويمكن إجازة هذا التعبير وشكراً سيدي الرئيس .

معالي المقرر

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

أعطيت الصلاحية بمقتضى الفقرة ب موضوع البحث الى المنصوص عليها فيها للاعفاء فيما إذا كان المبلغ ١٨٠ دينار وإذا زاد أعطيت الصلاحية لدولة الرئيس بتتسبب من اللجنة والوزير معاً ، قد تكون الملحوظة حسب ظاهر النص انه استبعدت الغرامة لا موجب للاعفاء ، لكن هناك حالات إنسانية أو فرضنا ان شخصاً تأخر لسبب المرض من ناحية إنسانية يقتضي ان يعفى لأنه في حالة اضطرارية وبضرويات تبيع الملحوظات إذا المادة مقبولة أنا برأيي لكن إعطاء هذه الصلاحية لموظفين ، تأتئهم على أمور أكثر من هذه الغرامة وإذا زاد المبلغ عن ١٨٠ دينار أعطيت الصلاحية لدولة رئيس الوزراء وله صلاحيات

هكذا من الأصل

اوسع من هذه المهم فيما إذا كان الثقة حاصلية في الموكل فيهم هذه الصلاحيات فيقتدون كل حالة بحالتها وأما القطع بأنه لا يجوز الأعفاء، عندئذ يتضرر من كان في حالة الضرورة ولذلك أرى الموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب .

الأستاذ حسني هاشم .

دولة رئيس المجلس

السيد حسني هاشم

بسم الله الرحمن الرحيم ، الواقع انا أردت أن اتكلم ما تكلمه الأخ الأستاذ محيى الرشدان مقرر اللجنة وأضيف للحالات الإنسانية أن هناك أسراً أردنية كثيرة بعض أفرادها يحملون الجنسية العربية أو الاجنبية قد يكون أحدهم أن تكون والدته من جنسية عربية وهو صار أردني فتأتي عنده وتقيم الأسباب مختلفة وقد تستمر الإقامة اضطرارياً فيضطر إلى طلب هذه الأعفاء لذلك يعني هذه الفقرة نرجو الموافقة عليها وبخاصة أن القانون لا يفرق بين العربي والاجنبي وقد تنطبق بالدرجة الأولى على العربي ، وشكراً .

الأستاذ محمد رسول الكيلاني .

دولة رئيس المجلس

السيد محمد رسول الكيلاني

سيدي إقامة الاجنبي في الأردن سواء كان عربي أم غير عربي ينظمها قانونين قانون العمل وقانون المعدل لقانون العمل لسنة ١٩٨٨ وقانون إقامة الاجانب ، الذي يحصل على إذن عمل هناك رسوم يدفعها لوزارة العمل على ضوء أخذ . إذن العمل من وزارة العمل يبطل إذن الإقامة الذي هو سنوي ١٥ دينار أحسب القانون المعدل الحالي الذي هو أمامنا فإذا تأخر في الدفع أو مرض أو سهو فحتى الغرامة بعد ذاتها الـ ١٨٠ دينار هي عالية هو يدفع بوزارة العمل ٣٠ دينار ويدفع هنا ١٥ نفرض انه سبهي أو لا يعلم إذا يدفع عن كل يوم دينار يعني ٣٦٠ دينار سنوياً ما دام تطرق إلى موضوعات أخرى يمكن النظر إلى القانونين في ناحية واحدة لقانون العمل تطرق إلى إعفاءات وقانون الاجانب تطرق إلى إعفاءات فبني قانون إقامة الاجانب لمجد أن الأعفاءات يعفى من رسم الإقامة فقط المرضى والممرضات العاملين في المستشفيات الحكومية الطلاب المقبولين في المدارس والمعاهد والجامعة الأردنية الخرياء الفقراء تستقدمهم حكومة المملكة رعاية الدول العربية على أساس المعاملة المثل

هذا في قانون إقامة الاجانب وأما في قانون معدل لقانون العمل فالاستثناءات قليلة جداً وهناك تخفيض أيضاً تستوفى الوزارة من العامل الواحد مئة دينار من العامل العربي الذي يعمل في غير الزراعة عشرة دنائير من العامل العربي الذي يعمل في الزراعة ، ٣٠٠ دينار من العامل غير العربي الذي يعمل في غير الزراعة والتعريض ٥٠٠ دينار من هنالك نقطة واحدة ذات صفة إنسانية وهو اعتقد أنها لم تنص في القانون المؤقت رقم ٣٧ سنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون العمل هو من قبيل السهو مثلاً كبير السن الذي هو بحاجة إلى من يخدمه وليس إلى من يرضه ، المقعد نتيجة كبير سن أو نتيجة مرض ومرض لا يرجى شفاؤه ما هي الرعاية التي تقدمها له الدولة من خلال الأعفاء هؤلاء منهم قلة قد يقال بأننا إذا فتحنا هذا الباب يمكن أن ينفذ منه أناس آخرون غير مؤهلين لأخذ هذه الامتيازات وتصيح باب احتيال نضع غرامات أربعة أشخاص مثلاً رجل كبير السن أعنى في البيت عمره ٩٠ سنة ومشلول يريد من يخدمه وليس من يرضه اليس من واجب الدولة ما دام من واجبها هو الرعاية أن تنظر إلى هذا الشخص بالمساعدة من ناحية إنسانية بدل من أن يضطر والده أن يرميه في ملجأ عجزه وهو بحاجة إلى أن يجلس مع عائلته وأبنائه وهو على حدة فبزه هذه الناحية فقط تنبه للحكومة أن تدرس هذا وتراعي النواحي الإنسانية وتضع الاحترازات التي هي مطلوبة لتحقيق الغاية وأن لا تكون وسيلة لنواحي أخرى وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد أمين شقير

شكراً سيدي الرئيس في الواقع أن النقاش حول هذه القضية سيظل جزئياً طالما أن التمييز اللازم بين المواطنين العرب الذي يمكن أن يقيسوا في الأردن لا عن الاجانب الفخيلين الذين يأتون إلى الأردن لم يبق توجه اللجنة في الأساس إلى توصية الحكومة بأن تلاحظ هذا الفارق في التشريعات المختلفة من ناحية محل اشكال النظر في هذا القانون الذي قدم إلى المجلس إنما أعلن ضوء كل الملاحظات التي سمعناها لا تنطبق الا على المواطنين العرب الذين يستحقون أن ينظر إلى خصائصيات أوضاعهم بغيرهم في الأردن أو كونهم موجودين في الأردن هو فصرأ

هكذا في النص

مجلس الاعيان

على المواطنين العرب ولذلك إذا تفضل الأخوان في هذا المجلس أن يسيروا الى ان هذا التجاوز على الغرامة قصراً هو على المواطنين العرب وليس على كل أجنبي كائناً من كان ويحت أي طرف كان ، أنا لا أفهم لماذا نحن مطالبون بأن نقر لأجنبي يأتي للبلد أما لعمل أجنبي لأي غرض من الأغراض ويتجاوز على أصول القوانين وقواعدها وتطبيقاتها تحت تغش له عن وسيلة لاهفائه من غرامة استحقها بموجب مخالفته للقانون أنا أفهم ان هذا يمكن أن ينشأ عن طبيعة العلاقات التي تربط بين أبناء البلد الأردني وعلاقاتهم العربية وقراباتهم وصلاتهم وما الى ذلك التي تنشأ في داخلها علاقات توجب التعاون الانساني ومتلهم وأعتقد ان هذه الفترة فيما يتعلق بالاعفاء يجب ان تكون محصورة بالمواطنين العرب الذين يقيمون في الاردن وشكراً .

دولة رئيس الوزراء .

أطلع الى القانون الأصلي الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية أردنية تعريف الأجنبي بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٣ الأجنبي تعريفه من لا يتمتع بالجنسية الأردنية ، طبعاً في بعض الأحيان في التجاوز من التطبيقات العملية في تطبيق القانون السابق ان يكون أناس متجاوزين الإقامة نتيجة مرض ودخول المستشفيات أو صدم بسيارة و... الخ فهي نقطة لمعالجة قضايا انسانية محددة تستعمل في موضوع ان شخص مريض عاجز يحتاج الى خادمة لرعايته كيف تأخذ منه هذا التجاوز وهو بحاجة ماسة الواقع لا نستطيع ان نفتح هذا الباب لأنه سيدخل منه الجمل بعدها ولكن في حلول لهذه الحالات الحلول ان القبر العاجز هناك شيء عندنا اسمه صندوق المعونة الوطنية عادة يقدم الى صندوق المعونة الوطنية ويدفع الرسم عن هذا الشخص العاجز المحتاج إذا ثبت هذا الاحتياج شخص الله منعم ومفضل عليه وثري ويريد عرضة يدفع ولو كان متعاقداً مع شخص أجنبي للرعاية ما زال متوفر المال لديه فليس هناك مشكلة من ناحية الفقراء والمحتاجين ، صندوق المعونة الوطنية يغطي هذه الناحية وشكراً .

الأستاذ علي أبو نوار .

فيما يتعلق بالوافدين للعمل هنالك ملحوظة ، أنا متأكد منها بأن

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

السيد علي أبو نوار

مجلس الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

بعض المواطنين الذين يستقدمون خدمات يعتقدون العقد مع الخادمة للعمل ولكنهم لا يستخرجون أذن العمل والإقامة حتى لا يدفعوا ٣٠٠ دينار تبقى الخادمة شهرين أو ثلاثة أو أكثر ومن ثم يستغني عنها فلا يعطونها تذكرة للعودة ولا يعطونها أجورها كاملة أو بالمرّة ولا يدفعون عنها الغرامة لحالة مثل هذه تتطلب التقاضي امام المحكمة والخادمة التي تقل قد لا تملك قرشاً واحداً لارده لنفسها وتلجأ الى هذا البيت أو الى ذلك وهذا حقائق معروفة وكثير منها في عمان ، وربما عندئذ تنسحب الناحية الانسانية الذي تفضل الزملاء وإنها على مثل هؤلاء ، وشكراً .

الأستاذ حمد الرحان .

إنني اسحب الاقتراح دولة الرئيس في عدم الاعفاء بعد ان استمعت الى آراء الأخوان قد تكون هناك حالات إنسانية تستحق الاعفاء ، أشعر بأنه تغيير الاعفاء بين ١٨٠ دينار حدها لوزير الداخلية وما يزيد لرئيس الوزراء حد الاعفاء مهما كان المبلغ لأنه هنا إذا تجاوز ١٨٠ دينار أما رأيي تعطى الصلاحية لوزير الداخلية الصلاحية لشطب أي غرامة مهما كان السبب .

الأستاذ جعفر الشامي

سيدي إذا سمحت من حيث المبدأ بعد أن يتم التصويت على الاقتراح لا يجوز إعادة مناقشته .

أكثر الأستاذ كامل الشريف .

في كل مؤسساتنا الحقيقية هناك صلاحيات وخاصة في الأمور المالية تتفاوت الرئيس وتتفاوت المسؤوليات وأعتقد أن اقرار هذا المبدأ ربما يضيف الى كثير من التسبب الذي يشكو منه ذلك كل العراقي والنسب والسود أمام الصلاحيات طبعاً أنا أعتقد أنه إعطاء صلاحية كاملة لشخص واحد قد تصل الى مبالغ كبيرة أعتقد أن فيه مخاطرة وفيه مسائل للمسئوليات لأنه صلاحيات الوزير كذا للرئيس كذا وليس لهذا التسلم وخاصة حالة إعفاء قد يكون محكوم ويصبح تجاوز مالي ليس خطأ ان وزير الداخلية وخاصة عن الجهة المسؤولة .

هكذا في الأصل

دولة رئيس الوزراء

أنا عفواً رافع ايدي الصحيح قبل التصويت لأوضح أنه هذا قانون مؤقت معمول فيه مدة سنة ما يسع الي على الإطلاق إعفاء أبداً ما رأيت اي معاملة هذا معمول فيه ، الموضوع تخفيف ضغط على وزير الداخلية أن حده الأقصى ١٨٠ دينار عندما يعرف وزير الداخلية أنه يريد يعني ٣٦٠ ويجب على سؤال الأستاذ حمد الأول لماذا ١٨٠ لانها ٥٠٪ من الغرامة السنوية الغرامة السنوية ٣٦٠ دينار الإقامة السنوية ٣٠٠ اذا لم يأخذ الإقامة تصبح كل يوم دينار حتى تفصل عن جزء الشهر دينار فكل يوم دينار تجاوز ٣٦٠ سنوياً وزير الداخلية له حق ٥٠٪ ما تجاوز ٥٠٪ يرتفعه الى رئيس الوزراء ويخلص من الاحراجات بعدم الرفع ورفض اي زيادة وهي شغلة لحقوق الخزينة فقط أنا أعلم أن وزير الداخلية له صلاحيات ولكن عدم المؤاخذه للاستاذ حمد قبل قلنا إنه لماذا الصلاحيات لرئيس الأركان وليس لوزير الدفاع نقول الآن بنفس المفهوم المعاكس رئيس الوزراء عبثه الصلاحية للصلاحيات لرئيس الوزراء وتلك لوزير الداخلية فقط يعني أحبيت أن أنه لهذا الموضوع وشكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

معالي الأستاذ حمد الفرعان .
شكراً لدولة الرئيس بحجته لتخفيف الضغط عن وزير الداخلية أنا اقتراحي بخفف الضغط عن رئيس الوزراء ما في داهي ترفع القضية ٣٦٠ دينار اقتراح التصويت على اعطاء وزير الداخلية حق البت لغاية ٣٦٠ دينار التي هي الحد الأعلى شكراً .

دولة رئيس المجلس

السيد جعفر الشامي

الأستاذ جعفر الشامي
أثني على اقتراح الأستاذ حمد وأرجو طرحه للتصويت .
هنا يوافق المجلس الكريم على اقتراح الأستاذ حمد الفرعان ؛ أستاذ حمد أهد الاقتراح مرة ثانية .

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

الاقتراح هو حذف الخمس كلميات الأخيرة . أما إذا تجاوز ٣٦٠ دينار إذا لم تتجاوز تخلف آخر سطرين ونصف

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

يعني تعطي الصلاحيات لوزير الداخلية ، معالي المقر
اقتراح الاميل الفاضل بحذف السطرين الأخيرين من الفقرة ب المهم

دولة رئيس المجلس

السيد محمد رسول الكيلاني

فيها أنه إلغاء صلاحية رئيس الوزراء بالاعفاء للجنة ليست وزير الداخلية بالفقرة الأولى اذا سمحتم لكن في الفقرة الثانية أعطت الصلاحية لرئيس الوزراء بتنسيب من اللجنة ومن وزير الداخلية يقول بناء على تنسيب الوزير وترصية اللجنة فيها ضمانات أكثر وحتى تحقق الغاية أكثر عدداً والاجتهاد يتطلب العدد فإذا كان هذا النص تأتي ضمانه أكثر من الاقتراح .

الأستاذ محمد رسول الكيلاني

يا سيدي في الرسوم ناحيتين الناحية الأولى ان الرسم الذي يدفع في وزارة العمل وهو ٣٠٠ دينار هذا يدفع أن اذا دفع ٣٠٠ دينار في وزارة العمل وسهي أو نسي ان يأخذ الإقامة التي هي ١٥ دينار الرسم السنوي فيصبح أنه يدفع ٣٠٠ لوزارة العمل و ١٥ الإقامة فالإقامة التي هي ١٥ دينار ، الاقتراح الإقامة وهي ١٥ دينار الرسم يرتفع الى ١٨٠ ومن ثم الى أعلى ٣٦٠ دينار يصبح الشخص الذي يتجاوز الإقامة يدفع ٣٠٠ لوزارة العمل و ٣٦٠ من الاجانب مقابل ١٥ دينار اذا حققنا الشطب الذي اقترحه الأستاذ حمد الفرعان يصبح فقط لم يؤدي الغاية التي أرادها الأستاذ حمد لأنه يصبح فقط وزير الداخلية يعني ١٨٠ أما فرق ١٨٠ دينار انتهى حد الأعفاء يجب ان يمنع وزير الداخلية وتنسيب للرئيس وأعتقد القانون كما جأنا ينبغي للتصويت .

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

الأستاذ حمد الفرعان ، هذه القضية سنمرده لمجلس النواب سيدي الرئيس تدخل ٥٠٠ شغله بشغله بسيطة معالي العين محمد رسول ثنى على الرأي الذي طرحه واعترض على التصويت معالي العين كامل الشريف يخشى من التسيب لا أعرف يعني أظن أنه يوافقني بأن التسيب بدأ من فوق وليس من تحت بأكثر من حالة ، وزير الداخلية لو تعطيه حق إعفاء لغاية ٣٦٠ دينار أو اجنبي تجاوز إقامة كم يتجاوز سنة ٣٦٠ سنتين ٧٢٠ دينار خمس سنتين ١٨٠٠ دينار ما تزال له صلاحيات وزير الداخلية تناقش قضية من هذا النوع بهذا الطول أقتراح أحد أمرين إما الشيء الصحيح الذي صار في هذه القاعة قبل خمس دقائق وهذا ان الاقتراح ثنى عليه وصوت بأكثرية وأجيز وهو صحيح أو أصعب اقتراحي وليس هناك داهي للتصويت والنقاش شكراً حضرة الرئيس .

هكذا في النص

مجلس الأعيان

دولة رئيس الوزراء

انا أوافق معالي العبد الأستاذ حمد على أنه ثنى عليه لكن التصويت انا لم اسمعه كعضو أنه لم يبت رئيس المجلس وعدد الأصوات وقال أنه لم ينجح الصحيح من ناحية واقعية برأى أنه تمييز غير اداري غير صحيح ، وزير الداخلية معطى صلاحية لجوانب عديدة أكثر من ١٨٠ دينار اقترح حد للاشارة لرفع ما يزيد عن ١٨٠ دينار لرئيس الوزراء وإعطاء وزير الداخلية حق النظر في الحالات التي تستحق إعفاء لاسباب إنسانية وينص على ذلك هذه التوصية التي أطرحها تعديلاً لرأى الأول شكراً حضرة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

أستاذ حمد الفرعان لو فرضنا ان الذين تجاوزوا آلاف فالفرامات بالآلاف أو بفئات الآلاف .

السيد حمد الفرعان

سأجيب دولة الرئيس ، لا أعتقد أن دولة الرئيس أحرص على الآلاف من وزير الداخلية هما متعادلين في مسؤولياتهم تجاه هذه البلد وما ينته إما لتقبل مبدأ الادارة أولا تقبل اقترح ان يغنى على اقتراحي وأن ينظر فيه . إذا قبل أن تأتي للتصويت على القانون كما أوصت اللجنة القانونية تأتي لاقتراح معالي الأستاذ حمد بحالة الاشارة لرئيس الوزراء في المادة ٤ من القانون فقرة ب ، هل يوافق المجلس على الحذف ؟ اقتراح حمد بك لحظه دولة الرئيس أقول وأنا أؤيد ان يجري التصويت عليه أما أنا كعضو لم أسمع من الأمانة العامة او من رئيس المجلس هذا الاقتراح لم يعلن .

دولة رئيس المجلس

يا دكتور خليل لحظة يا سيدي . دولة الأستاذ احمد عبيدات أرجو من دولة الرئيس أن نلتزم بالنظام الداخلي لمجلس الأعيان في مناقشة مثل هذه النقطة هناك تصويت جرى على اقتراح بعد أن ثنى عليه أما أن التصويت لم يكن واضحاً بالدرجة الكافية فما زال أمامنا توصية أن يعاد التصويت افضل من ان نترك المجال لعمليات الاقتناع الشخصية والظفرطيات التي تقاس على صاحب الاقتراح .

دولة رئيس المجلس

إذا المجلس الكريم هل يوافق على اقتراح معالي العبد الأستاذ حمد الفرعان مرة ثانية ؟ رجاء وقع الأيدي لعد الأصوات . الحضور كم يا الأمين العام ؟ الحضور ٢٨ الى ١٦ وفاز الاقتراح وشكراً .

موافقون وهذه هي التعديلات التي أدخلت على القانون وأعيد القانون الى مجلس النواب .

مقرر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

الرقم : م ق/٢١/٩٨٧

التاريخ : ١٤١٠/٨/٢٤ هـ

الموافق : ١٩٩٠/٣/٢١ م

معالي رئيس مجلس النواب المحترم ،

بالاشارة الى كتاب معاليكم رقم (٥٠٧) تاريخ ١٩٩٠/٢/١١ .

قرر مجلس الأعيان في جلسته الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤ ، الموافقة على (القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ ، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الأجانب) كما ورد من مجلس النواب ، مع اجراء التعديل التالي عليه :

المادة (٤) الفقرة "ب" :

قرر المجلس شطب العبارة التالية من آخر الفقرة (ب) :

" اذا لم تتجاوز (١٨٠) مائة وثمانون ديناراً . أما اذا تجاوزت مائة وثمانون ديناراً ، فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص وتوصية اللجنة " ، لتصبح الفقرة على الشكل التالي :

ب- للوزير بتنسيب من لجنة مؤلفة من أمين عام الوزارة ومدير دائرة الاجانب والحدود الاعفاء من هذه الفرامات .

لذا ، فأنني أعيد لمعاليكم القانون كما عدله مجلس الأعيان ، رجاء التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر ، حتى اذا ما نال الموافقة تكرمتم باعلامي .

واقبلوا احترامي . . .

رئيس مجلس الأعيان

أحمد اللوزي

نسخة : التي سكرتير لجان مجلس الأعيان .

الى ملف اللجنة القانونية .

الى ملف القانون .

هكذا في الأصل

مجلس الاعيان

الاسباب الموجبة

لتعديل مجلس الاعيان على الفقرة (ب) من المادة (٤) من القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ .
قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب .
ان سبب هذا التعديل هو التخفيف من روتين المعاملات الرسمية وعدم اخضاعها للاطالة وتخفيف مشغولية رئاسة الوزراء خاصة وان الارقام التي يمكن ان يتناولها الاعفاء محدودة والحالات التي قد تستحق الاعفاء ايضا محدودة مما يبرر ان تعطي الصلاحيات لوزير الداخلية بناء على تنسيب لجان متخصصة .

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر

القانون الذي يليه
٣- القانون المؤقت رقم " ٢٢ " لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون نقابة أطباء الأسنان .
قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

مجلس الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٢/١٤ ميلادية .

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	النسخة كما وردت بالقانون المؤقت	النسخة كما وردت في القانون الاصيل
		<p>١- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة أطباء الأسنان لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٨٩ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .</p> <p>٢- المادة ٢ - تعديل الفقرة ب من المادة (٧) (أنظر ما يقابل الفقرة (ب))</p>	<p>٣- المادة ٣ - يسمي أن تعوز في طلب التسجيل الشرط التالي : أ . ان يكون حائزاً على شهادة طب الاسنان من جامعة معترف بها على أن تكون هذه الشهادة مقبولة كمرتبطة للمهنة في البلد الذي منحها ، شريطة أن لا يعزل للمحل فيها من الطلاب الاردنيين أقل من حصة الشهادة القانونية الأردنية العامة .</p>

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	المادة كما وردت بالقانون الاساسي
موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت بالقانون المؤقت	تعدل لفقرة ب - باضافة العبارة التالية الى آخرها : - (ويستثنى من تقديم هذا الفحص خريجو كليات طب الاسنان في الجامعات الاردنية الرسمية) .	أ. ما يصادفها . وتختصا لغيرها هذه الفقرة بعد الوزير بالاتفاق مع وزارة التربية والتعليم والمجلس قاتمة بالاساس . الجامعات والمعاهد الطبية المعترف بها وله بالاعتفاق مع الجهات المعار العليا أو يضيف أو يضاف اسم أية جامعة أو معهد من الجامعات أو المعاهد المسجلة في تلك القائمة . على أن تنشر وما يطرأ عليها من تعديل في الجريدة الرسمية . ب . اعجاز الفحص المقرر لوزارة الهيئة حسب نظام يصدر بهذا القاية . ج . غير محكوم بجناية أو جريمة محالة بالتوف بعد تنجده وان لا يكون قد منح من موازنة الهيئة لاسباب تتعلق بأدائها . د . أرضي اليمنية .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للمنطقة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ / ١٤ / ٣ / ١٩٩٠ ميلادية .

دولة رئيس المجلس
الجميع
هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون كما أوصت اللجنة ؟
موافقون
(وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها الى الحكومة)

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون نقابة أطباء الاسنان

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون نقابة أطباء الاسنان لسنة ١٩٨٩) ، ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٢ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٧) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخرها : - (ويستثنى من تقديم هذا الفحص خريجو كليات طب الاسنان في الجامعات الاردنية الرسمية) .

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر
٢ - قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠ / ٣ / ١١ المتضمن الموافقة على القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق كما ورد من مجلس النواب .

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠ / ٣ / ٦ ويوم الاحد الموافق ١٩٩٠ / ٣ / ١١ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور سعادة نقرر اللجنة السيد نجيب الرشيد واصحاب الدولة والمالي والسعادة الاعضاء السادة :
احمد عبيدات ، الدكتور خليل السالم ، محمد رسول الكيلاني - عمر النابلسي الدكتور اسحق الفرعان - محمد هودة الفرعان - طارق علاء الدين - حسني عايش .
وكان حضر وشارك بالاجتماع سعادة العين الدكتور كمال الشاعر وسعادة العين السيد محمد علي بدر .

مكونة من اربعة

مجلس الاعيان

وذلك للنظر في القانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الطوابق والشقق المحال الى اللجنة من مجلس الاعيان .

وقد استدعت اللجنة لاستيفاء الدراسة والبحث كل من معالي وزير الاشغال العامة السيد عبد الرؤوف الروابدة ومعالي وزير المالية السيد باسل جردانة وعطوفة مدير مؤسسة الاسكان المهندس يوسف حياصات وعطوفة القاضي الاستاذ احمد المومني قاضي محكمة استئناف عمان وكان ذلك باجتماعهما الاول بتاريخ ١٩٩٠/٣/٦ . وبعد المناقشة والمداولة في القانون وجدت اللجنة ان البحث لم يستكمل وان القانون لم يكن موفيا لاغراضه التي شرع من اجلها وان هناك قضايا واشكالات لم تحل بالرغم من صدور القانون ، وللتمكن من الاستفادة من اهل الخبرة والرأي ، قررت اللجنة عقد اجتماع آخر بتاريخ ١٩٩٠/٣/١١ ، تم فيه استدعاء كل من معالي وزير المالية السيد باسل جردانة وسعادة الاستاذ النائب حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب وعطوفة رئيس ديوان التشريع الاستاذ عيسى طماش وعطوفة مدير مؤسسة الاسكان المهندس يوسف حياصات وعطوفة مدير دائرة الاراضي بالوكالة السيد احمد جمال ، وعطوفة القاضي الاستاذ احمد المومني قاضي استئناف عمان وعطوفة مدير دائرة الاراضي السابق السيد بدر الملقني .

وبدأت المناقشة بقانون ملكية الطوابق والشقق ووزعت عدة مذكرات واقتراحات قانونية كبداية لسد الثغرات الموجودة بالقانون بحيث تشمل عقود بيع الشقق والطوابق بدأ وانتهاء وعقود الوعد بالبيع غير المسجلة ومن حيث دفع الثمن والمدة والاستعمال وفي جميع مراحل الانشاء ، والتي طرحها وبينها بعض أعضاء اللجنة ، كما تم توجيه عدة أسئلة واستفسارات لأصحاب الاختصاص والخبرة ، ولمعرفة ما يجب ان يكون عليه القانون ، وبعد ان استولت اللجنة من الشروح والاجابة قررت ما يلي :-

- ١- الموافقة على القانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون ملكية الطوابق والشقق كما ورد من مجلس النواب .
- ٢- وضع التوصية التالية الى المجلس الكريم ليتم رفعها الى الحكومة .

التوصية

« وضع تشريع شامل لعقود بيع الشقق والطوابق والانبية في جميع مراحل انشائها ويشمل ايضا الوعد ببيع هذه العقارات سواء كان العقد ناجزا او مؤجلا النفاذ وما اذا كان الثمن معجلا او مقسما ، وأي شروط اخرى يتعلق عليها المتعاقدان بما في ذلك تسليم المقار » .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

أمين عام مجلس الامة

هاني خير

السيد محمد علي بدير

سقط إسمي سهواً وأنا حضرت الاجتماع في اللجنة يعني وقد حضر

المناقشة كمال الشاعر ومحمد علي بدير

دولة رئيس المجلس

يضاف اسم سعادة العين محمد علي بدير

السيد المقود

القانون المؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية

الطوابق والشقق كما ورد من مجلس النواب .

هنا في الأصل

قانون مؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
القانون ملكية المزارع والموتق

الجهة
مجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت بالقانون المؤقت	لائحة كما وردت بالقانون الأصلي
موافقة كما ورد مجلس النواب انظر قرار اللجنة رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/١/١١	المادة ٢ . تعاد صياغة منه الفقرة بالنسبة التالي: ١ - تعتبر عقود بيع الممتلك والأجنبية بالتقسيم عقودا قانونية وملزمة للمتعاقدين في حالة توثيقها لدى مديرية تسجيل الأراضي المتخصصة على ان يتقسم المقد وصفا للمدة .	المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل قانون ملكية المزارع والموتق لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما قرأ عليه من تعديل كقانون واحد . يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . - المادة (٢) تضاف المادة التالية برقم (٢١) الى القانون الأصلي ومادة ترتيب المادتين (٢١) و (٢٢) منه بحيث تصبحان (٢٢) و (٢٣) على التوالي :- - المادة (٢١) ١ - تعتبر عقود بيع الممتلك والأجنبية بالتقسيم عقود قانونية وملزمة للمتعاقدين في حالة توثيقها لدى مديرية تسجيل الأراضي المختصة ولا تسمح أي دعوى للمطالبة بإبطالها لدى أي جهة من الجهات على ان يتضمن العقد وصفا للمدة أو الرضائية المراد	المادة ٢١ مادة جديدة لا أصل لها سابقا .

مجلس الاعيان

مجلس الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى للسلطة يوم الأربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٢/١٤ ميلادية .

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت بالقانون المؤقت	لائحة كما وردت بالقانون الأصلي
موافقة كما وردت من مجلس النواب	أو البداية المراد بينها والنموذج المطبق عليه وفق نموذج تقسيمه بالسنة الأولى والساحة خلال شهر من نفاذ هذا القانون وتستوفى رسم مقداره عشرة وثلاثين مقابل التوثيق . ٢ - الفقرة (ب) شطب عبارة (أو من أي منهما) الواردة فيها . موافقة كما وردت بالتساوي	بها والنموذج المطبق عليه ويستوفى رسم مقداره عشرة وثلاثين مقابل التوثيق . ب - بعد تنفيذ عقد البيع وفقا للشروط الملتزم عليها يتم نقل ملكية المدة أو الرضائية موضوع العقد بنا . على طلب من المتعاقدين أو من أي منهما بعد استيفاء الرسم القانوني المقررة . ج - يبرء العمل في أي نزاع يتعلق بالاختلاف حول شروط العقد أو تنفيذه للمحاكم النظامية المختصة بما في ذلك إصدار القرار بالطلب الى مدير التسجيل المختص بمسجل المدة أو الرضائية باسم المشتري .	

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

قرار اللجنة القانونية	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت بالقانون المؤقت	اللائحة كما وردت بالقانون الاسمي
موافقة كما وردت من مجلس النواب	اللائحة - ٣ - شطب هذه الفقرة.	د - تسمى احكام هذه المادة على عقود بيع الشقق والارضية التي ابرمت قبل العمل بهذا القانون اذ لم توثقها لدى مديرية التسجيل المختصة خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ احكامه بناء على طلب الطرفين في العقد او من قبل اي منهما وترد اي دعوى كانت قد اقيمت لتخطئة بطلان اي من تلك العقود.	

معدل الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للجمعية يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

دولة رئيس المجلس
الجميع
إذن الآن أمامنا توصية اللجنة القانونية للمجلس الكريم هل هناك من له اعتراض أو رأى لهذا الموضوع ؟ هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة بالقانون والتوصية التي ستعرض الى رئاسة الوزراء ؟
موافقون .
(وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها الى الحكومة) .

قانون مؤقت رقم (٤٢) لسنة ١٩٨٩
قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق لسنة ١٩٨٩) ، ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢- تضاف المادة التالية برقم (٢١) الى القانون الاصلي ويعد ترقيم المادتين (٢١) و (٢٢) منه بحيث تصيحا (٢٢) و (٢٣) ، على التوالي :-

المادة ٢١-
أ- تعتبر عقود بيع الشقق والارضية بالتقسيط عقودا قانونية وملزمة للمتعاقدين في حالة توثيقها لدى مديرية تسجيل الاراضي المختصة على أن يتضمن العقد وصلا للشقة او البناية المراد بيعها والشحن المتعلق عليه وفق نموذج موجد تضعه دائرة الاراضي والمساحة خلال شهر من نفاذ هذا القانون ، ويستوفى رسم مقداره عشرة دنانير مقابل التوثيق .
ب- بعد تنفيذ عقد البيع وفقا للشروط المتفق عليها يتم نقل ملكية الشقة او البناية موضوع العقد بناء على طلب من المتعاقدين بعد استيفاء الرسوم القانونية المقررة .
ج- يعرر الفصل في أي نزاع يتعلق بالاختلاف حول شروط العقد أو تنفيذ المحاكم النظامية المختصة، بما في ذلك إصدار القرار بالطلب الى مدير التسجيل المختص بتسجيل الشقة او البناية باسم المشتري .

هكذا في النص

بعد ان قرر مجلس الاعيان الموافقة على القانون المؤقت رقم " ٤٢ " لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ملكية الطوابق والشقق ، وجد المجلس من خلال بحثه للقانون ان في احكامه قصوراً حتى باتت لا تغطي ولا تفي بالاحتياجات المتوخاة من صدور هذا القانون ، كما انه لم يعالج جميع الجوانب والقضايا حيث ثبت بالتطبيق ان هنالك قضايا ومشاكل ما زالت معلقة لم يشملها القانون ، لذا وجد المجلس من واجبه ان يضع هذه التوصية لدى الحكومة .

التوصية

(يوصي المجلس الحكومة بوضع تشريع شامل لعقود بيع الشقق والطوابق والابنية في جميع مراحل انشائها ويشمل ايضا الوعد ببيع هذه العقارات سواء اكان العقد ناجزاً او مؤجل النفاذ وما اذا كان الثمن معجلاً او مقسطاً ، واي شروط اخرى يتفق عليها المتعاقدان بما في ذلك تسليم العقار) .

دولة رئيس المجلس

السيد خليل السالم

معالي الدكتور خليل السالم تم التصويت وانتهى عارف عارف فقط أريد ان افسر صوتي دولة الرئيس لا اظن ان قانوناً مؤقتاً من مادة واحدة لها أربع فقرات فقط قد حظي بالدراسة والاهتمام كما حظي بهما القانون المؤقت رقم ٤٢ لسنة ١٩٨٩ فقد درسته اللجنة القانونية ثم ناقشته لمدة زادت عن ثمانين ساعات طوال واستمعت رئاسة اللجنة الى ما لا يقل عن عشرة خبراء في القانون وعقود بالوحدات السكنية بما في ذلك وزير الاسكان ووزير المالية ومدير دائرة الاراضي السابق واللاحق وقد كانت هذه العقود موضع الاجتهادات المختلفة المتناقضة في المحاكم الأردنية على مستوياتها الماضية وإذا أسفرت هذه المناقشة الجادة عن شيء فإنها قد أسفرت عن اجماع اللجنة ومجلس الحكومة والخبراء على ان هذا القانون المؤقت لا يحل جميع المشكلات الراهنة وأن هناك نقصاً في التشريع القائم لا بد من استكمالها ومع هذا الاجماع قررت اللجنة الموافقة على القانون (كما ورد من مجلس النواب) وضاعت الدراسة المعلقة هباءً منثوراً ولقد شكوت من عبارة كما ورد وسأمرت وفي نفسي بقية منها أو ذوق بها أو احتجاج عليها حقاً إن اللجنة القانونية أضافت الى قرارها الأخير توصية للحكومة بوضع تشريع كامل لعقود بيع الشقق والطوابق والابنية وقد قيل في تفسير القرار الأخير والتوصية بأن مجلس النواب أو مجلس الاعيان لا يستطيعان ان

يضيفاً نصاً جديداً لقانون مؤقت او مشروع قانون حتى ولو اتلفت السلطة التشريعية والتنفيذية على ضرورة هذا النص الجديد أنني بذلك المجلس العالي لتفسير الدستور في احدى سنوات الخمسينات وأعتقد ان هذا التفسير يشكل قلباً قاسيه على السلطة التشريعية ويشل اسهامها ومبادرتها لمواجهة المشكلات الصارخة ، أنا أعلم بأن الدستور يجبر لعشرة أعضاء أو أكثر في أي من المجلسين ان يقرحوا قوانين جديدة أو تعديلات جذرية على قوانين معمول بها لكن أنا أعلم أيضاً ان المناسبة القضي والمثلى لمثل هذه الاقتراحات هو تقدم الحكومة لقانون مؤقت او مشروع قانون معدل لقانون معمول به وما دامت لسلطة التنفيذية قد طرحت تعديلاً للقانون الأصلي فلماذا لا يكون بحق السلطة التشريعية طرح تعديل ضروري آخر ولعلاج هذا المأزق يا دولة الرئيس أرجو ان أدعو الى أمرين :

الأمر الأول اداري :- وهو أن توزع الأمانة العامة لمجلس الأمة مع كل قانون مؤقت او مشروع قانون معدل لقانون معمول به أن توزع القانون الأصلي وجميع تعديلاته السابقة ليستطيع عضواً لمجلس الربط الوثيق بين النصوص المعمول بها والنصوص الجديدة المقترحة والتيقن الاكيد من أن النصوص المقترحة تحل مشكلة ملحة أو تكمل نقصاً بارزاً وقد بدأت الحاجة لمثل هذا التوزيع في هذا الصباح في مناقشة قانونين .

والأمر الثاني دستوري من حيث تطبيق المادة ٩١ من الدستور التي نصت على ما يلي :- يعرض رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له حق قبول المشروع أو تعديله وأنا أرسم خطياً تحت كلمة تعديله أو رفضه أن القبول في المشروع أو رفضه واضعاً تمام الوضع أما تعديل المشروع ويجوز تعديل المشروع ومداه والتصاقله بالاقتراح المعروض أو الخروج عنه أو الاضافة اليه هذه المسألة مسألة هذه الحرية جديرة بالمزيد من التفسير والايضاح لقد ورد حق التعديل في الدستور كحق مطلق ولا يجوز ان توضع له حدود أو أن تفرض عليه قيود ترسبت من أيام تقصت الخمسينيات وهنئة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وما دام تفسير الخمسينيات سيقاً مسطراً على السلطة التشريعية يظل من

مجلس البسة الثامنة

مبادرتها ومساهمتها فأنتي أقترح على هذا المجلس الكريم أن يتخذ قراراً حسب أحكام المادة ١٢٢ من الدستور التي تنص على ما يلي :-
للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة ٥٧ حق تفسير أحكام الدستور إذا طلب إليه ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء أو بقرار يتخذه أحد مجلسي الأمة بالأكثية المطلقة أرجو أن يطلب هذا المجلس تفسير حق التعديل الوارد في المادة ٩١ من الدستور وقد منحه الدستور بالسلطة التشريعية دون قيد عليه أو انتقاص منه وبعد ثلاثين عاماً ونيف على صدور تفسير الخمسينات وفي إطار الفرحة في الحياه النيابية والممارسة الديمقراطية والمشاركة المتكافئة في تحمل المسؤولية التشريعية أرى أن أعادة النظر في ذلك التفسير قد أن أوانها واستحق ميعادها وشكراً يا دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس
السيد محمد رسول
الاستاذ محمد رسول
الجلسة انتهت ولا يجوز تنقيح على اقتراح أو تسجيل الاقتراحات حتى بعد أن تنتهي الجلسة ووفق على مشروع القانون القصص قصص نظام فالآن أماننا اللجنة المالية .
دولة رئيس المجلس
معالي الدكتور أفرح سعادسة الرئاسة ونجد الوسيلة الصحيحة للسير به لبلوغ الغاية التي تريد أن تصل إليها صحيح يا سيدي ؟ الآن معالي مقرر اللجنة المالية .
السيد حمد الفرعان
هذا اقتراح هام جداً من الذي يدرس هذا الاقتراح عكوك دقيقة واحدة قبل ان يبدأ المالية هذا اقتراح هام جداً دستوري من الذي يدرسه ؟
دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرعان
دولة رئيس المجلس
الرئاسة ، اللجان المختصة . سنعود للدستور واللجنة المختصة أنتهى الآن انتهى يا أبو رسول ، معالي مقرر اللجنة المالية .
السيد الامين العام
ن- اللجنة المالية .

١- قرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧ المتضمن الموافقة على القوانين التالية كما وردت من مجلس النواب وهي :

- ١- القانون المؤقت رقم ٢٩ لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات / الشيدية .
ب- القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي للاثاء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات / الشيدية .
ج- القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليتيم / ساحل العقبة الجنوبي .
٢- قرار رقم (٥) تاريخ ١٩٩٠/٣/١ المتضمن الموافقة على القوانين التالية ، كما وردت من مجلس النواب وهي :

- ١- القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ .
٢- مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة رقم " ٣ " للسنة المالية ١٩٨٩ .

دولة رئيس المجلس
مقرر اللجنة المالية
معالي مقرر اللجنة المالية
ب) قرارات اللجنة المالية
١- قرار رقم (٤)

اللجنة المالية
مجلس الاعيان

قرار رقم "٤"

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٠/٢/٢٧ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد أحمد اللوزي ، وبحضور معالي مقرر اللجنة الدكتور خليل السالم ، وأصحاب المعالي والسعادة الأعضاء السادة :
الدكتور صبحي أمين عمرو ، محمد رسول الكيلاني ، جمعة حماد ، الحاج محمد علي بدير ، حمد الفرعان ، الدكتور كمال الشاعر ، ابراهيم تقي الدين .

ونظرت اللجنة في القوانين المؤقتة التالية ، المعالة اليها من مجلس الاعيان وهي :
١- القانون المؤقت رقم "٢٩" لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية ،

هكذا تم التصديق

مجلس الاعيان

والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات / الشبديية .
ب- القانون المؤقت رقم " ٣٠ " لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية ،
والصندوق العربي للآباء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات /
الشبديية .
ج- القانون المؤقت رقم " ٣٠ " لسنة ١٩٨٨ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية ،
والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليعلم / ساحل العقبة الجنوبي .
وبعد المداولة والمناقشة ، قررت اللجنة الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم ، بالموافقة على قرارها هذا .

اللجنة المالية

أمين عام مجلس الأمة

هاني خير

أرجو سيدي الرئيس إعفاء المقرر من تلاوة القوانين

هل يوافق المجلس الكريم بالموافقة على إعفاء المقرر ؟

موافقون

دولة رئيس المجلس

الجميع

السيد المقرر

أ- القانون المؤقت رقم " ٢٩ " لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض
بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات / الشبديية .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى المنعقدة يوم الأربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٢/١٤ ميلادية .

قانون رقم " " لسنة ١٩٩٠

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية

العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبديية

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي
للتنمية الاقتصادية العربية للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبديية لسنة ١٩٨٩) ، ويعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق الكويتي للتنمية
الاقتصادية العربية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الجهات المتوخاة منها .

المادة (٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

مجلس الاعيان

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

قرض رقم : ٣٦٤

اتفاقية قرض
مشروع مناجم فوسفات الشبيدة

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥

اتفاقية قرض

بتاريخ ١٩٨٩/٦/١٥ بين المملكة الأردنية الهاشمية (وتسمى فيما يلي المقترض) والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق) .

بما أن المقترض قد طلب من الصندوق أن يقدم له قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيدة (ويسمى فيما يلي المشروع) الذي تتولى تنفيذه شركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة (وتسمى فيما يلي الشركة) .

وبما أن الشركة قد حصلت على قروض وتسهيلات موردين تقدر بحوالي ٣٨,٦ مليون دولار أمريكي .
وبما أن المقترض بصدد الحصول على قرض من الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي قيمته ثمانية ملايين دينار كويتي .

وبما أن المقترض و / أو الشركة بصدد الحصول على قرض من البنك الدولي للتشجيع والتعمير أو تسهيلات موردين في حدود مبلغ عشرين مليون دولار أمريكي .
وبما أن الشركة بصدد الحصول على تمويل من البنك الاسلامي للتنمية في حدود مبلغ ١٠ مليون دولار أمريكي .

وبما أن الشركة ستوفر من مواردها الذاتية مبلغ يقدر بحوالي عشرين مليون دينار أردني ، وذلك كله للمساهمة في تمويل المشروع .

وبما أن غرض الصندوق هو الاسهام في تطوير اقتصاديات الدول الغربية والدول النامية الأخرى ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية فيها .

وبما أنه ثبت للصندوق أهمية هذا المشروع وجدواه في تطوير اقتصاديات المقترض .
وبما أن الصندوق قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض إلى المقترض بالشروط والأوضاع المبينة بهذه الاتفاقية .

لذلك ، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يأتي :

المادة الأولى

القرض ، الفائدة والتكاليف الأخرى .

السداد ، مكان السداد

١- يوافق الصندوق على أن يعطي المقترض ، وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وشروطها قرضاً بوازي ثمانية ملايين دينار كويتي (٨.٠٠٠.٠٠٠ د . ك) .

- ٢- يلتزم المقترض بأن يدفع فائدة سنوية بمواقع ثلاثة ونصف بالمائة (٣.٥٪) عن جميع المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣- يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥.٥٪) سنوياً عن المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة ، لمواجهة تكاليف ادارة الصندوق وخدمات تنفيذ اتفاقية القرض .
- ٤- في حالة قيام الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقترض ، تطبيقاً لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقترض بدفع نصف في المائة (٥.٥٪) سنوياً عن أصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق النهائي غير القابل للرجوع فيه .
- ٥- تحسب الفائدة والتكاليف الأخرى السالفة الذكر على أساس ان السنة ٣٦٠ يوماً مقسمة الى ١٢ شهراً كل منها ٣٠ يوماً وذلك بالنسبة لأي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .
- ٦- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل المبلغ المسحوب من القرض طبقاً لجدول السداد الوارد بالجدول (١) من هذه الاتفاقية .
- ٧- تسدد الفوائد والتكاليف الأخرى المذكورة سابقاً كل ستة أشهر في الأول من مارس والأول من سبتمبر من كل سنة .
- ٨- يحق للمقترض ، بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد أن يكون قد أعطى الصندوق اخطاراً سابقاً بخمسة وأربعين يوماً على الأقل ، أن يسدد الى الصندوق قبل ميعاد الاستحقاق :
(أ) أصل جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، أو
(ب) أصل أي قسط كامل من أقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من آخر أقساط القرض استحقاقاً .
- ٩- أصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الأخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت أو في الأماكن التي يحددها الصندوق ، في حدود المعقول .

المادة الثانية العملية

- ١- يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية وتكون جميع مبالغ القرض مستحقة الدفع والوفاء بالدينار الكويتي .
- ٢- يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض - وعلى اعتباره أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على العملات

- ٣- الأجنبيّة المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقاً لنصوص الاتفاقية ، أو التي يكون قد دفع بها فعلاً ثمن تلك البضائع .
- ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة موازياً لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمّت للحصول على العملة الأجنبية .
- ٣- وعند سداد القرض ، أو الفوائد ، أو التكاليف الأخرى ، يجوز أن يقوم الصندوق ، بناء على طلب المقترض - وعلى اعتباره أنه يعمل بالوكالة عنه - بالحصول على الدنانير الكويتية اللازمة للسداد ، مقابل دفع المقترض المبلغ اللازم للحصول على تلك الدنانير ، بعملة أو عملات أجنبية يقبلها الصندوق من وقت لآخر .
- ولا يعتبر السداد قد تم طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية إلا من الوقت الذي يتسلم فيه الصندوق فعلاً الدنانير الكويتية ، ويقدر ما يتسلمه منها .
- ٤- كلما اقتضى تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملة أخرى ، سيقوم الصندوق بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١- يحق للمقترض أن يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها أو لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقاً لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على الأول من فبراير ١٩٨٩ ، أو لتمويل بضائع اشترت بعملة المقترض إلا إذا وافق الصندوق على غير ذلك .
- ٢- يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقاً للأوضاع والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق ، أن يقوم الصندوق باصدار تعهد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض أو للمغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التعهد سارياً حتى إذا ألغى القرض أو أوقف حق المقترض في السحب .
- ٣- عندما يرغب المقترض في أن يسحب أي مبلغ من القرض ، أو في أن يصدر الصندوق تعهداً كتابياً نهائياً غير قابل للرجوع فيه تطبيقاً للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقاً للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق بحيث يكون شاملاً للمبالغ والافراجات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول .

مجلس الاعيان

- وطلبات السحب والمستندات اللازمة التي سيرد النص عليها فيما يلي من هذه المادة ، يجب أن تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها على المشروع الا اذا اتفق المقرض والصندوق على خلاف ذلك .
- ٤- على المقرض ان يقدم الى الصندوق المستندات والأدلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق في حدود المعقول ، سواء قبل أن يقوم الصندوق بصرف المبالغ المطلوبة أو بعد صرفها .
- ٥- طلبات السحب والمستندات والأدلة المؤيدة لها يجب أن تكون مستوفاة من حيث المضمون والشكل لاثبات أن المقرض له الحق في أن يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وأن المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الأغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦- يلتزم المقرض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع المبين بالجدول (٢) من هذه الاتفاقية . وسيتم تحديد تلك البضائع والطرق والاجراءات التي تتبع في الحصول عليها باتفاق بين المقرض والصندوق قابل للتعديل باتفاق لاحق بينهما .
- ٧- يلتزم المقرض بأن يستعمل البضائع التي يتم الحصول عليها على هذا النحو في تنفيذ المشروع فقط ، وان لا يستعملها في غير ذلك مطلقا .
- ٨- يقوم الصندوق بدفع المبالغ التي يثبت حق المقرض في سحبها من القرض ، سواء الى المقرض أو لأذنه وأمره .
- ٩- ينتهي حق المقرض في سحب مبالغ من القرض في تاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٩٢ أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق .

المادة الرابعة احكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١- (أ) يقوم المقرض باعادة اقراض حصة القرض لشركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة (الشركة) وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعي بين المقرض والشركة تكون احكامها وشروطها مقبولة لدى الصندوق في جميع الأحوال .
- (ب) دون اخلال بعمومية الحكم الوارد في البند (١) أعلاه يتعهد المقرض بأن تنص اتفاقية القرض على ما يلي :
 - ١- يعاد اقراض حصة القرض بفائدة قدرها ستة بالمائة (٦٪) في السنة على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض الفرعي .
 - ٢- تسد الشركة مبلغ القرض الفرعي طبقا لجدول السداد المرفق بهذه الاتفاقية .

- ٣- تتحمل الشركة المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف .
- ج- يتعهد المقرض بأن يودع الفرق بين الفائدة التي تدفعها له الشركة بموجب البند (ب) أعلاه من ناحية والفائدة والتكاليف الأخرى المستحقة على المقرض وفقا لأحكام هذه الاتفاقية من ناحية أخرى في حساب بفائدة لدى بنك الائتماء الصناعي ، على أن يخطر المقرض الصندوق برصيد الحساب المذكور في نهاية كل سنة مالية وعلى أن يستخدم الرصيد المذكور لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن وخاصة للصناعة التعدينية والكيمائية ووفقا لما يتم الاتفاق عليه مع الصندوق في كل حالة .
- د- يتعهد المقرض بممارسة حقوقه بموجب اتفاقية القرض الفرعي على نحو يحمي مصالح المقرض والصندوق ويحقق الغرض من القرض ولا يجوز للمقرض الا اذا وافق الصندوق على خلاف ذلك ، حوالة اتفاقية القرض الفرعي أو تعديلها أو إلغائها أو التنازل عنها .
- ٢- يعهد المقرض بتنفيذ المشروع لشركة مناجم الفوسفات الأردنية المساهمة المحدودة ويتخذ من الاجراءات والتدابير ما يكفل أن تقوم الشركة المذكورة بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاية اللازمين وطبقا للأسس الهندسية والصناعية والمالية والإدارية السليمة .
- ٣- (أ) يتعهد المقرض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بانشاء وحدة لتنفيذ المشروع تحت اشراف مدير ذي خبرة وكفاءة عاليتين يعاونه عدد مناسب من المهنيين والفنيين والموظفين المساعدين .
- (ب) تتولى وحدة تنفيذ المشروع بنسبها مهمة اعداد التصاميم ووثائق المناقصات والاشراك على تنفيذ المشروع ولها عند الضرورة الاستعانة بمستشارين من خارج الشركة وذلك في الحدود وبالأوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق .
- ٤- لا يجوز إبرام أو تعديل العقود الخاصة بتنفيذ المشروع والتي يتم تمويلها من حصة القرض الا بموافقة الصندوق .
- ٥- في حالة ما اذا قامت أسباب تدعو الى الاعتقاد بأن المبالغ المخصصة لتمويل المشروع لا تكفي لمواجهة النفقات المقدرة لتنفيذه ، يلتزم المقرض بأن يقوم فوراً بعمل التعديلات ، التي يوافق عليها الصندوق ، والتي تكفل توفير المبالغ اللازمة لمواجهة تلك النفقات .
- ٦- يتخذ المقرض التدابير الكفيلة بأن تقدم الشركة للصندوق جميع الدراسات والتقييمات والمراصفات ومواعيد التنفيذ الخاصة بالمشروع ، وذلك بمجرد اعيادها ، وان توالي الصندوق أولاً بأول بأي تعديل مهم يدخل عليها في المستقبل . وكل ذلك على النحو المفصل الذي يتطلبه الصندوق من حين لآخر .
- ٧- يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بامساك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم تمويلها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وتوقع تقديم المشروع (ما يلي ذلك تكاليفه) ،

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

وتوضح على نحو سليم يتفق مع الأسس المحاسبية المتعارف عليها ، المركز المالي للشركة وعملياتها .
وسيمكن المقرض مندوبي الصندوق من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وإدارته والبضائع
المولة من القرض وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وسيهيء المقرض لمندوبي الصندوق
المعتدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .

ويلتزم المقرض بأن تقدم الشركة للصندوق جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول -
المتعلقة باتفاق حصة القرض ، أو بالبضائع ، أو بالمشروع ، أو بالمركز المالي للشركة أو بإدارتها وأعمالها.
وتنفذها لذلك سوف تقدم الشركة للصندوق تقريراً مفصلاً كل ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ البدء في
تنفيذ المشروع يوضح فيه ما تم تنفيذه في الفترة السابقة ومدى مطابقة ذلك لبرنامج العمل المقرر .

٨- يلتزم المقرض بأن تقوم الشركة بإدارة المشروع وصيانته وكذا بإدارة وصيانة المرافق غير الداخلة في
المشروع - ولكنها لازمة لكي يعطى أكبر فائدة ويعود بأكبر نفع - وذلك وفقاً للأسس الهندسية والمالية
والصناعية والإدارية السليمة .

٩- سيتمون المقرض والصندوق تعاوناً وثيقاً يكفل تحقيق أغراض القرض ، ولهذه الغاية سيزود كل من
الطرفين الآخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .
وسيقوم المقرض والصندوق من حين لآخر بالمشاورة وتبادل الرأي بواسطة مندوبيهم بالنسبة للمسائل
المتعلقة بأغراض القرض واستمرار سداد أقساطه بانتظام ويلتزم المقرض بأن يقدم بأخطار الصندوق فوراً
بأي عامل يكون من شأنه أن يعرقل تحقيق أغراض القرض (بما في ذلك زيادة تكاليف المشروع في
المستقبل زيادة ملموسة عن التقدير الحالي) أو ينطوي على تهديد بذلك .

١٠- يقرر المقرض والصندوق أن في نيتهما أن لا يمتنع أي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق ،
عن طريق إنشاء ضمان عيني على أموال الحكومة . وتحقيقاً لذلك فإن المقرض يلتزم ويتعهد بأنه في
حالة إنشاء أو قيام أي ضمان عيني على أموال الحكومة لكفالة سداد قرض خارجي يصبح ذلك الضمان
العيني ، تلقائياً بنفس المقدار وبذات الأولوية ، كفيلاً لسداد أصل قرض الصندوق مع الفوائد
والتكاليف الأخرى ويقوم المقرض عند إنشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى . على أن
أحكام هذه المادة لا تنطبق على الأحوال الآتية :

- أ- أحوال إنشاء ضمانات عينية على الأموال وقت شرائها لكفالة سداد قرض الشراء .
- ب- أحوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الأكثر
من التاريخ الأصلي لشروطها ومفروض أن يتم سدادها من حصة بيع تلك السلع التجارية .
- ج- أحوال الضمانات العينية التي تنشأ عن الحسابات المصرفية العادية ، لسداد ديون مستحقة السداد في
ظرف سنة على الأكثر من التاريخ الأصلي لشروطها .

ويشمل اصطلاح " أموال الحكومة " المستعمل في هذه المادة ، أموال الحكومة المركزية وأموال الأقسام
السياسية التابعة لها وأموال الإدارات والهيئات التابعة لتلك الأقسام السياسية وللحكومة المركزية بما في
ذلك البنك المركزي أو أي مؤسسة مصرفية تقوم بأعمال البنك المركزي .

١١- يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بالتأمين على جميع البضائع المولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة
بشراؤها ونقلها وتسليمها من موقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف
التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجباً دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة
التي تم بها شراء البضائع أو بحملة أخرى قابلة للتحويل الأخر .

وكذلك يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بالتأمين ضد المخاطر المرتبطة بالمشروع ، لدى شركات تأمين
معمدة ، بالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم .

١٢- يلتزم المقرض بأن يتخذ بنفسه أو بالواسطة أي إجراء أو عمل لازم لتنفيذ المشروع . وبأن لا يقوم بأي
عمل أو يسمح بالقيام بأي عمل من شأنه عرقلة أو إعاقة تنفيذ المشروع أو تطبيق أي نص من نصوص هذه
الاتفاقية .

١٣- أ) يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة خلال عام ١٩٩٠ بوضع وتنفيذ خطة متكاملة لتطوير الدائرة الفنية
ضمن الهيكل التنظيمي للشركة بحيث تتوفر لها الإمكانيات المادية والبشرية (بما في ذلك التدريب
الجيد في الداخل والخارج) اللازمة لإجراء البحوث الصناعية والاقتصادية وإعداد المواصفات
والتصاميم الهندسية لمشروعات الشركة والإشراف على تنفيذها بكفاءة وفعالية .

ب) يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بإعادة الصندوق بنسخة من الخطة المذكورة في البند (أ) من هذه
الفقرة فور إعدادها والتشاور معه حول مضمون الخطة وإجراءات تنفيذها .

١٤- أ) يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بالتعاون والتشاور مع وزارتي النقل والتخطيط وفي موعد
لا يتجاوز ٣٧ ديسمبر ١٩٨٩ بوضع خطة متكاملة مبنية على دراسات هندسية واقتصادية الهدف
منها ضمان نقل إنتاج الشركة إلى ميناء العقبة بصورة مستمرة ومنظمة وبأقل التكاليف ويشمل ذلك
تقديم اقتراحات محددة حول إنشاء طرق وخطوط سكك حديدية جديدة ورفع كفاءة ما هو قائم منها
وزيادة السعة التخزينية في ميناء العقبة مع بيان التقديرات الأولية لتكاليف إنجاز الخطة ووسائل
توفيرها .

ب) يتعهد المقرض بإعادة الصندوق بنسخة من الخطة المشار إليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور
إعدادها والتشاور معه حول مضمونها ووسائل تنفيذها .

١٥- أ) يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بتكثيف عمليات تأهيل ورفع قدرات العاملين بها من أجل زيادة
الإنتاجية وأن يضع خطة لذلك تشمل حصراً للمستفيدين منها وبرنامج التدريب المقررة وتوزيع المهام
اللازمة لتنفيذ الخطة .

كتاب رقم ١٠٠٠

ب) يتعهد المقترض بموافاة الصندوق بنسخة من الخطة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور إعدادها والتشاور مع الصندوق حول مضمونها وخطوات تنفيذها .

١٦- يتعهد المقترض باستمرار صلاحية حقوق التعدين الممنوحة للشركة طوال مدة العمر الاقتصادي للمشروع .

١٧- يتعهد المقترض بتمكين الشركة كلما دعت الحاجة الى ذلك من الحصول على الاراضي ، والحقوق على الأراضي مما يكون لازماً لتنفيذ وتشغيل المشروع .

١٨- يقوم المقترض بنفسه او عن طريق الشركة باتخاذ جميع الخطوات المطلوبة لحماية البيئة في منطقة المشروع والمناطق المتأثرة بنشاط المشروع .

١٩- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بما يلي :

(أ) قيام الشركة في سبتمبر من كل عام - ابتداء من سبتمبر ١٩٨٩ - باعداد توقعات مالية لعمليات الشركة لخمس سنوات قادمة ، على ان تشمل التوقعات قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الأموال ، وموافاة الصندوق بنسخة من هذه التوقعات قبل نهاية كل سنة مالية .

(ب) المحافظة في أي سنة مالية على نسبة لخدمة الدين (تقارن بين النقد المولد داخليا وتكاليف خدمة الدين) لا تقل عن ١٥٪ .

(ج) عدم الالتزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، اذا كان سيترتب على هذا الدين زيادة نسبة مديونية الشركة الاجمالية الناشئة عن قروض يزيد أجلها عن سنة واحدة ، الى أكثر من ضعف مجموع رأسمال الشركة والفوائض (حقوق الملكية) ولأغراض هذا النص :

(١) تشمل عبارة " الالتزام بأي دين " التعاقد على أي دين أو ضمانه ،

(٢) يقصد بعبارة " دين " أي دين يزيد أجله عن سنة واحدة .

(٣) يقصد بعبارة " رأسمال الشركة والفوائض " مجموع رأسمال الشركة المدفوع غير منقوص ، والفوائض المتوفرة لدى الشركة واحتياطياتها المخصصة لتغطية التزامات محددة

(د) الحصول على موافقة الصندوق على أي قرض جديد طويل الأجل تتعدى قيمته ثلاثة ملايين دينار أردني .

(هـ) المحافظة على نسبة جارية (تقارن بين الأصول الجارية والمصوم الجارية) لا تقل عن ١٥٪ .

(و) موافاة الصندوق خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ سبتمبر ٨٩ بتوقعات الوضع النقدي للشركة لفترة الخمس سنوات القادمة على ضوء قانون الشركات الجديد وأي إجراءات لازمة لمعالجة أي آثار للقانون على وضع الشركة النقدي .

(ز) تدقيق حساباتها وبياناتها المالية (التي تشمل قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدامات الأموال) لكل سنة مالية وفقاً لأصول التدقيق السليم المطبق على نحو منتظم ، وذلك من قبل

مدققى حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق . ويقدم المقترض للصندوق في ظرف لا يتجاوز ستة أشهر من نهاية كل سنة مالية نسخاً مصدقة من البيانات المالية المدققة لتلك السنة مع تقرير مدققى الحسابات .

٢٠- يلتزم المقترض بأن يسدد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى بالكامل دون أي خصم ، ومع الاعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢١- تملئ هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها وتسجيلها اذا اقتضى الأمر ذلك من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقترض أو مطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل وسيقوم المقترض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .

٢٢- يملئ سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقترض أو المطبقة في أراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .

٢٣- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير الكفيلة بأن تعمل الشركة طبقاً لأنظمة وقواعد كفيلة بتحقيق أغراض المشروع ، ووافق عليها الصندوق ، وأن يكون لها من الصلاحيات والادارة ما يؤهلها لتنفيذ المشروع وإدارته بالعناية والكفاية اللازمين .

ويقدم المقترض باخطار الصندوق مسبقاً في ظل روح التعاون المشترك القائم بين الطرفين بأي إجراء مقترح لتغيير النظم الأساسية للشركة أو لتعديل القواعد والأنظمة الخاصة بها بشكل يؤثر في تحقيق أغراض المشروع مع اعطاء الصندوق الفرصة الكافية لتبادل الرأي بشأن الاجراء المقترح .

٢٤- جميع مستندات وسجلات ومراسلات الصندوق وما شابهها شريه بحيث تتولى للصندوق الحضانة التامة بالنسبة لمراقبة المطبوعات وتفتيشها .

٢٥- تملئ جميع موجودات الصندوق ودخله من التأميم والمضاد والحجز ،

المادة الخامسة

الغاء القرض وقف السحب منه

١- يحق للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقياً دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق بذلك ، على انه لا يجوز للمقترض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق قد أصدر عنه تعهداً نهائي غير قابل للرجوع فيه طبقاً للفقرة (٢) من المادة العالفة من هذه الاتفاقية .

(أ) عدم قيام المقرض بالوفاء كلياً أو جزئياً بالتزامه بسداد أصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الأخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقرض والصندوق .

(ب) عدم قيام المقرض كلياً أو جزئياً بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وشروطها .

(ج) قيام الصندوق باخطار المقرض بأنه قد أوقف السحب طبقاً لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمه بين المقرض والصندوق بسبب تقصير المقرض في تنفيذ أحكامها وشروطها .

(د) قيام ظروف استثنائية تجعل من غير المحتمل أن يقوم المقرض بتنفيذ التزاماته في هذه الاتفاقية .

ويكون لقيام أي سبب من الأسباب المتقدمه قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الأثر ، ما لقيامه بعد نفاذها .

٣ - في حالة ما إذا قام سبب من الأسباب الواردة بالفقرة ٢/ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض ، أو في حالة قيام سبب من الأسباب الواردة بالفقرات ٢/ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق بتوجيه اخطار الى المقرض ، يحق للصندوق حينئذ أو في أى وقت لاحق يكون فيه هذا السبب أو ذاك لا يزال قائما ، ووفقا لما يراه ، أن يقرر أن أصل القرض قد أصبح مستحقا وواجب الأداء فوراً . وبناء على ذلك ، يصبح أصل القرض مستحقا وواجب الأداء فوراً بصرف النظر عن أى نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .

1

أثر عدم التمسك باستعمال الحق ، التحكيم

٧ - فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع أحكام
بكامل قوتها ، على الرغم من إلغاء القرض أو إيقاف السحب .

٢- عدم استعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية أو باستعمال سلطة من سلطاته لمقتضاها،
 ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الاتفاقية أو باستعمال السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو
 لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أو
 يتمسك به أو حصل التأخر في استعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين ، بصدده
 عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تغوله له هذه
 الاتفاقية .

100-11-50

٦- إعلان أحد الطرفين للأخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة السابعة. ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجرى الإعلان بأي طريقة أخرى.

- نفاذ الاتفاقية وانتهائها**

- ١- لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة إلا إذا قدمت الى الصندوق أدلة واقعية تثبت :
(أ) أن إبرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني ، وأنه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانوناً .
(ب) أن إبرام الاتفاقية الفرعية من جانب المقترض والشركة قد تم بموجب تفويض قانوني وأنه قد تم التصديق عليها وفقاً لقوانين المقترض والنظام الداخلي للشركة .
- ٢- يجب على المقترض أن يقدم الى الصندوق ، كجزء من الأدلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة ، فتوى

عنوان المقترض

وزارة التخطيط

ص. ب (۵۵۵) - عمان

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة التخطيط

عمان

متران الصدوق

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

صندوق البريد ٢٩٢١

الكويت - دولة الكويت

العنوان

الصندوق

الكويت

التعليق

٢٢.٢٥

۲۲۷۱۴

49

iv

المفروض في التوقيع

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في عمان في التاريخ المذكور في صدرها بواسطة الممثلين المفاوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلا ، وتعتبر جميعا مستعندا واحدا .
عن الصلح الكويتي
للمصلحة الاقتصادية العربية

رئيس المذبح العام لشئون العمليات

49

مجلس الاعيان

الجدول رقم (١١)
أقساط السداد

الرقم	تاريخ استحقاق الأقساط	مقدار القسط المستحق سداداً لأصل القرض مقدراً بالدينار الكويتي
١	١٩٩٢/٩/١	٣٣٠.
٢	١٩٩٤/٣/١	٣٣٠.
٣	١٩٩٤/٩/١	٣٣٠.
٤	١٩٩٥/٣/١	٣٣٠.
٥	١٩٩٥/٩/١	٣٣٠.
٦	١٩٩٦/٣/١	٣٣٠.
٧	١٩٩٦/٩/١	٣٣٠.
٨	١٩٩٧/٣/١	٣٣٠.
٩	١٩٩٧/٩/١	٣٣٠.
١٠	١٩٩٨/٣/١	٣٣٠.
١١	١٩٩٨/٩/١	٣٣٠.
١٢	١٩٩٩/٣/١	٣٣٠.
١٣	١٩٩٩/٩/١	٣٣٠.
١٤	٢٠٠٠/٣/١	٣٣٠.
١٥	٢٠٠٠/٩/١	٣٣٠.
١٦	٢٠٠١/٣/١	٣٣٠.
١٧	٢٠٠١/٩/١	٣٤٠.
١٨	٢٠٠٢/٣/١	٣٤٠.
١٩	٢٠٠٢/٩/١	٣٤٠.
٢٠	٢٠٠٣/٣/١	٣٤٠.
٢١	٢٠٠٣/٩/١	٣٤٠.
٢٢	٢٠٠٤/٣/١	٣٤٠.
٢٣	٢٠٠٤/٩/١	٣٤٠.
٢٤	٢٠٠٥/٣/١	٣٤٠.

المجموع ٨.٠٠٠
(ثمانية ملايين دينار كويتي)
٧٠

سجل الجلسة الثامنة من الدورة العادية الأولى للجمعية العامة (١٧) شباط ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

الجدول رقم (٢)
وصف المشروع

يهدف المشروع الى انتاج وتصدير حوالي ٣,٢٣ مليون طن سنوياً من خام الفوسفات في منطقة الشبيبة الواقعة حوالي ٥٠ كيلو متر جنوب شرق مدينة معان . ويتكون الانتاج السنوي المنشود من حوالي ٨٢٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٠/٦٨ (تراي كالسيوم فوسفات TCP) و ١٧٥٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٥/٧٢ و ٢٦٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٧/٧٥ .

ويشمل المشروع العناصر الرئيسية التالية :-

- ١- آليات لازالة الردم الترابي تشمل حارقتين كهربائيتين بطاقة ٦ مليون متر مكعب سنوياً لكل منهما (حجم الغرف الواحد ٢١,٤ متر مكعب) وأربعة حفارات كهربائية دائرية للتفجير وآليات ومعدات مساعدة أخرى .
- ٢- آليات تعدين خام الفوسفات وإزالة طبقات الردم البينية تشمل ٦ حارقات هيدروليكية (٥,٥ متر مكعب) و ٢٢ شاحنة قلابة (٥٠ طن) و ٨ حفارات تفجير وبلدوزرات وجرافات وآليات تسوية الأرض وغيرها .
- ٣- معدات وأنظمة ومصانع لفزلة الخامات المختلفة وتكسيرها وغسلها وفصل الشوائب عنها وتجهيلها ونقلها ومداولتها وتخزينها وتحميلها .
- ٤- مخازن لخامات الفوسفات في مراحل انتاجها المختلفة ، وأخرى للمواد التشغيلية وقطع الغيار والمهمات الأخرى .
- ٥- مرافق البنية الأساسية تشمل اتصال الطاقة الكهربائية وتحويلها وتوزيعها ، وانتاج المياه من حقل الجبل على بعد حوالي ٢٥ كيلومتراً ومعالجة المياه وإيصالها الى المشروع وتوزيعها ، وجمع ومعالجة المياه المستعملة والفضلات والتخلص منها ، وربط المشروع بالطرق الرئيسية وبناء الطرق الداخلية ، وبناء المكاتب الادارية والصناعية ، وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبناء مدينة سكنية متكاملة حوالي ١١٠٠ عامل وموظف ، وبناء وتجهيز ورش الصيانة ومرافق أخرى لازمة .
- ٦- خدمات هندسية لتصميم المشروع والاشراف على انشائه وتشغيله وتدريب العاملين فيه .

بدأ تنفيذ المشروع في النصف الثاني من عام ١٩٨٧ ومن المأمول اكتماله في منتصف عام ١٩٩٢ .

دولة رئيس المجلس : ...
الشهد أمين هقيير : ...
٧١

الموضوع فيما إذا كانت اللجنة المالية قد دخلت في صلب مشاريع الاتفاقيات والقروض ليس في هذه الحالة فقط كانت تقدم مشاريع قوانين بإقرار اتفاقيات على قروض وكانت تأتي للمجالس ولا تدرس الاتفاقيات وإنما يدرس فقط مشروع القانون الذي يغطي هذه الاتفاقيات وقد ثبت من الواقع العمل بأن الاتفاقيات والقروض بشكل خاص تفتح أبواباً في منتهى الخطورة على وضع البلد ومستقبله ومصالحه ذلك أن الكثير من القروض مع الجهات الأجنبية لم تتمتع بالقدر اللازم من الإقناع الموضوعي الذي يمثل حقها أو حقوقها لذلك أنا أتساءل عن ضرورات ينبغي أن تفرغ في إطار مجلس الاعيان ومجلس الأمة بشكل عام بأن أقرار القوانين لا ينبغي أن يقتصر على النص القانوني الذي يغطي الاتفاقيات وإنما يجب أن يكون مرتبطاً أيضاً بالموافقة على مضامين الاتفاقيات ليكون الموقف موقفاً صحيحاً وأن يمثل مراقبة وفعالة حقيقية من قبل مجلس الأمة على القروض والاتفاقيات والقروض التي تغطيها . وشكراً .

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر

شكراً . معالي المقرر .
دولة الرئيس هذه الاتفاقيات جميعها تتصل بقروض إغاثية وشروط سهلة وجميع هذه الاتفاقيات قد عقدت من سنة ١٩٨٨ وأنها ١٩٨٩ وبدء العمل بتنفيذها وتطبيقها وجميع هذه الاتفاقيات مع الصناديق العربية وكما قلت من شروط سهلة ولدة طويلة وفي العادة وبعد أن يتم التطبيق أو تنفيذ وتوقيع العقد القانوني لا يسحق الحقوق المكتسبة في هذه الاتفاقيات ولذلك لا أرى أن دراسة مثل هذه القوانين بعد عقدها وتوقيعها وتطبيقها تكون في الشروط الإنسانية والتفصيلات وكل من أطلع على هذه التفصيلات ومجلدات عدد كبير من الصفحات وأعترف أن اللجنة لم تدرس كل صفحة في هذه الاتفاقيات وقد بدأ العمل بها وأظن أن من الضروري في مثل هذه الاتفاقيات من هذا النوع رأي الشخصي أن تكون يد السلطة التنفيذية مطلقة في حشد القروض الإغاثية من هذا النوع وللمشاريع مثل الفرسات والطرق ... الخ أما إذا كان يريد المجلس أن يوجه اللجنة توجيهاً محترماً لهذا الشأن ومن الاتفاقيات المقبلة ومشاريع القوانين المصدقة لها ومثل هذه المطالبات كما

أعلم تستغرق سنوات حتى يمكن الوصول الى نص الاتفاقية الملزم للطرفين وتقريباً لمثل هذه الاتفاقيات موضع تصديق سريع للقانون مع الترحيب والشكر لجميع الهيئات التي تقدم مثل هذه المعونات المالية وخصوصاً أنها بالعملة الأجنبية للمشاريع الإغاثية الأردنية وشكراً .

دولة رئيس المجلس
السيد محمد الفرخان

معالي الأستاذ حمد الفرخان
أشكر العين المحترم الأخ الذي أثار السؤال أن أعطي رأي درست الثلاث اتفاقيات أثنان منها خاصة بالفوسلات الشديدة من أفضل ما قدم للأردن من قروض لأفضل الفايات شروطه جيدة وليست هناك أي شروط تعسفية تشكر الذين فاضوا على هذين القرضين خاصة أن لي صلة بالشديدة وإطلاع على انشائها وأنسب أن تكون الموافقة مقرونة بالتقدير العام للمفاوضين ولن وقعوا الاتفاقية فيما يختص بالغالب مماثل لهم إجماعهم من ناحية اقتصادية محضه كنت أتمنى أن لا يصرف على هذه الطريق لأننا في حالة ضائقة هي طريق محسنة وليس ضرورية ولكن صار الاتفاق معقود صار العمل يادي ليست هناك أي شروط تعسفية أطمئن المجلس بقدر قناعتي ومعرفتي لمشروع الفوسلات ومشروع الطرق بأن هذه الاتفاقيات الثلاث من أفيد الالتزامات المالية التي عقدت من أجل التنمية شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس
السيد حسني عايش

الأستاذ حسني عايش
الفقرة الثانية صفحة أربعة واحد مضاف كلمة تغير المعنى حيث يقول ولا يجوز سحب ... مع الصندوق الكويتي الا اذا وافق الصندوق على ذلك . يجب أن تحذف كلمة غير
ما هو الاعتراض عليها ؟ من أحسن الفقرات هذه طبيعي النفقات التي سبقت عقد القرض ليثبت ملزمة النفقات التي سبقت عقد القرض لتمويل الصندوق الا اذا هو وافق على ذلك هذا واحد . ثانياً : اذا كانت هناك اتفاقية لا غرض قبول الكلفة بالعملة الأجنبية هذا الأصل فإذا طلبت الحكومة الأردنية قبول كلفة الديتار عندئذ يجب أن يهدي موافقة الصندوق على ذلك .

السيد حسني عايش

نفس الفقرة الأخرى مخطوب منها كلمة غير ما هو الفرق صفحة أربعة نفس النص .

السيد المقرر

لكل صندوق سياسته ومجلس ادارته والصندوق العربي صندوق لجميع الدول العربية والأردن أحد هذه الدول فهو في مجلس ادارة الصندوق فلا يمكن دولة مقترضة أن تؤثر على سياسة الصندوق العربي للتنمية بينما الصندوق الكويتي صندوق مستقل لحكومة الكويت وتعليماته وقراراته تخضع لرغبة واحدة هي رغبة الحكومة الكويتية ، أيضاً الصندوق الكويتي ترك لنفسه حرية الموافقة على مثل هذا التمويل ولكنه لا يلتزم به وإنما الموافقة .

الأستاذ أمين شقير

دولة رئيس المجلس

السيد أمين شقير

دولة الرئيس في الواقع أريد أن أعقب على ما تفضل به السيد المقرر والزميل الذي أعطانا فكره عن مشاريع القوانين التي أقرت في اللجنة المالية أنا في الواقع لم أكن أجهل بأن هذه قوانين مؤقتة وموضوعه تحت التنفيذ منذ وقت كما أنني لم أكن أجهل بأن الصناديق العربية تختلف عن مصادر التمويل الأخرى في العالم سواء في النوايا أو طريقة التعامل ولكنني أردت ان استفيد من مناسبة هذا البحث في ان أشير الى أهمية الى ان يتولى المجلس من خلال لجانه وبصورة خاصة من خلال اللجنة المالية أن يدرس الاتفاقية ، صحيح أنها تأخذ وقتاً طويلاً في الدراسة في نطاق اللجان الحكومية والمؤسسات المعنية ولكن التجربة التي واجهها هذا البلد ينبغي ان تظل واضحة في أذهاننا ماثلة بحيث نتجنب منذ ذلك الوقت الذي انكشفت فيه الأمور والى كل المستقبل بأن الاتفاقيات لا ينبغي ان ترمدون رقابة برلمانية عليها هذا الوضع يتطلب ان تعطي الاتفاقيات والعقود ما تستحق من عناية في مضامينها وليست فقط في القانون المؤلف فقط من ثلاثة أسطر لتغطيته لذلك أنا أرفض المقوله بأن قاعدة اقراها مجلس الاعيان لتجاوز هذا الموضوع وأن المطلوب قرار آخر من أجل التعديل أنا اعتقد ان هذه عادة استفتت في الماضي تستند الى الرغبة في الدخول بالتفاصيل وبالتالي الاقتصار في البحث وأنا أعتقد ان العرجة الى عناية المجلس بهذه الاتفاقيات بتفاصيلها أيضاً هو من أوجب الواجبات ومن أكثر الضمانات التي يمكن أن نضعها في خدمة البلد ومصالحه وطبقته فهي على ان القروض والذخون لا تأتي بمجرد الرغبة

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

والحصول عليها ولكنها تأتي بطريق سليم وصحيح لتؤدي غرضاً صحيحاً وشكراً .

شكراً معالي المقرر

ان هذه القوانين الثلاثة قوانين مؤقتة والمادة الفعالة في القانون تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون صحيحة ونافذة ولكنها لا تعتبر جزءاً من القانون والقانون المؤقت اذا كان هناك تعاقب لها حقوق مكتسبة من خلال التعاقب دستورياً محمية ولا يجوز تغير الدراسة التي يطلبها الأخ أمين شقير إما أن تؤدي الى التأييد وإما أن تؤدي الى الرفض أما فيما بينهما في التعديل فان هناك إرادة أخرى هي إرادة الطرق المتعاقبة وأنا أرجو ان احذر من أن ندخل في هذا لا مانع من أن تكلف اللجنة المالية في دراسة مستقبلية لاعطاء تفاصيل أوفى او لتحديد معلومات فإما أن تؤثر هذه المعلومات علي جوهر الاتفاقية فأظن ان هذا سيكون مستحيلاً من وجهة نظر ولذلك أرجو أن تتلقى التوجيه في قرار من هذا المجلس .

الأستاذ جعفر الشامي

دولة رئيس المجلس

السيد جعفر الشامي

سيدي من ما طرحه الأخ الزميل أمين شقير فهم قبل توقيع الاتفاقيات تعرض على مجلس النواب أو على مجلس الأمة هذا شيء يعرقل الأمور إنني كما فهمت من حديث الزميل حمد الفرحان في ما يتعلق يعني بصير إذاً بالتالي أن تكون هذه الاتفاقيات موجودة في مكتب المجلس لمن شاء من الاعضاء . لأنه في وقت بين ما يصلنا القانون وبين مناقشته وهناك وقت لمن شاء ان يطلب هذه الاتفاقيات وان يقرأها بحق يجوز أن يكون هذا هو الحل المقبول هذه تتعلق بهذا الموضوع الموضوع الآخر قد يبدو شكلي ولكنه ورد في أكثر من مقال عبارة مرت اليوم وقد تأتي اليها في المستقبل وهي النصيح بأن تستبدل كلمة بعض بدل يستبدل جاءت في عدة مرات يعني وأعتقد أن تأتي في مراحل مقبله أنا أعتقد وقد أكدت مخطي وفي هذا التقدير أن الاستبدال أقوى من الاستعاضة العوض قد يعني أن في حالتين احدهما تدور عن الآخر بينما الاستبدال لا يكون الا جاسماً وفي اللغة القانونية الجسم أولى بلا استبدال (استبدال زوج مكان

زوج (فيعني أنه تسقط واحدة وتأتي بواحدة ما فيها يعني مجال لليس كلمة استبدال أقول من كلمة يستعاض في هذا المقال شكراً

الأستاذ علي أبو نوار

الذي فهمته من كلام الزميل الفاضل أمين شقير أن يقصد اتفاقيات المستقبل لأن هذه الاتفاقيات صدقت وانتهت أمرها فإذا كانت تعني صحيحاً فأنا أؤيده بأنه لا بد من قاعدة تسري في المستقبل ولدى الأيام الطويلة بأن تعقد هذه الاتفاقيات خاضعة لموافقة المجلس أو تؤخذ موافقة المجلس قبل التصديق عليها نهائياً من الحكومة مع أي فريق تقتض منه شكراً .

دولة الأستاذ بهجت التلهوني .

العقد شريعة المتعاقدين وأعتقد أن العقد الذي جرى بين الصندوق الكويتي وشركة الفوسفات الأردنية هو عقد بين المتعاقدين والتزام بينهما ولا يستطيع وهو ملزم للطرفين ولا يستطيع اعتقد شرعاً وقانوناً يستطيع أي سلطة أن تعدل أو تبطل من هذا الاتفاق فيما إذا طرأ أي تعديل أو تبديل على هذا فلا يقترح أي تعديل أو تبديل على أي بند من بنود هذا الاتفاق فإن هذا لا يمكن أن يكون لأن الطرفين ملتزمين بالشريعة التي وقعاها وهو لعقد لذلك أعتقد بأن في هذه العقود وهذه الاتفاقيات هي عقد خاص وكما أن القوانين الخاصة هي أقوى من القوانين العامة فإذا أورد في القانون الخاص قيد وورد في القانون العام قيد عام شامل فإن القانون الخاص يقيد القانون العام ويؤخذ بالقانون الخاص ولا يؤخذ بالقانون العام وكما ذكر الأخ حمد الفرجان بأن الاتفاقيات اتفاقيات مدققة وحسنة وقد صادقت عليها فلا موجب للأخذ والرد وقد جرت بشكل أصولي وبشكل قانوني وأعتقد أنه لا موجب للأخذ والرد بامور جرت بين طرفين قانونيين أن استغفلا سلطاتهما الشرعية والقانونية وشكراً .

شكراً الأستاذ هبيب الرشيدان

شكراً دولة الرئيس القانون الصادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور وإذا رفض مجلس الأمة القانون المؤقت وأسوأ الحالات أن يرفض القانون المؤقت لكن هذا الرفض لن يؤثر على الحقوق المكتسبة ولا المقررة المبرمة وما دام أن هذه القروض لعام ١٩٨٩ وضارت فيها قعدو مبرمة ما بين الجهة

دولة رئيس المجلس

السيد علي أبو نوار

دولة رئيس المجلس

السيد بهجت التلهوني

دولة رئيس المجلس

السيد هبيب الرشيدان

المستقرضة والذين يتفلدون المشاريع الألمانية إذا لا يؤثر حتى الرفض لماذا تبحث في أمر غير منتج والتعديل يكون أثناء المفاوضة وإصدار قانون مؤقت بتبني هذه التي يجب أن يلاحظ وأن لا توافق الحكومة على قرض إلا بعد أن يوافق مجلس الأمة عليه ، هذه النقطة المهمة بالنسبة للمستقبل أما بالنسبة للقوانين فأرى الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب .

الأستاذ أبو رسول

دولة رئيس المجلس
السيد محمد رسول الكهلاني

يا سيدي مشاريع الاتفاقيات أصبحت مشاريع قوانين وأصبحت نافذة المفعول للجنة المالية هذه الاتفاقيات أعطيت نسخ منها للمالية وقرأتها بالنسبة للتحضر الذي قاله الأستاذ أمين في الاتفاقية حسب القانون العادي لا تكون نافذة حسب المادة ٣٣ فقرة ٢ من الدستور إلا بعد أن يقرها مجلس الأمة أما هذا قانون مؤقت وانتهى .

صار الأمر واضح ،

دولة رئيس المجلس

السيد المقر

ب- القانون المؤقت رقم " ٣٠ " لسنة ١٩٨٩ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي للإقتصاد والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم الفوسفات / الشبيبة هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون كما جاء من اللجنة ؟

موافقون

دولة رئيس المجلس
الجميع

وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها إلى الحكومة .

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

المملكة الأردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للإقتصاد والاجتماعي

للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيبة

المادة (١) - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الأردنية الهاشمية والصندوق العربي

- للائحة الاقتصادية والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيدة لسنة ١٩٨٩)
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة (٢) - تعتبر الاتفاقية الملحقه بهذا القانون والمعقودة بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق العربي
للائحة الاقتصادية والاجتماعي صحيحة نافذة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .
المادة (٣) - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

اتفاقية قرض

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق العربي للائحة الاقتصادية والاجتماعي
للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات الشبيدة

اتفاقية قرض

انه في يوم الاحد الرابع من شهر حزيران (يونيو) ١٩٨٩ م ، تم الاتفاق بين :
اولا : المملكة الاردنية الهاشمية

(وتسمى فيما يلي " المقرض ")

وثانيا : الصندوق العربي للائحة الاقتصادية والاجتماعي

(وتسمى فيما يلي " الصندوق العربي ")

بما ان المقرض قد طلب من الصندوق العربي ان يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع مناجم فوسفات
الشبيدة (ويسمى فيما يلي بالمشروع) الذي تتولى تنفيذه شركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة ()
وتسمى فيما يلي الشركة) ،

وبما ان الشركة قد حصلت على قروض وتسهيلات موردين تقدر بحوالي ٣٨٦ مليون دولار امريكي ،
وبما ان المقرض بصدد الحصول على قرض من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية قيمته ثمانية
ملايين دينار كويتي .

وبما ان المقرض و / او الشركة بصدد الحصول على قرض من البنك الدولي للائحة والتعمير او تسهيلات
موردين في حدود مبلغ عشرين مليون دولار امريكي ،
وبما ان الشركة بصدد الحصول على قرض من البنك الاسلامي للتنمية في حدود مبلغ ١٠ مليون دولار
امريكي ،
وبما ان الشركة ستوفر من مواردها اللاتية مبلغا يقدر بحوالي عشرين مليون دينار اردني ، وذلك كله
للمساهمة في تمويل المشروع ، وبما ان المقرض قد تعهد بمساعدة الشركة في تمويل اي زيادة قد تطرأ في تكاليف
المشروع بالعملة الاجنبية او المحلية ،
وبما ان من اغراض الصندوق العربي الاسهام في تمويل المشروعات الاقتصادية الحيوية للكيان العربي في
الدول والبلاد العربية ،
وبما انه قد ثبت للصندوق العربي اهمية المشروع وجدوا للتعطير الاقتصادي والاجتماعي في دولة
المقرض ،
وبما ان الصندوق العربي قد وافق ، لما تقدم ، على تقديم قرض الى المقرض بالشروط والارضاء المبينة في
هذه الاتفاقية ،
لذلك اتفق الطرفان على ما يأتي :

المادة الاولى

القرض ، الفائدة ، والتكاليف الاخرى ، السداد ، مكان السداد

- ١- يوافق الصندوق العربي على ان يعطي المقرض ، وفقا لاحكام هذه الاتفاقية وشروطها ، قرضا قيمته
٨٠٠.٠٠٠.٠٠٠ د.ك. (ثمانية ملايين دينار كويتي) وذلك لتغطية جزء من التكاليف المقدرة للمشروع
من العملات الاجنبية .
- ٢- يلتزم المقرض بان يدفع فائدة سنوية بواقع ٤.٥ ٪ (اربعة ونصف بالمائة) عن جميع المبالغ المسحوبة من
القرض وغير المسددة . ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٣- في حالة قيام الصندوق العربي باصدار تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه ، بناء على طلب المقرض ،
تطبقا لنص الفقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، يلتزم المقرض بدفع ٥.٥ ٪ (نصف بالمائة)
سنويا على اصل المبلغ الباقي بغير سحب ، الصادر عنه تعهد الصندوق العربي النهائي غير القابل للرجوع
فيه .
- ٤- تحسب الفائدة والتكاليف الاخرى السالفة الذكر على اساس ان السنة ٣٦٠ يوما مقسمة الى ١٢ شهرا كل
منها ٣٠ يوما وذلك بالنسبة لاي مدة تقل عن نصف سنة كاملة .

- ٥- يلتزم المقترض بأن يسدد اصل المبلغ المسحوب من القرض طبقا لاحكام السداد الواردة في الملحق رقم (١) من هذه الاتفاقية .
- ٦- يحق للمقترض بعد دفع جميع الفوائد والتكاليف المستحقة ، وبعد ان يكون قد اعطى الصندوق العربي اخطارا سابقا بخمسة واربعين يوما على الاقل ، ان يسدد قبل آجال الاستحقاق :
 - أ- جملة المبالغ المسحوبة من القرض وغير المسددة حتى تاريخه ، او
 - ب- قسما كاملا او اكثر من اقساط السداد ، وفي هذه الحالة يكون السداد من الاقساط الابدع اجلا .
- ٧- تسدد الفوائد والتكاليف الاخرى المذكورة سابقا كل ستة اشهر في الاول من مارس (آذار) والاول من سبتمبر (ايلول) من كل سنة .
- ٨- اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى المتقدمة الذكر ، تكون واجبة السداد في دولة الكويت او في الاماكن التي يحددها الصندوق العربي في حدود المعقول .

المادة الثانية احكام العملات

- ١- يتم سحب جميع مبالغ القرض والوفاء بها ، وكذلك حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بهذه الاتفاقية بالدنانير الكويتية .
- ٢- يقوم الصندوق العربي ، بناء على طلب المقترض ، وعلى اعتباره انه يحصل بالوكالة عنه ، بالحصول على العملات الاجنبية المختلفة التي تكون مطلوبة لدفع ثمن البضائع الممولة من القرض طبقا لنصوص الاتفاقية ، او التي يكون المقترض قد دفع بها فعلا ثمن تلك البضائع ، ويعتبر المبلغ المسحوب من القرض في هذه الحالة مساويا لمقدار الدنانير الكويتية التي لزمته للحصول على العملة الاجنبية .
- ٣- يحتفظ الصندوق العربي لنفسه بالحق في ان يسترد القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، اما بالدنانير الكويتية ، او بنفس العملات التي دفع بها القرض للمقترض او بالوكالة عنه . ويجوز للمقترض السداد بعملية اخرى بشرط موافقة الصندوق العربي .
- ولا يعتبر ان السداد قد تم طبقا لاحكام هذه الاتفاقية الا من الرقت الذي يتسلم فيه الصندوق العربي الدنانير الكويتية او العملة او العملات الاخرى التي يوافق عليها ويقدر ما يتسلمه منها ، وذلك على اساس قيمتها متسربة الى الدينار الكويتي .
- ٤- كلما اقتض تطبيق هذه الاتفاقية تحديد سعر عملة بالنسبة لعملية اخرى ، يقوم الصندوق العربي بتحديد ذلك السعر في حدود المعقول .

المادة الثالثة سحب مبالغ القرض واستعمالها

- ١- يحق للمقترض ان يسحب من القرض المبالغ اللازمة لتغطية مبالغ سبق دفعها ، لمواجهة مدفوعات مطلوبة لتمويل المشروع وفقا لنصوص هذه الاتفاقية .
- ولا يجوز سحب مبالغ من القرض لتغطية نفقات سابقة على الاول من فبراير (شباط) ١٩٨٩ م ، او لتمويل بضائع اشترت بخمسة للمقترض قبل ذلك التاريخ الا اذا وافق الصندوق العربي على ذلك .
- ٢- يجوز بناء على طلب المقترض ، وطبقا لاحكام والشروط التي يتم الاتفاق عليها بين المقترض والصندوق العربي ، ان يقوم الاخير باصدار تمهيد كتابي نهائي غير قابل للرجوع فيه بأن يدفع للمقترض او للغير ثمن بضائع ممولة من هذا القرض . ويظل هذا التمهيد ساريا حتى اذا انقضى القرض او اوقف حق المقترض في السحب .
- ٣- عندما يرغب المقترض في ان يسحب اي مبلغ من القرض ، او في ان يصدر الصندوق العربي تمهيدا كتابيا نهائيا غير قابل للرجوع فيه تطبيقا للفقرة السابقة ، يقوم المقترض بتقديم طلب سحب كتابي طبقا للنموذج الذي يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي بحيث يكون شاملا للبيانات والاقراءات والتعهدات التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول .
- وطبقت السحب والمستندات اللازمة ، التي سيصدر النص عليها فيما يلي ، يجب ان تقدم مباشرة عقب اتفاق المبالغ المقدمة عنها الا اذا اتفق المقترض والصندوق العربي على خلاف ذلك .
- ٤- على المقترض ان يقدم الى الصندوق العربي المستندات والادلة المؤيدة لطلبات السحب التي يتطلبها الصندوق العربي في حدود المعقول ، سواء قبل ان يقدم الصندوق العربي بصرف المبالغ المطلوبة او بعد صرفها .
- ٥- طلبات السحب والمستندات والادلة المؤيدة لها يجب ان تكون متسوية لا من حيث المضمون والشكل لاثبات ان المقترض له الحق في ان يسحب من القرض المبالغ المطلوبة وان المبالغ التي ستسحب ستستعمل فقط في الغراض المحددة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .
- ٦- يلتزم المقترض بأن لا يستعمل المبالغ التي تسحب من القرض الا لتمويل التكاليف المعقولة للبضائع المبينة في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، وطبقا للنسب الموضحة في ذلك الملحق . ويجوز تغذيل البضائع والنسب من وقت لآخر بالاتفاق بين المقترض وأدارة الصندوق العربي دون تجاوز الحد الأقصى لمبلغ القرض .
- ٧- يقوم الصندوق العربي بدفع المبالغ التي يثبت حق المقترض في سحبها من القرض ، سواء الى المقترض او لاذنه واصله .

٨- ينتهي حق المقترض في سحب مبالغ من القرض في ٣١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٩٢م ، أو أي تاريخ آخر يتم الاتفاق عليه بين المقترض والصندوق العربي .

المادة الرابعة

احكام خاصة بتنفيذ المشروع

- ١- أ- يتعهد المقرض بإعادة اقراض حصيلة القرض لشركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة (الشركة) وذلك بموجب اتفاقية قرض فرعي بين المقرض والشركة تكون احكامها وشروطها مقبولة لدى الصندوق العربي في جميع الاحوال .
- ب- دون اخلال بعمومية الحكم الوارد في البند (أ) اعلاه يتعهد المقرض بأن تنص اتفاقية القرض الفرعي على ما يلي :
- ١- يعاد اقراض حصيلة القرض بفائدة قدرها ستة بالمائة (٦٪) في السنة على المبالغ المسحوبة وغير المسددة من القرض الفرعي .
- ٢- تسدد الشركة مبلغ القرض الفرعي طبقا للملحق رقم (١) المرفق بهذه الاتفاقية .
- ٣- تتحمل الشركة المخاطر الناشئة عن تقلبات سعر الصرف .
- ج- يتعهد المقرض بأن يودع الفرق بين الفائدة التي تدفعها له الشركة بموجب البند (ب) اعلاه من ناحية والفائدة والتكاليف الاخرى المستعقة على المقرض وفقا لاحكام هذه الاتفاقية من ناحية اخرى في حساب بفائدة لدى بنك الانباء الصناعي على ان يخطر المقرض الصندوق العربي برصيد الحساب المذكور في نهاية كل سنة مالية وعلى ان يستخدم الرصيد المذكور لاجراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الاردن وخاصة للصناعة التعدينية والكيميائية وفقا لما ينجم الاتفاق عليه بين المقرض والصندوق العربي في كل حالة .
- د- يتعهد المقرض بممارسة حقوقه بموجب اتفاقية القرض الفرعي على نحو يحمي مصالح المقرض والصندوق العربي ويحقق الفرض من القرض ولا يجوز للمقرض الا اذا وافق الصندوق العربي على خلاف ذلك ، حوالة اتفاقية القرض الفرعي او تعديلها او الغائها والتنازل عنها .
- ٢- يتعهد المقرض بتنفيذ المشروع لشركة مناجم الفوسفات الاردنية المساهمة المحدودة ويتخذ من الاجراءات والتدابير ما يكفل ان تقوم الشركة المذكورة بتنفيذ المشروع في المارء المحددة له وبالكفاية والكفاءة اللازمين وطبقا للاسس الهندسية والصناعية والمالية والادارية الملائمة .

- ٣- أ- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بأنشاء وحدة لتنفيذ المشروع تحت اشراف مدير ذي خبرة وكفاية والعين يعاونه عدد مناسب من المهنيين والفنيين والموظفين الساعدين .
- ب- تتولى وحدة تنفيذ المشروع بنفسها مهمة اعداد التصاميم ووثائق المناقصات والاشراف على تنفيذ المشروع ولها عند الضرورة الاستعانة بمستشارين من خارج الشركة وذلك في الحدود وبالاوضاع والشروط التي يوافق عليها الصندوق العربي .
- ٤- أ- يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة خلال عام ١٩٩٠ بوضع وتنفيذ خطة متكاملة لتطوير الدائرة الفنية ضمن الهيكل التنظيمي للشركة بحيث تتوفر لها الامكانيات المادية والبشرية (بما في ذلك التدريب الجيد في الداخل والخارج) اللازمة لاجراء البحوث الصناعية والاقتصادية واعداد المواصفات والتصاميم الهندسية لمشروعات الشركة والاشراف على تنفيذها بكفاءة وعالية .
- ب- يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بموافاة الصندوق العربي بنسخة من الخطة المذكورة في البند (أ) من هذه الفقرة فور اعدادها والتشاور معه حول مضمون الخطة واجراءات تنفيذها .
- ٥- أ- يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بالتعاون والتشاور مع وزاوتي وضع خطة متكاملة مبنية على دراسات هندسية يتجاوز ٣١ ديسمبر (كانون اول) ١٩٨٩ ، بوضع خطة متكاملة مبنية على دراسات هندسية واقتصادية الهدف منها ضمان نقل انتاج الشركة الى ميناء العقبة بصورة مستمرة ومنظمة وباقل التكاليف ويشمل ذلك تقديم اقتراحات محددة حول انشاء طرق وخطوط سكك حديدية جديدة ر / او رفع كفاية ما هو قائم منها وزيادة السعة التخزينية في ميناء العقبة مع بيان التقديرات الالوية لتكاليف انجاز الخطة ووسائل توفيرها .
- ب- يتعهد المقترض بموافاة الصندوق العربي بنسخة من الخطة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور اعدادها والتشاور معه حول مضمونها ووسائل ومراحل تنفيذها .
- ٦- أ- يتعهد المقترض بأن تقوم الشركة بتكثيف عمليات تأهيل ورفع قدرات العاملين بها من اجل زيادة الانتاجية وان يضع خطة لذلك تشمل حصرا للمستفيدين منها وبرامج التدريب المقترحة وتوفير المبالغ اللازمة لتنفيذ الخطة .
- ب- يتعهد المقترض بموافاة الصندوق العربي بنسخة من الخطة المشار اليها في البند (أ) من هذه الفقرة فور اعدادها والتشاور مع الصندوق العربي حول مضمونها وقطرات تنفيذها .
- ٧- يوزع عقود التوريد الخاصة بتنفيذ المشروع عن طريق التعاقد المباشر بين الشركة والموردين والمقاولين وذلك باطلاع الاجراءات التالية :
- (أ) الطلبات التي لا يتجاوز قيمتها دولار .
(بخمسين ألف دينار كويتي)

يتم الاختيار لانسب العروض المقدمة ، وترسل صورتان من عقد الشراء للصندوق العربي مع مذكرة بالميررات عند تقديم اول طلب للسحب بعد التعاقد .
(ب) الطلبات التي تتجاوز قيمتها ٥٠٠٠٠ د . ك
(خمسين ألف دينار كويتي) :

يتعين طرحها في مناقصة دولية مفتوحة وبشروط واطراح يوافق عليها الصندوق العربي ، ويعلن عنها في الصحف العربية الاكثر انتشارا ، على ان تكون احداها في دولة المقر ، ويقدم المقترض للصندوق العربي تقريرا بنتائج تحليل المعطيات للحصول على موافقته قبل التعاقد . ويجوز في حالات خاصة تقتضيها مصلحة المشروع عدم التقيد بهذا الاجراء لميررات يقدمها المقترض ويوافق عليها الصندوق العربي .

٨- تعطى الافضلية للمقاولين العرب المؤهلين والائتمالات التي يشاركون فيها ، عند طرح المعطيات لتنفيذ الاعمال ويجوز منح هؤلاء المقاولين والائتمالات التي يشاركون فيها هوامش تفضيلية يتم تحديدها بالتشاور مع الصندوق العربي .

٩- يتعهد المقترض ان تقوم الشركة بسك سجلات مستوفاة ، يمكن بواسطتها تعيين البضائع التي تم قبولها من القرض ، وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، ومتابعة تقدمه (بما في ذلك تكاليفه) وتوضح على نحو سليم يتفق مع الاسس المحاسبية المتعارف عليها المركز المالي للشركة وعملياتها .

ويلتزم المقترض بتعيين مندوبي الصندوق العربي من الاطلاع على سير العمل في تنفيذ المشروع وادارته، والبضائع الممولة من القرض ، وجميع السجلات والمستندات المتعلقة بالمشروع ، وتقديم جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات الخاصة باستخدام القرض .

ويلتزم المقترض ان يقدم للصندوق العربي جميع المعلومات والبيانات التي يطلبها - في حدود المعقول - والمتعلقة باتفاق حصة القرض ، او بالبضائع ، او بالمركز المالي للشركة او بادارتها واعمالها .

ويلتزم المقترض بأن يحيط الصندوق العربي علما بالتقدم في تنفيذ المشروع وذلك على النحو التالي :
أ- تقدم الشركة الى الصندوق العربي تقريرا ربع سنوي ، في شكل ومضمون يوافق عليهما الصندوق العربي ، وذلك في وقت لا يتجاوز الثلاثين يوما من نهاية ربع السنة .

ب- تقدم الشركة الى الصندوق العربي تقريرا سنويا عن سير المشروع ، ونسخة من الحسابات الجتامية لتلك الجهة ، وتقرير مذكرتي الحسابات وذلك في وقت لا يتجاوز ستة اشهر من نهاية السنة المالية .

١٠- يلتزم المقترض بأن تقوم الشركة بادارة المشروع وصيانته وكذلك بادارة وصيانة المرافق غير الداخلة في المشروع ولكنها لازمة لكي يعطي اكبر فائدة ويعود باكبر نفع ، وذلك وفقا للاسس الهندسية والمالية السليمة .

١١- يتعاون المقترض والصندوق العربي تعاونا وثيقا يكفل تحقيق اغراض القرض ، ولهذا الغاية يزود كل من

الطرفين الطرف الاخر بالمعلومات والبيانات التي يطلبها في حدود المعقول ، والمتعلقة بالحالة العامة للقرض .

ويتبادل المقترض والصندوق العربي الرأي من حين لآخر بواسطة مندوبيهما بالنسبة للمسائل المتعلقة باغراض القرض واستمرار سداد اقساطه بانتظام ويلتزم المقترض بأن يقوم باخطار الصندوق العربي فوراً بأي عامل يكون من شأنه ان يعرقل تحقيق اغراض القرض ، او ينطوي على تهديد بذلك .

١٢- يقرر المقترض والصندوق العربي ان في نيتهما ان لا يمتنع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق العربي عن طريق انشاء ضمان عيني على اموال الحكومة . ولا يسري ذلك على الضمانات العينية على الاموال لكفالة سداد ثمن شرائها ، كما لا يسري على الضمانات العينية على السلع التجارية او المعاملات المصرفية لكفالة ديون مستحقة السداد في ظرف سنة على الاكثر من التاريخ الاصلي لنشوتها .

١٣- يتعهد المقترض باستمرار صلاحية حقوق التعدين الممنوحة للشركة طوال مدة العمر الاقتصادي للمشروع .

١٤- يتعهد المقترض بتمكن الشركة كلما دعت الحاجة الى ذلك من الحصول على الاراضي والحقوق على الاراضي مما يكون لازما لتنفيذ وتشغيل المشروع .

١٥- يقوم المقترض بنفسه او عن طريق الشركة باتخاذ جميع الخطوات المعقولة لحماية البيئة في منطقة المشروع والمناطق المتأثرة بنشاط المشروع .

١٦- يتعهد المقترض باتخاذ التدابير التي تكفل قيام الشركة بما يلي :

أ- قيام الشركة في سبتمبر من كل عام - ابتداء من سبتمبر ١٩٨٩ - باعداد توقعات مالية لعمليات الشركة لخمس سنوات قادمة ، على ان تشمل التوقعات قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر

واستخدامات الاموال ، وموافاة الصندوق بنسخة من هذه التوقعات قبل نهاية كل سنة مالية .
ب- المحافظة في أي سنة مالية على نسبة لخدمة الدين (تقارن بين النقد المولد داخليا وتكاليف خدمة الدين) لا تقل عن ١٥ .

ج- عدم الالتزام بأي دين ، ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك ، اذا كان سيخرب على هذا الدين زيادة نسبة مديونية الشركة الاجمالية الناشئة عن قروض يزيد اجلها عن سنة واحدة الى اكثر من

ضعفي مجموع رأسمال الشركة واللوائض (حقوق الملكية) ولاغراض هذا النص ،
١- تشمل عبارة " الالتزام بأي دين " التعاقد على اي دين او ضمانات

٢- يقصد بعبارة " دين " اي دين يزيد اجله عن سنة واحدة
٣- يقصد بعبارة " رأسمال الشركة واللوائض " مجموع رأسمال الشركة المدفوع غير منقوص

واللوائض المتولدة لدى الشركة واحتياطاتها غير المخصصة لتغطية التزامات محددة .

- د- الحصول على موافقة الصندوق العربي على أي قرض جديد طويل الاجل تتعدى قيمته ثلاثة ملايين دينار أردني .
- هـ- المحافظة على نسبة جارية (تقارن بين الاصول الجارية والخصوم الجارية) لا تقل عن ١٥٠ .
- و- موافاة الصندوق العربي خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ سبتمبر (ايلول) ١٩٨٩ ، بتقديرات الوضع النقدي للشركة لفترة الخمس سنوات القادمة على ضوء قانون الشركات الجديد وأي اجراءات لازمة لمعالجة أي آثار للقانون على وضع الشركة النقدي .
- ز- تدقيق حساباتها وبياناتها المالية (التي تشمل قوائم الدخل والمركز المالي ومصادر واستخدمات الاموال) لكل سنة مالية وفقا لاصول التدقيق السليم المطبق على نحو منتظم ، وذلك من قبل مدققي حسابات مستقلين ومقبولين لدى الصندوق العربي . وتقدم الشركة للصندوق العربي في ظرف لا يتجاوز ستة اشهر من نهاية كل سنة مالية نسخا مصدقة من البيانات المالية المدققة لتلك السنة مع تقرير مدققي الحسابات .
- ١٧- يلتزم المقرض بأن يسدد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى ، بالكامل دون أي خصم ، ومع الاعلاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض ، أو مطبقة في اراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ١٨- تملئ هذه الاتفاقية ، والتصديق عليها ، وتسجيلها اذا اقتضى الامر ذلك ، من ايضرائب أو رسوم أو مصاريف مفروضة بموجب قوانين المقرض أو مطبقة في اراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل . ويقوم المقرض بدفع أي ضرائب أو رسوم أو مصاريف قد تكون مستحقة بموجب قوانين الدولة أو الدول التي يجوز سداد القرض بعملتها .
- ١٩- يكون سداد اصل القرض ، والفوائد ، والتكاليف الاخرى معفا من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين المقرض أو المطبقة في اراضيه سواء في الحاضر أو في المستقبل .
- ٢٠- يتعهد المقرض بأن تقوم الشركة بالتأمين على جميع البضائع الممولة من القرض ، ضد المخاطر المتعلقة بشرائها ونقلها وتسليمها في مواقع المشروع ، لدى شركات تأمين معتمدة وبالمبالغ التي تتفق والعرف التجاري السليم ، وعلى أن يكون التأمين واجبا دفعه في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بنفس العملة التي تم بها شراء البضائع أو بعملة أخرى قابلة للتحويل الحر .
- ٢١- يلتزم المقرض بأن يتخذ هو ومن يعملون لحسابه كافة الاجراءات والاحصاء اللازمة لتنفيذ المشروع كما يلتزم بالامتناع عن القيام أو السماح بأي عمل قد يؤدي الى عرقلة تنفيذ المشروع أو اعاقا تطبيق أي نص من نصوص هذه الاتفاقية .

- ٢٢- جميع أوراق الصندوق العربي وسجلاته ووثائقه ومراسلاته تعتبر سرية وتتمتع بالحصانة التامة بحيث لا تخضع للرقابة على المطبوعات أو الاجراءات التفتيش .
- ٢٣- جميع املاك الصندوق العربي وموجوداته تتمتع بالحصانة ضد التفتيش أو الاستيلاء ، أو المصادرة أو نزع الملكية أو ما مائل ذلك من اجراءات جبرية تصدر عن سلطة تنفيذية أو تشريعية .

المادة الخامسة

الفاء القرض ووقف السحب منه

- ١- يحق للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون باقيا دون سحب وذلك بموجب اخطار الى الصندوق العربي بذلك . على أنه لا يجوز للمقرض أن يلغي أي جزء من القرض يكون الصندوق العربي قد أصدر عنه تمهيدا نهائيا غير قابل للرجوع فيه طبقا للمقرة (٢) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية .
- ٢- يحق للصندوق العربي بموجب اخطار الى المقرض أن يوقف سحب أي مبلغ من القرض اذا قام سبب من الاسباب الاتية واستمر قائما :
- أ- عدم قيام المقرض بالوفاء كليا أو جزئيا بالتزامه بسداد اصل القرض أو الفوائد أو التكاليف الاخرى أو أي مبلغ آخر مستحق بموجب هذه الاتفاقية أو أي اتفاقية قرض أخرى بين المقرض والصندوق العربي .
- ب- عدم قيام المقرض كليا أو جزئيا بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وشروطها .
- ج- قيام الصندوق العربي باخطار المقرض بأنه قد أوقف السحب طبقا لاتفاقية قرض أخرى تكون قائمة بين المقرض والصندوق العربي بسبب تقصير المقرض في تنفيذ احكامها وشروطها .
- د- قيام طرف استثنائية تفعل من المتعذر قيام المقرض بتنفيذ المشروع أو الوفاء بالتزاماته الناشئة عن هذه الاتفاقية .
- وكون لتبام أي سبب من الاسباب المتقدمة قبل نفاذ هذه الاتفاقية ، من الاثر ، ما لقيامه بعد نفاذها . ويظل حق المقرض في أن يسحب أي مبلغ من القرض شريطة كليا أو جزئيا ، حسب الأحوال ، إلى أن يتعذر السبب أو الاسباب التي من أجلها أوقف السحب ، أو إلى أن يقوم الصندوق العربي باخطار المقرض باعادة حقه في السحب . على أنه في حالة توجبه للصندوق العربي الى المقرض مثل هذا الاخطار ، يعود للمقرض حقه في السحب مجددا بالقدر ومقيدا بالشروط المبينة في الاخطار ، كما أن توجبه للصندوق العربي لمثل هذا الاخطار لا يؤثر في أي حق من حقوقه ولا يخل بالجراءات المقررة على قيام أي منب آخر لاحق من اسباب الايقاف .
- ٣- في حالة ما اذا قام سحب من الاسباب الواردة بالمقرة ٢ (أ) من المادة الخامسة ، واستمر قائما لمدة ثلاثين

- يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقترض ، او في حالة قيام سبب من الاسباب الواردة بالفقرات ٢ (ب) و (ج) و (د) من المادة الخامسة واستمراره قائما لمدة ستين يوما بعد قيام الصندوق العربي بتوجيه اخطار الى المقترض ، يحق للصندوق العربي حينئذ او في اي وقت لاحق يكون فيه هذا السبب او ذلك لا يزال قائما ، ووفقا لما يراه ، ان يقرر ان اصل القرض قد اصبح مستحقا وواجب الاداء فوراً بصرف النظر عن اي نص آخر في هذه الاتفاقية يخالف ذلك .
- ٤- اذا ظل حق المقترض في سحب اي مبلغ من القرض موقوفاً لمدة ثلاثين يوماً ، او اذا بقي من القرض جزء لم يسحب بعد تاريخ انتهاء السحب المحدد في الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذه الاتفاقية ، فانه يجوز للصندوق العربي ان يخطر المقترض بانها حقه في سحب المبلغ الباقي غير المسحوب ، ويتوجيه هذا الاخطار يعتبر هذا القدر من القرض ملغياً .
- ٥- اي الغاء للقرض من جانب الصندوق العربي او ايقاف حق المقترض في السحب ، لا ينطبق على المبالغ الصادرة عنها من الصندوق العربي تعهد نهائي غير قابل للرجوع فيه وفقاً للفقرة (٢) من المادة الثالثة ، الا اذا تضمن التعهد نصاً صريحاً بخلاف ذلك .
- ٦- عند الغاء جزء من القرض ، يتم تخفيض الاقتساط على اساس اعادة جدولة المبلغ المتبقى من القرض طبقاً لعدد الاقتساط غير المسددة من احكام السداد الملحق بهذه الاتفاقية .
- ٧- فيما عدا ما نص عليه في هذه المادة الخامسة ، تظل جميع احكام هذه الاتفاقية ونصوصها سارية المفعول وملزمة على الرغم من الغاء باقى القرض او ايقاف السحب .

المادة السادسة

قوة الزام هذه الاتفاقية - اثر عدم التمسك باستعمال الحق - التحكيم

- ١- تكون حقوق والتزامات كل من الصندوق العربي والمقترض المقررة بموجب هذه الاتفاقية صحيحة ونافذة طبقاً لاحكامها بغض النظر عما قد يخالف ذلك من احكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين ان يحتج او يتمسك في اي مناسبة من المناسبات ، بأن حكماً من احكام هذه الاتفاقية غير سليم قانوناً او غير نافذ استناداً الى اي سبب كان .
- ٢- عدم استعمال اي من الطرفين طبقاً من حقوقه طبقاً لهذه الاتفاقية او عدم تمسكه به ، او تأخره في ذلك ، او عدم تمسكه بتطبيق جزء منصوص عليه في الاتفاقية او باستعمال سلطة مخولة له بمقتضاها لا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على انه تنازل عن الحق او السلطة او الجزاء الذي لم يستعمل او يتمسك به او جرى التأخر في استعماله او التمسك به . كما ان اي اجراء يتخذه احد الطرفين بصدده عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في ان يتخذ اي اجراء آخر تخوله له هذه الاتفاقية .

- ٣- يسعى الطرفان الى تسوية اي خلاف او مطالبة بشأن هذه الاتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما ، فاذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض النزاع على التحكيم وفقاً لما هو مبين في الفقرة التالية .
- ٤- تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين المقترض اقدمهم ويعين الصندوق العربي المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث باتفاق الطرفين . وفي حالة استقالة اي محكم او وفاته او عجزه عن العمل ، يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الاصلي ، ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الاصلي ويقوم بجميع واجباته .
- تبدأ اجراءات التحكيم باعلان من احد الطرفين الى الطرف الاخر يشتمل على بيان واضح لطبيعة الخلاف او الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المطلوب وطبيعته ، واسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم ، ويجب على الطرف الاخر خلال ثلاثين يوماً من ذلك الاعلان ان يعلن طالب التحكيم باسم المحكم الذي عينه ، فان لم يفعل عينه الامين العام لجامعة الدول العربية بناءً على طلب من طالب التحكيم ، ويقوم المحكمان باختيار المحكم الثالث ، فاذا لم يتفقا على تعيينه خلال ستين يوماً من بدء اجراءات التحكيم ، جاز لأي من الطرفين ان يطلب من الامين العام لجامعة الدول العربية تعيين المحكم الثالث على ان يكون من بين اعلام رجال القانون العرب ، ومن غير جنسية المقترض والمحكمين الاولين . وتتخذ هيئة التحكيم لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المحكم الثالث ، وتقرر الهيئة مكان ومواعيد انعقادها بعد ذلك .
- وتضع هيئة التحكيم قواعد اجراءاتها لتتبع فرصة عادلة للوقوف على وجهات نظر كل من الطرفين . وتلخص هيئة التحكيم - حضورياً - او غيابياً - في المسائل المعروضة عليها ، وتصدر قراراتها واحكامها باغلبية الاصوات . ويجب ان يصدر حكمها النهائي كتابة وإن يوقع عليه اقلية الاعضاء على الاقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ، ويكون حكم هيئة التحكيم الصادر وفقاً لاحكام هذه المادة نهائياً وملزماً يتوجب على الطرفين الامتثال له وتنفيذه .
- ويحدد الطرفان اتصاف المحكمين ومكافآت غيرهم من الاشخاص الذين يكلفون بالاعمال والاجراءات المتعلقة بالتحكيم ، فاذا لم يتفق الطرفان على مقايير تلك الاتصاف والمكافآت قامت الهيئة بتحديد ما تراعى في ذلك كافة الظروف . ويتحمل كل من الطرفين ما تلقى من مصروفات مناسبة التحكيم بينهما لتلخص هيئة التحكيم في تحديد الطرف الذي يتحمل مصروفات التحكيم ذاته او نسبة توزعها بين الطرفين واجراءات وطريقة دفعها .
- وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشجعة بين قوانين الدول العربية والاعراب المتبادلة في المعاملات الدولية ومبادئ الصلابة .

- ٥- اذا مضت مدة ثلاثين يوما من صدور حكم هيئة التحكيم دون تنفيذه ، يرفع الامر الى مجلس محافظي الصندوق العربي لاتخاذ ما يراه مناسباً من الاجراءات .
- ٦- يجب الاحكام المنصوص عليها في هذه المادة اي اجراء آخر يمكن اتخاذه في صدد المطالبات والمنازعات بين الطرفين .
- ٧- يتم اعلان احد الطرفين للآخر باي اجراء من الاجراءات المنصوص عليها في هذه المادة بالطريقة والشكل المنصوص عليهما في الفقرة (١) من المادة السابعة ، ويقرر الطرفان تنازلهما من الان عن التمسك بأن يجري الاعلان بأية طريقة او شكل آخر .

المادة السابعة احكام متفرقة

- ١- كل طلب او اخطار يوجهه احد الطرفين الى الآخر ، بناء على هذه الاتفاقية او مناسبة تطبيقها ، يتعين أن يكون كتابة . وفيما عدا ما هو منصوص عليه في الفقرة (٢) من المادة الثامنة يعتبر الطلب قد قدم والاطار قد تم قانونا ، بمجرد ان يسلم باليد او بالبريد او بالبرق الى الطرف الموجه له في عنوانه المبين في هذه الاتفاقية او اي عنوان آخر يحدده بموجب اخطار الى الطرف الآخر .
- ٢- يقدم المقترض الى الصندوق العربي المستندات الرسمية المستعقاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص او الاشخاص الذين سيوقعون على طلبات السحب المنصوص عليها في المادة العالفة من هذه الاتفاقية او الذين سيقرضون نيابة عن المقترض باتخاذ اي اجراء او التوقيع على اي مستند تطبيقا لهذه الاتفاقية مع نماذج من توقيع كل منهم .
- ٣- يظل المقترض في اتخاذ اي اجراء يجوز أو يجب اتخاذه بناء على هذه الاتفاقية ، وفي التوقيع على اي مستند يوقع عليه تطبيقا لها بما في ذلك طلبات السحب من القرض ، السيد وزير التخطيط في المملكة الاردنية الهاشمية او اي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي . واي تعديل او اضافة لهذه الاتفاقية يوافق عليها المقترض يجب ان تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل المقترض المذكور ، او اي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي يتضمن ما يفيد موافقته على ان التعديل او الاضافة تبرزهما الظروف وليس من شأنهما ان يولدا التزامات المقترض على نحو يخل بالتوازن المعقدي ، وتكون التعديلات او الاضافات نافذة وملزمة بمجرد توقيع ممثل المقترض عليها بناء على التفويض المذكور .

المادة الثامنة نفاذ الاتفاقية وتعديلها وانتهائها

- ١- لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة ، الا اذا قدمت الى الصندوق العربي ادلة واقعية تليد :
أ- ان ابرام الاتفاقية من جانب المقترض قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تم التصديق عليها على النحو اللازم قانونا .
ب- ان ابرام اتفاقية القرض الفرعي من جانب المقترض والشركة قد تم بموجب تفويض قانوني وانه قد تمت الموافقة عليها على النحو اللازم قانونا .
- ٢- اذا وجد الصندوق العربي ان الادلة المقدمة من المقترض على نفاذ الاتفاقية مستعقاة ، قام بارسال برقية الى المقترض بأن هذه الاتفاقية قد أصبحت نافذة ، ويبدأ نفاذ الاتفاقية من تاريخ ارسال هذه البرقية .
- ٣- أ- اذا لم تستوف شروط النفاذ المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة في ظرف ١٢٠ يوما من تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية ، او حتى انتهاء اية مدة امتداد اخرى لهذه المهلة يعلق عليها الطرفان ، فانه يحق للصندوق العربي في اي تاريخ لاحق ان ينهي هذه الاتفاقية بموجب اخطار الى المقترض . وعند ارسال هذا الاخطار تنتهي هذه الاتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها فوراً .
ب- كذلك تنتهي هذه الاتفاقية ، وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها ، عندما يتم سداد المقترض للقرض بالكامل مع الفوائد المستحقة وكافة التكاليف الاخرى .

المادة التاسعة تعريفات

- يكون للمصطلحات التالية المعنى المبين قرين كل منها ، الا اذا اقتضى سياق النص غير ذلك :
- ١- " المشروع " يعني المشروع الذي من اجله عقد القرض والوارد وصفه في الملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، او حسبما يمدد هذا الوصف من وقت لآخر بالاتفاق بين ممثل المقترض المفوض وأدارة الصندوق العربي .
- ٢- " البضاعة " او " البضائع " تعني المواد والمعدات والمهمات والالات والادوات والخدمات الوارد ذكرها بالملحق رقم (٢) من هذه الاتفاقية ، والتي خصص القرض لتحويل الحصول عليها من جانب المقترض في حدود النسب الموضحة في الملحق المذكور . ولكن البضائع يشمل دائماً تكاليف استيرادها الى دولة المقترض ولا

يشمل ما يدفع من رسوم جمركية او اية ضرائب اخرى بموجب قوانين المقترض .
العناوين الآتية محددة اعمالا للفقرة (١) من المادة السابعة :

عنوان المقترض : وزارة التخطيط - ص.ب. (٥٥٥)
عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي : وزارة التخطيط - عمان
التملك : ٢١٣١٩
عنوان الصندوق العربي : الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي

بنابة البنك التجاري الكويتي - شارع احمد الجابر
ص . ب (٢١٩٢٣) - الرمز البريدي (١٣٠٨٠)
الصفاء - الكويت - دولة الكويت

العنوان البرقي : المعربي - الكويت
والتملك : ٢٢١٥٣ كويت

واقارارا بما تقدم وقع الطرفان على هذه الاتفاقية في الكويت في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة
الممثلين المفوضين قانونا من جانب الطرفين ، من خمس نسخ ، كل منها تعتبر أصلا وتعتبر جميعا مستندا واحدا ،
وقد تسلم المقترض نسختين منها وتسلم الصندوق العربي ثلاث نسخ ،

عن المملكة الاردنية الهاشمية عن الصندوق العربي للامانة الاقتصادية والاجتماعي

المفوض في التوقيع : المدير العام / رئيس مجلس الادارة

الملحق رقم (١)
احكام السداد

يلتزم المقترض بسداد اصل المبلغ المسحوب من القرض على خمسة وثلاثين قسطا نصف سنوي ، ويكون قيمة كل
قسط من القسوط الاربعة والثلاثين الاولى ٢٢٨٠٠٠ د.ك. (مائتان وثمانية وعشرون الف دينار كويتي)

وتكون قيمة القسط الاخير ٢٤٨٠٠٠ د.ك. (مائتان وثمانية وأربعون الف دينار كويتي) على ان يبدأ سداد
القسط الاول بعد انقضاء فترة خمس سنوات تبدأ من تاريخ قيام الصندوق العربي بسداد اول طلب سحب من
حصيلة القرض .

الملحق رقم (٢)
وصف المشروع واستخدامات حصيلة القرض

أولا : وصف المشروع

يهدف المشروع الى انتاج وتصدير حوالي ٣٢٣ مليون طن سنويا من خام الفوسفات في منطقة الشديدة
الواقعة حوالي ٥٠ كيلومتر جنوب شرق مدينة معان ، ويتكون الانتاج السنوي المنشود من حوالي ٨٢٠ ألف طن
خام فوسفات تركيز ٧٠/٦٨ (ترايكالسيوم فوسفات TCP) و ١٧٥٠ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٥/٧٣ و
٦٦ ألف طن خام فوسفات تركيز ٧٧/٧٥ .

ويشمل المشروع العناصر الرئيسية التالية :

- ١- آليات لازالة الردم الترابي تشمل غارفتين كهربائيتين بطاقة ٦ مليون متر مكعب سنويا لكل منهما (حجم
الفرد الواحد ٢١٤ متر مكعب) وأربع حفارات كهربائية دائرية للتجبير وآليات ومعدات مساعدة
اخرى .
- ٢- آليات تعدين خام الفوسفات وإزالة طبقات الردم البنية تشمل ٦ غارفات هيدروليكية (٥٥ متر مكعب)
و ٢٢ شاحنة قلابة (٥٠ طن) و ٨ حفارات تفجير وبلدوزرات وجرافات وآليات تسوية الارض وغيرها .
- ٣- معدات وأنظمة ومصانع لغزالة الحامات المختلفة وتكسيرها وغسلها وفصل الشوائب عنها وتجهيلها ونقلها
ومداولتها وتخزينها وتحميلها .
- ٤- مخازن لحامات الفوسفات في مراحل انتاجها المختلفة ، واخرى للمواد التشغيلية وقطع الغيار والمعدات
الاخرى .
- ٥- مرافق البنية الاساسية تشمل اصال الطاقة الكهربائية وتوزيعها ، وانتاج المياه من حقل الجبل
على بعد حوالي ٢٥ كيلومتر ومعالجة المياه وايصالها الى المشروع وتوزيعها ، وجمع ومعالجة المياه
المستعملة والفضلات والتخلص منها ، وربط المشروع بالطرق الرئيسية وبناء الطرق الداخلية ، وبناء
المكاتب الادارية والصناعية وتوفير الاتصالات السلكية واللاسلكية ، وبناء مدينة سكنية متكاملة لحوالي
١١٠٠ عامل وموظف وبناء وتجهيز ورش الصيانة ومرافق اخرى لازمة .
- ٦- خدمات هندسية لتصميم المشروع والاشراف على انشائه وتشغيله وتدريب العاملين فيه .

مجلس الاعيان

ثانيا : استخدامات حصيلة القرض

تستخدم حصيلة القرض في تمويل العناصر التالية :

البند	المبلغ المخصص بالدينار الكويتي	النسبة المئوية من جملة التكاليف
١- معدات واجهزة خربة خامات الفوسفات وتكسيرها وخطها ونقلها ومصانع غسلها وقهبتها للشحن (عدا معدات التحليل والتحميل على القطارات)	٣٨.٠٠٠٠	٣٠٪
٢- معدات ومرافق ومنشآت خدمة المناجم والمصانع	٩.٠٠٠٠	٥٠٪ للمعدات و ٢٥٪ للهندسة المدنية
٣- توزيع الطاقة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية	٧.٠٠٠٠	٥٠٪
٤- انتاج وتوزيع المياه	١٢٦.٠٠٠	٤٠٪
٥- المدينة السكنية	٤٨.٠٠٠	٢٥٪
٦- الاحتياطي	٨٦.٠٠٠	—
المجموع	٨٠.٠٠٠٠	
	(ثمانية ملايين دينار كويتي)	

السيد القوي

دولة رئيس المجلس
الجميع

ج- القانون المؤقت رقم (٣٠) لسنة ١٩٨٨ قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليعلم / ساحل العقبة الجنوبي .
هل يوافق المجلس الكريم على هذا القانون كما جاء من اللجنة موافقون
(وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة التي سيرسل فيها الى الحكومة) .

بسم الله الرحمن الرحيم

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون تصديق اتفاقية قرض

بين

المملكة الاردنية الهاشمية

و

الصندوق السعودي للتنمية

للمساهمة في تمويل مشروع طريق

وادي اليعلم / ساحل العقبة الجنوبي

المادة (١)

يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض بين المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية للمساهمة في تمويل مشروع طريق وادي اليعلم / ساحل العقبة الجنوبي لسنة ١٩٨٨) ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢)

تعتبر الاتفاقية الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية والصندوق السعودي للتنمية صحيحة وناقلة بالنسبة لجميع الغايات المعروضة منها .

المادة (٣)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

المملكة العربية السعودية
الصندوق السعودي للتنمية

اتفاقية قرض

(مشروع طريق اليعم - جنوب العقبة)

بين

الصندوق السعودي للتنمية

و

المملكة الاردنية الهاشمية

قرض رقم : ٢٨٥ / ١٤

وقعت الاتفاقية بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٨ هـ الموافق ٣١ مايو ١٩٨٨ م .

بسم الله الرحمن الرحيم

قرض رقم : ٢٨٥ / ١٤

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ١٦ شوال ١٤٠٨ هـ الموافق ٣١ مايو ١٩٨٨ بين :

١- الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق) ، وهفله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الاستاذ / محمد عبدالله الصنبر نائب الرئيس والمضو المنتدب .

و

٢- المملكة الاردنية الهاشمية ، (ويشار اليه فيما يلي بالمقترض) ، وهفله في توقيع هذه الاتفاقية معالي الدكتور طاهر حندي كنعان وزير التخطيط .

تمهيد

- أ- حيث ان المقترض قد طلب من الصندوق أن يمنحه قرضا للمساهمة في تمويل مشروع طريق اليعم - جنوب العقبة الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية ، (ويشار اليه فيما يلي بالمشروع) .
- ب- وحيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .
- ج- وحيث انه قد ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية لشعب الاردن الملتحق .
- د- وحيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم ٣٣٦ / ٣٤ / ٣ بتاريخ ١٤٠٢ / ٦ / ٢٦ هـ الموافق ١٩٨٢ / ٤ / ٢٠ م على منح المقترض قرضا طبقا للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

فانه بناء على ما تقدم يوافق طرفا هذه الاتفاقية على ما يلي :

(المادة الاولى)

الشروط العامة - تعاريف

١-١- يقبل طرفا هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادر الصادرة

بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١٤/١١ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٦م بنفس القوة والاثار كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية ، (ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة) .

البند ١-٢ : يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التعميد الوارد بصدر هذه الاتفاقية ، حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، وما لم يقض سياق النص بغير ذلك ، المعاني المحددة لكل منها فيها . ويعني مصطلح " الوزارة " وزارة الاشغال العامة للمقترض .

(المادة الثانية)

القرض

البند ١-٢ : يوافق الصندوق على اقراض المقترض وفقا لاحكام والشروط المتصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضا يبلغ اربعين مليون (٤٠.٠٠٠.٠٠٠) ريال سعودي .

البند ٢-٢ : يحق للمقترض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقا لتصوص الجدول رقم (١) بهذه الاتفاقية ووفقا لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقترض لتغطية المبالغ التي تم صرفها او - اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها لتمويل التكلفة المعقولة للخدمات والخدمات اللازمة للمشروع والتي قول من حصيللة القرض .

البند ٣-٢ : يتعهد المقترض بأن يستخدم حصيللة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للخدمات والخدمات اللازمة لتنفيذ المشروع فحسب . ويتم تحديد البضائع والخدمات التي قول من حصيللة القرض بالتفصيل ، والطرق ، والاجراءات التي تتبع للحصول عليها باتفاق بين الصندوق والمقترض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما . ويتعين على المقترض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي قول من حصيللة القرض او قبل اجراء اي تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البند ٤-٢ : ينتهي حق المقترض في السحب من القرض في ٣١ ديسمبر ١٩٩٠م او في اي تاريخ لاحق يحدده الصندوق . ويقوم الصندوق باخطار المقترض صورا بالتاريخ المذكور .

البند ٥-٢ : يدفع المقترض تكلفة القرض بسعر ثلاثة في المائة (٣٪) سنويا عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة .

البند ٦-٢ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل ستة اشهر في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل سنة .

البند ٧-٢ : مدة القرض عشرون سنة منها خمس سنوات فترة سماح ويسدد المقترض اصل القرض طبقا لجدول السداد الموضح في الجدول رقم (٣) بهذه الاتفاقية .

(المادة الثالثة)

تنفيذ المشروع

البند ١-٣ : أ- يتعهد المقترض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة الوزارة بالعناية والكفاية اللازمة وطبقا للاسس الهندسية والمالية والادارية السليمة المتبعة . كما يلتزم بأن يوفر بنفسه او بالواسطة كالة الاموال والتسهيلات والخدمات الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

ب- دون المساس بعموم الفقرة (أ) من هذا البند يتعهد المقترض بأن يوفر للوزارة - بالاضافة الى حصيللة هذا القرض كل الاموال اللازمة لتنفيذ المشروع بما في ذلك اية اموال تكون مطلوبة لمقابلة اية زيادة في تكاليف المشروع فوق تلك المقدرة عند توقيع هذه الاتفاقية . ويتعين ان توفر كل هذه الاموال وفقا لاحكام وشروط مقبولة لدى الصندوق .

البند ٢-٣ : يتعهد المقترض بأن يقدم للصندوق كافة الدراسات والتصميمات والمواصفات والتقارير ، والمقود ، والجدول الزمني الخاصة بتنفيذ المشروع ويتوفر البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها ، كما يلتزم بأن يوافي الصندوق اولا بأول بأي تعديل يدخل عليها في المستقبل ، كل ذلك على النحو والتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣-٣ : يتعهد المقترض باستخدام استشاريين تكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك لمساعدة المقترض في اعداد التصميم الهندسية ووثائق المناقصات والاشراف على تنفيذ المشروع .

البند ٤-٣ : يتعهد المقترض بأن يستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق طبقا لشروط واحكام يوافق عليها الصندوق .

البند ٥-٣ : يتعهد المقترض بأن يقوم بالتأمين على البضائع المستوردة التي قول من حصيللة القرض ضد المخاطر الملازمة لشرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبها ، ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بحصله يكن للمقترض استخدامها دون قيود لاستبدال البضائع او اصلاحها .

البند ٦-٣ : يتعهد المقترض بأن تستعمل كافة البضائع والخدمات المنزولة من حصيللة القرض في تنفيذ المشروع فحسب .

البند ٧-٣ : يتعهد المقترض : (١) بأن يقوم بامتلاك سجلات مستوفاة يمكن بواسطتها معاينة تقدم سير العمل في تنفيذ المشروع (بما في ذلك تكاليفه) ، والتعرف على البضائع والخدمات المنزولة من حصيللة القرض وبأن استخدامها

في تنفيذ المشروع ، وبيان كافة العمليات والموارد والمصاريف المتعلقة بالمشروع .

(٢) بأن يهيئ لندوبي الصندوق المفوضين القرض المعقولة للقيام بالزيارات للاغراض المتعلقة بالقرض ، وللتفتيش على المشروع والبضائع والخدمات الممولة من حصيله القرض ، ولرابعة كافة السجلات والمستندات المرتبطة بالمشروع .

(٣) بأن يقدم للصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصيله القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من القرض .

البند ٨-٣ : يتعهد المقرض باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاكتساب الاراضي والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

(المادة الرابعة)

اتفاقيات خاصة

البند ١-٤ : (أ) يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الا يجمع اي قرض خارجي آخر بأولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية . وتحقيقا لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بانه في حالة انشاء ضمان عيني على اصول المقرض لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - ما لم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائيا وينفس المقدار وبذلك درجة الاولوية ضمانا لسداد اصل قرض الصندوق مع تكلفته والتكاليف الاخرى المستحقة على القرض ، وذلك دون ان يتحمل الصندوق اية تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

(ب) لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة (أ) على :

١- احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكتالة سداد ثمن شراء تلك الاموال بحسب .

٢- احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصلي لمقدها بقرض سدادها من حصيله بيع تلك السلع التجارية .

٣- احوال انشاء الضمانات العينية في المجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

(ج) يقصد باصطلاح « الاصول الحكومية » الزاد في هذا البند اصول المقرض واي من اقسامه السياسية والادارية واصول اية هيئة يملكها او يسيطر عليها المقرض او اي من اقسامه المشار اليها واية هيئة تعمل لحساب او لصالح المقرض او اقسامه المشار اليها ، ويدخل في

تلك الاصول الذهب والنقد الاجنبي الذي يحوزه اية مؤسسة تؤدي للمقرض وظائف البنك المركزي او وظائف صندوق تثبت اسعار الصرف او وظائف مماثلة .

البند ٢-٤ : يتعهد المقرض باتخاذ كافة الاجراءات والتدابير اللازمة لضمان عدم تجاوز الاهداء والاوراق المحورية للمركبات التي تستخدم شبكة الطرق في اراضيها للحدود التي تتناسب مع مواصفات التصاميم الانشائية لتلك الطرق .

البند ٣-٤ : يتعهد المقرض بصيانة المشروع وشبكة الطرق الرئيسية في اراضيها وتوفير الاموال والتسهيلات والخدمات وغيرها من الموارد اللازمة لذلك فور الحاجة اليها .

البند ٤-٤ : يتعهد المقرض بأن يخصص سنويا في ميزانيته العامة كل الاموال اللازمة لمقابلة نصيبه في تكلفة المشروع .

البند ٥-٤ : يتعهد المقرض بأن يقدم بنظمه او بالواسطة بامساك سجلات مستوحاة توضح طبقا للاساليب المحاسبية السليمة كافة العمليات والموارد والنفقات المرتبطة بالمشروع للوزارة وغيرها من ادارات واجهزة المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع او أي جزء منه .

البند ٦-٤ : يلتزم المقرض بعمل لوحة تذكارية ذات ابعاد مناسبة من الخرسانة او من اي معدن مناسب توضع في مكان بارز في احد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

البند ٧-٤ : فور اكتمال المشروع ، وعلى اية حال في موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقرض في السحب من حساب القرض - او في اي تاريخ لاحق يتفق عليه الصندوق والمقرض لهذا الغرض - يتعهد المقرض بان يعد ويرسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذي يطلبه الصندوق ، ويجب ان يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائي وتكلفة المشروع والفوائد الناجمة او التي ستنتج عنه وقيام المقرض بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض وتحقيق الغراض القرض .

(المادة الخامسة)

الاجراءات المخولة للصندوق

البند ١-٥ : لاغراض البند ٦-٢ من الشروط العامة تضاف الرقائع التالية طبقا للفقرة (و) منه :

(أ) مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة (ثانياً) من هذا البند :
اولاً : اذا اوقف حق المقرض في سحب حصيله اي قرض منح له لتمويل المشروع او التي او التي
كلها او جزئها طبقا لاحكام الاتفاقية التي منح القرض بقضائها .

ثانياً : اذا أصبح ذلك القرض حالاً ومستحق الاداء قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .

(ب) لا تسري الاحكام المنصوص عليها في الفقرة (اولاً) من هذا البند اذا اقام المقترض الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على : (أ) ان ذلك الائتلاف او الائفاء او الانهاء او اسقاط الاجل لا يعرّض الى اخلال من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقاً لاحكام الاتفاقية المعنية و (ب) ان اموالاً كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقترض من مصادر اخرى طبقاً لاحكام وشروط لا تتعارض مع التزامات المقترض طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

البند ٥-٢ : لأغراض البند ٧-١ من الشروط العامة تضاف الواقعة التالية طبقاً للفقرة (د) منه اذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (أ) (اولاً) و (ثانياً) من البند ٥-١ من هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة)

تاريخ النفاذ

البند ٦-١ : يحدد تاريخ ٣٠ أغسطس ١٩٨٨م لأغراض البند ١٧-٤ من الشروط العامة .

(المادة السابعة)

ممثل المقترض - المتناوب

البند ٧-١ : يعين وزير التخطيط للمقترض كممثل للمقترض لأغراض البند ١١-٢ من الشروط العامة .
البند ٧-٢ : حددت المتناوبين التالية اسماءاً للبند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

ص.ب : (٥٠٤٨٣)

الرياض : (١١٥٢٣)

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس 4201145 SUNDQJSJ

بالنسبة للمقترض :

وزارة التخطيط

ص.ب : (٥٥٥)

عمان المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

وزارة التخطيط

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تلكس : 21319 NPC JO

وتصديقاً على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في مدينة عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلاً وسلمت نسخة الى كل من الطرفين ، كما سلمت نسخة من الشروط العامة باللغة العربية للمقترض .

عن المملكة الاردنية الهاشمية

عن الصندوق السعودي للتنمية

طاهر حمدي كنعان

مخمد عبدالله الصالح

وزير التخطيط

نائب الرئيس والمدير المتدرب

مجلس الاعيان

الجدول رقم (١)

سحب حسيبة القرض

أ- توضع القائمة المفصلة أدناه فئات البضائع الممولة من حسيبة القرض والاعتمادات المخصصة لكل منها من حسيبة القرض ونسبة النفقات التي تقبل في كل فئة

الفئة	الاعتمادات المخصصة من القرض بالريالات السعودية	نسبة النفقات التي تقبل
١- الاعمال المدنية للطريق (الاقسام اولا وثانيا من المشروع)	٣٧٠.٣٠.٠٠٠	٢٢٪ من النفقات الاجمالية
٢- خدمات هندسية واشراف (القسم رابعا من المشروع)	٩٧.٠.٠٠٠	٣٥٪ من النفقات الاجمالية
٣- احتياطي	٢.٠٠٠.٠٠٠	
المجموع	٤.٠٠٠.٠٠٠	

ب- بالرغم من نصوص الفقرة (أ) اعلاه لا يجوز السحب من حسيبة القرض من اجل :

- ١- تحويل دفعات تمت لتغطية نفقات سابقة على ١٩٨٧/٨/١ .
- ٢- تمويل الضرائب التي يفرضها المقترض او الضرائب السارية في اقليمه على البضائع او الخدمات او على استيرادها او صناعتها او توزيعها .
- ج- بالرغم من تخصيص مبلغ من القرض وتحديد نسب مئوية للمدفعات في القائمة الموضحة في الفقرة (أ) اعلاه ، اذا كان المبلغ المخصص للفئة الممولة لا يكفي - في تقدير الصندوق - لتمويل النسبة المتفق عليها لكل النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للصندوق باخطار يرسله الى المقترض :

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للفترة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/٢/١٤ ميلادية .

اولا : ان يعيد - لتلك الفئة - تخصيص مبالغ من حسيبة القرض تكون مدرجة في بند الاحتياطي او ان يخصص لها جزءا من المبالغ المخصصة للفئة اخرى اذا لم تكن هنالك حاجة - في نظر الصندوق - لذلك الجزء لتغطية نفقات اخرى ، كل ذلك بالقدر الذي يسد العجز في الفئة المعنية .

ثانيا : ان يخفض - اذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حينئذ على المدفوعات بحيث يستمر السحب تحت الفئة المعنية الى ان تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

الجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع الى خدمة متطلبات الصناعة في منطقة ساحل العقبة وتحويل حركة الشاحنات عن الجسور داخل المدينة وعن المناطق السياحية وذلك بانشاء طريق خلفي يمتد بين طول الاجمالي حوالي ٢٦ كيلو متر طبقاً للمواصفات الفنية الموضحة في ملحق هذا الجدول يبدأ من نقطة تقاطعه مع طريق عمان العقبة في وادي اليعم ويتجه جنوباً ليرتبط مع الطريق الساحلي جنوب العقبة ويتكون المشروع من الاقسام التالية :

اولا : الاعمال المدنية للجزء الاول من الطريق وتشتمل على :

- ١- تشييد الجزء الاول من الطريق بطول حوالي ١٢.٥ كم .
- ٢- تشييد ثلاثة تقاطعات من الطرق المسفلطة بطول اجمالي حوالي ٦ كم .
- ٣- طريق فرعي الى ميناء الحاويات بطول حوالي ٦ كم مع مواقف للشاحنات .
- ٤- انشاء سعة جسر من الخرسانة المسلحة تبلغ مساحتها السطحية حوالي ٨٢٥٠ متراً مربعاً .
- ٥- اعمال تصريف المياه وحماية السطوح الترابية من مياه الامطار واعمال اخرى .

ثانيا : الاعمال المدنية للجزء الثاني من الطريق وتشتمل على :

- ١- تشييد الجزء الثاني من الطريق بطول حوالي ١٢.٥ كم .
- ٢- اعمال التقاطع مع طريق ساحل العقبة بطول اجمالي ٣ كم من الطرق المسفلطة .
- ٣- انشاء ثلاثة جسر من الخرسانة المسلحة تبلغ مساحتها السطحية حوالي ٣٧٠٠ متراً مربعاً .
- ٤- انشاء قناة تصريف مياه الفيضان في وادي (٢) بطول حوالي ٢.٥ كم .
- ٥- اعمال تصريف المياه وحماية السطوح الترابية من مياه الامطار واعمال اخرى .

مجلس الاعيان

ثالثا : اعمال توريد واتشاء ميزانين ونقاط مراقبة اوزان الشاحنات .
رابعا : الخدمات الهندسية والاشراف .

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٤٨ مليون دينار اردني اي ما يعادل حوالي ١٦٢ مليون ريال سعودي .

ويتوقع ان يكتمل تنفيذ المشروع بجميع اجزائه خلال شهر ديسمبر ١٩٨٩ .

ملحق الجدول رقم (٢)

المواصفات الفنية للطريق

- السرعة التصميمية (كم / ساعة) ٨٠
- عرض المسار بالمتر ٧.٢٠ (٢٢ كم)
- عرض الاكتاف بالمتر ٧.٢٠ x ٧.٢٠ (١٠ كم)
- اقل نصف قطر للمنحنى الاتقي بالمتر ٢٥٠
- اقصى انحدار راسي (%) ٧
- اقل عرض لحرم الطريق بالمتر ٦٠
- سماكة سطح الطريق المسفلت بالبيتون الاسفلتي (سم) ١٤
- سماكة طبقة الاساس من الحجر المكسر (سم) ٣٠
- سماكة طبقة ما تحت الاساس (سم) ٢٠
- اقصى جيل محزوي بالطن ٢٠-٣٠
- اقصى حمولة على الجسور بالطن ١٧

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى للمنفعة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

الجدول رقم (٣)

جدول السداد

رقم القسط	تاريخ استحقاق القسط	مبلغ القسط بالريالات السعودية
١	٣١ مارس ١٩٩٣ م	١٣٤٣,٠٠٠
٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ م	١٣٣٣,٠٠٠
٣	٣١ مارس ١٩٩٤ م	١٣٣٣,٠٠٠
٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ م	١٣٣٣,٠٠٠
٥	٣١ مارس ١٩٩٥ م	١٣٣٣,٠٠٠
٦	٣٠ سبتمبر ١٩٩٥ م	١٣٣٣,٠٠٠
٧	٣١ مارس ١٩٩٦ م	١٣٣٣,٠٠٠
٨	٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ م	١٣٣٣,٠٠٠
٩	٣١ مارس ١٩٩٧ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٠	٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ م	١٣٣٣,٠٠٠
١١	٣١ مارس ١٩٩٨ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٨ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٣	٣١ مارس ١٩٩٩ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٩ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٥	٣١ مارس ٢٠٠٠ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٧	٣١ مارس ٢٠٠١ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٨	٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ م	١٣٣٣,٠٠٠
١٩	٣١ مارس ٢٠٠٢ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢١	٣١ مارس ٢٠٠٢ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٢	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٣	٣١ مارس ٢٠٠٤ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٤ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٥	٣١ مارس ٢٠٠٥ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٧	٣١ مارس ٢٠٠٦ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٨	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٦ م	١٣٣٣,٠٠٠
٢٩	٣٠ مارس ٢٠٠٧ م	١٣٣٣,٠٠٠
٣٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٧ م	١٣٣٣,٠٠٠
	المجموع	٤٠,٠٠٠,٠٠٠

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر
اكمل يا معالي المقرر
٢- قرار رقم (٥)

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان يوم الخميس الموافق ١٩٩٠/٣/١ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور معالي مقرر اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:-

الدكتور صبحي امين عمرو - محمد رسول الكيلاني - جمعة حماد - الحاج محمد علي بدير - حمد الفرخان - الدكتور كمال الشاعر - ابراهيم تقي الدين .

كما حضر الاجتماع معالي وزير المالية السيد باسل جردانة .

ونظرت اللجنة في :-

١- القانون المؤقت رقم (٣) قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ .

٢- مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة رقم (٣) للسنة المالية ١٩٨٩ .

المحالان اليها من مجلس الاعيان لدراستهما واعطاء القرار اللازم بشأنهما .

وبعد المناقشة والمداولة بالقانون المؤقت وملحقه ، والمشروعات التي قدمها معالي وزير المالية ، قررت اللجنة الموافقة عليهما كما وردا من مجلس النواب .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا .

امين عام المجلس الامة

اللجنة المالية

هاني خير

سيهر لي النقاط التفصيلية التالية :-

انا كنت درست الموازنة لا تعليق لي عليها لانها اجيزت وهي بداية سنة ٨٩ مناقشاتي هي للملحق رقم ٣ لسنة ١٩٨٩ الذي صدر في شهر (١١) الشهر الاخير لسنة ١٩٨٩ هذا الملحق الذي يضيف الى النفقات مبلغ ١٠٤ مليون دينار ليس ملحق ثانوي ويضيف الى الواردات ٩٤

مليون دينار او ١٠٤ و ٩٢ بسبب ذلك درست الملحق وكنت اعرف انني سأغيب فخرجت دولة رئيس المجلس ان يسمح لي بتقديم اسئلة عن طريق مقرر اللجنة المالية لوزير المالية نحن يأتينا قانون بتغيير اسم قائد الجيش لرئيس اركان يأتينا (٦) اسطر اسباب مبررة امامنا قانون ملحق موازنة يضيف الى نفقات ١٠٤ مليون دينار لا يعطيك اسباب مبررة لماذا هذه النفقات استحققت لم توضح عندما درست التفاصيل وجدت اسئلة محددة عددها (٦) اسئلة حول الواردات ، (٦) اسئلة حول النفقات كتبت بها ورقة ووجهتها الى الاخ مقرر اللجنة لم يعطي في القرار رقم (٥) اي جواب لهذه الاسئلة الا اننا استمعنا لما قاله وزير المالية اعتقد المجلس لا يستطيع ان يقر ملحق موازنة في الشهر الحادي عشر آخر شهر من السنة المالية يبلغ ١٠٤ مليون دينار زيادة نفقات دون ان يعرف مسببات لهذه الزيادة قد يكون مقرر اللجنة المالية اتخذ اجرة عليها انا اطرحها كما يلي وارجو منه ان يجيب عليها ان كان اخذ الاجرة المناسبة من وزير المالية في الايرادات الفصل (٣) المادة (٥) ضريبة مبيعات الفنادق والمطاعم النقص في هذا الهند مليونين ونصف دينار هذا الهند عادة تقديره لا يتعارض لاختلافات كبيرة الا في الحالات الغير هادئة من عدم الاستقرار والمظاهرات والفضى واختلال الامن التي تؤثر على السائر ، ما سبب الهبوط الشديد في الايرادات وزير المالية عليه ان يجيب هذا السؤال ، دولة الرئيس انا احب ان اقول ما يلي :- ليست كثرة غلبه هذه الاسئلة نحن في مرحلة نطلع فيها على فترة اخطاء مالية متراكمة كلنا نثير سؤال حول حكومات سابقة لماذا صرفت ؟ بعد سنة سيفار في وجهنا سؤال نحن اعضاء المجلس لماذا صادقت ؟ وسيكون صاحب السؤال محق نحن يجب ان نوجه الاسئلة لمن ؟ لا من اجل المحاسبة فقط وانما من اجل التسجيل لان وزير المالية قصر في واجبه هذا مع عرف الحياة البرلمانية او الحياة النيابية على اذا كان وزير المالية ثبت قصوره وجاء ملحق الموازنة في الشهر الحادي عشر غير منطقية وغير مبررة اسجل بأنه غير صالح ان يكون وزير المالية مرة ثانية هذا هو الادارة المعطوبة بتقديم هذا احد الاسئلة فيها يتعلق بالواردات .

1110

...

155

ايضا ان تقدم للمجلس المعلومات التالية :- متى حصل التجاوز لكل بند
ما ذكرت على المخصصات المرسودة في الموازنة الاصلية ؟ متى وكيف
تقررت الزيادة في النفقات ؟ يعني اذا بند معين فيه زيادة ٢ مليون
دينار متى لزمتم تلك الزيادة ؟ هل لزمتم بالشهر الثالث ؟ اذا صحيح هل
بدأ الوزير الذي زادت ميزانيته بنفق من الشهر الثالث ؟ وانتظر للشهر
الحادي عشر حتى جاء الملحق ؟ هل انفق دون ملحق ؟ هل انفق دون
تبرير ؟ بطبيعة الحال لن قد هذه النفقة لكن اذا قرروم الاجابة على
الاسئلة سنضع حد لتصرفات وزير يتجاوز بالسنة القادمة ويجب ان نضع
حلول نحن في مرحلة تغيير في نظرة الادارة في ممارسات الادارة لسنا
ناقدين للماضي مصونين للماضي حتى يكون المستقبل اقل قابلية للنقد
انا احب الاجابة على السؤال هذا متى حدثت التجاوزات على المخصصات
المرسودة في الاصلية ؟ ومتى وكيف قررت الزيادة في النفقات ؟ ومتى
انفقت ؟ اخر سؤال . ما هي مبررات الزيادة في الاتفاق على طريق باير -
الجفر ؟ والتي مقدارها ٢٠ مليون دينار ليست سهلة في الفصل ٥٣-٢
مع مقارنة الزيادة بتقدير الاتفاق في الموازنة الاصلية . اذا ازدادت طريق
الجفر وهي معروفة اسمنت اردني وهي الطريق الجديدة عندما تزيد عليها
٢٠ مليون تريد ان تعرف كم كان مرصود لتلك النفقات ولماذا زادت
عندما نبهت انت كوزير مالية وضعت مخصصات باير - الجفر مليون
وعشرة لماذا كان هناك نقص ٢٠ في تقديرك ؟ متى ظهر لك هذا
النقص ؟ وكيف انتفخه ؟ ولماذا تأخرت في وضعه كملحق ؟ هذه النقاط
نقاط حساسة طرحتها على المقرر رجوت ان يجيب لم يجب في تقريره
الذي قدمه الان . ارجو من المقرر اما ان يجيب او يؤجل اقرار هذا الملحق
الميزانية اوافق على اقرارها ميزانية لسنة ١٩٨٩ ليس لنا رأي فيها هذا
الملحق الميزانية والذي قيمته ٤ مليون اقترح تأجيل المصادقة عليه يأتي
وزير المالية بمعمل وليس بتعليمات يجب على هذه الاسئلة وعندئذ نأخذ
قرارنا بالمصادقة على الملحق الذي قرأه مجره اعطائه شرعية شكلية لان
هذا الملحق صرحت امواله انا اعرف ذلك لكن نريد ان نتساعد في وضع
قاعدة . شكرا حضرة الرئيس .
معالي المقرر

دولة الرئيس ارجو ان يفهم أولا من كلامي انني متقيد بنظام المجلس من
حيث الدفاع عن قرار اللجنة أولا .
ثانياً : ارجو ان اؤكد للاخ حمد بان جميع اسئله التي تركها امانة لدي قد
طرحتم في اللجنة واجيب عليها وارجو .
ثالثاً : ان يفرق الاخ حمد في المسألة الاخرى بين الزيادة والنقصان ،
النقصان موضوعه بين قوسين والزيادة هي التي لم توضع
بين قوسين في ايرادات اخرى ورسوم اخرى زادت ولم تنقص والنقطة الرابعة
ان مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٨٩ قد وضعت الحكومة السابقة
للسابقة والقانون المؤقت وضعت الحكومة السابقة للسابقة لملي
كثير من الاجابات عن الاسئلة التي طرحها الزميل الاخ حمد لم تكن
الاجابات لدى معالي الوزير المالية الحالي لانه لم يشترك في وضع قانون
لسنة ١٩٨٩ ولم يدخل في عمليات التقديرات لا سيما للنفقات وفي هذه
النفقات الجزء الاعظم هو الفوائد يعني اذا اضيف للنفقات ١٠٤ مليون
فمنها ما يقرب من ٥٠ مليون وما يزيد بسبب عدم التقدير الصحيح
لكلفة الفوائد والاقساط المستحقة وهذه ليست اول مرة تحدث في تاريخ
وضع الموازنات لاغراض التخفيف من المعجز طاهر ان نقل نفقات
القواعد او فوائد القروض او الاقساط وكنا نحلر منه في موازنة سنة
١٩٨٩ كان في اسوأ تقدير او نقص في سؤ تقدير النفقات ومن هنا
جاءت هذه الزيادات لكن هذه الزيادات لا تنجلي في كل بند في يوم واحد
والها تبدأ تظهر حتى نهاية السنة ويلاحظ ان الملحق لقانون سنة ١٩٨٩
جاء بعد قانون سنة ١٩٨٩ بنحوالي عشرة شهور احدى عشر شهرا بعد ان
جرى الاتفاق وبعد ان تأكد وزير المالية الجديد من التنظيم المالي الذي
يجب ان يتبعه في ظل جميع هذه الظروف رأت اللجنة المالية ان لا تدخل
في تبريرها بجنوح هذه التفاصيل سواء منها ما اثير من الاعضاء
الاخوان او مني او من معالي الاخ حمد وللمحتلي مجلس النواب بهذا
الشأن وكما يقال الاتفاق جرى وليس هو مشروع قانون للنظر اليه ولتتبع
بسيمة للمستقبل والها جرى والتمه وتم انفق قد انفق ومن هنا
الاساس صرحت اكثرية اللجنة بهذا الاتهام وعلى هذا كان القرار وانا
شخصياً ادهر دولة رئيس المجلس مع احترامي لجميع الاسئلة التي اثارها

الاخ الزميل حمد لكن لا ارى ان يضيح المجلس مزيداً من الوقت في البحث عن اجوبة لمثل هذه الاسئلة جميعها لان معنى ذلك ان يعاد القرار الى اللجنة لمزيد من التفصيل واللجنة قد ابدت رأيها وارجو ان تعم موافقة المجلس على توصية اللجنة وارجو ثانية لاغراض الاختصار ايضا ان يعلى المقرر من قراءة الفصول .

معالي الاستاذ حمد الفرعان .

دولة رئيس المجلس

السيد حمد الفرعان

سيدي من اجابة مقرر اللجنة يبدو لي ان المطلوب من المجلس الان ان يقرر ما يلي : بأنه كانت ميزانية اسمها سنة ١٩٨٩ في بدء السنة مخصصة لوزير او وزارات نفقات معينة وان ذلك الوزير او الوزراء لم يتقيدوا بتلك الميزانية بل انفقوا اكثر مما هو مخصص لهم وهذا الاتفاق غير شرعي وغير قانوني وانه في الشهر الحادي عشر من سنة ١٩٨٩ جاء وزير يحب ان يبرر الاتفاق فعمل ملحق موازنة تغطي تجاوزات الوزير او الوزراء الذين تجاوزوا الاتفاق هذا سيكون حتماً النهاية التي ستصل اليها لكن ان اجزناها بهذه السهولة اجزنا لوزير او اكثر من وزير الاتفاق باكثر من حدود الموازنة المصدقة يأتي ملحق فيها بعد يبرر الاتفاق من سنة ١٩٨٩ لا يوجد اي سبب لديكم ان لا توقعوا سنة ١٩٩٠ ان يقرر اي وزير من الوزراء الحاضرين بهذه الساعة بتجاوز الموازنة التي صدقتموها خلال اسبوعين بالاتفاق بهذا التجاوز بالانتظار للشهر الحادي عشر حتى يكون وزير المالية الحالية او وزير مالية جديد ان شاء الله يجري ملحقاً يغطي التجاوزات التي لم يبررها هذا التجاوز انا ادعو دولة الرئيس الى ما يلي : - عدم الموافقة على الملحق واجراء تحقيق بالتجاوزات التي حدثت قبل تقديم الملحق واصدار اذانة للوزير الذي وضع الموازنة الاصلية وسمح بالتجاوز بعد تلك الادانة اذانة ادارية بعد تلك الادانة يعاد الى المجلس فيقرر بعد اذانة من تجاوز المجلس وكلف بتصديق الامر الواقع على ان لا يتكرر في المستقبل شكراً دولة الرئيس .

معالي المقرر

دولة رئيس المجلس

السيد المقرر

دولة الرئيس اولاً اود ان اقول للاخ حمد انه لم يحدث منذ السبعينات ان مرّت موازنة مالية سنوية دون اصدار قانون ملحق بها او قوانين ملحق بها ليس قانون الموازنة الاصيلي ليس ثيباً ينظر الى الغد ويحسم التقدير لآخر

دينار سواء اتفاقاً او ايراداً ولا يمكن ان يكون كذلك ينتظر القانون الايراد ويتوقع الاتفاق والايراد غير والاتفاق شر ولكن يأتي ما ليس منه بدأ وتغير ظروف فيتغير الايراد بمصدر من مصادر الدخل ولذلك اتصور في اي تنظيم مالي ان قانون الموازنة سيكون في اول العام كما هو في اخره او سيكون في اخره كما هو في آخره او سيكون في آخره كما هو في اوله ايراداً واتفاقاً نحن نطلب المستحيل انما قد يحدث في التقديرات اخطاء مقصودة بقصد كما قلت تخفيض العجز الهادي بنهاية الموازنة . النقطة الثانية ان اي اتفاق جديد يعطى للوزير الذي سينفق اكثر من مخصصات وزارته او ما مشروعه كسلفة بقرار من مجلس الوزراء ثم تنقل هذه السلفة لتغطي بالقانون الملحق بقانون الموازنة هذا هو فهمي للموضوع . وانا بطبيعة الحال جاهز للتصويب او التصحيح لكن المسألة ليست فيها ادانة لا ادارية ولا ضمنية المسألة مسألة فنية في حدود وجهة نظري تكتشف وزارة التربية والتعليم انها بحاجة الى ١٠٠٠ معلم جديد ينتصف السنة المالية بأول المدارس فيجب ان يرصد لذلك (٦) ملايين دينار حتى اخر العام وهلم جر ... إلخ

يعني تحدث مثل هذا الاتفاق الطارئ المستعجل المبرر وعندئذ يحدث التعديل على الاتفاق هذا رأيي وارجو ان لمضي دولة الرئيس الى اقرار الملحق كما ورد من مجلس النواب علماً بأننا اكتشفنا خطأ رقمياً نرجو ان يصحح وشكراً .

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

للتذكير او تنبيه الذكر فقط نحن نحكي عن سنة ١٩٨٩ موازنة سنة ١٩٨٩ الاصلية ما كان في مجلس نواب كان مجلس النواب محلول ولذلك صدرت بقانون مؤقت وملحقها صدر بقانون مؤقت لانه ليس هناك مجلس نواب كان محلول وهذه امور تتعلق بالصرف لمطابقة دستورها هذا

اولاً .

ثانياً لا ازمع التي استطيع الرد على كل سؤال اوده معالي القين الاستاذ حمد . وزير المالية موجود خارج في ابر طهي كنت اقنى ان يؤجل هذه الاسئلة المجددة حين حضور وزير المالية للاجابة عليها لديه اجابة كاملة

لهذا الموضوع وقد اثبتت في مجلس النواب ايضا كثير من الاسئلة طبعاً عندما يكون لسنة ١٩٨٩ نريد ان نقول ارتفاع او اختلاط سعر الصرف نحن نغطي ديون وفوائد بالعملة الاجنبية حملت قانون الملحق اضافة في عندي بعض الارقام ليس كل الارقام يمكن عندي ارقام لحد ٩٠ مليون دينار من الصرف الذي هو ١٠٤ عندي مثلاً فروق فوائد قروض داخلية وخارجية حوالي ٣٠ مليون دينار من فروق العملة وفوائد ٣٠ مليون دينار بند (١) عندي اقساط قروض التي لم يحدد ليس جميع قروضنا تم جدولتها بعضها لم يحدد عندي حوالي ١٢ مليون دينار لم تتم جدولتها عندي ٢٥ مليون دينار دعم للتصميم نتيجة اختلاف سعر العملة فتحملت او تحمل هذا الملحق ٢٥ مليون دينار قروض قونية عندي ١٧ مليون دينار للمشاريع نتيجة ارتفاع الاسعار للمتعهدين عندي فروق للاستثمار (٦) ملايين دينار وهناك عجزات لمشاريع وزارة الاشغال ٥ مليون دينار ايضا نتيجة فروق الاسعار سعر الصرف للدينار فهذه الموازنة كما ذكرت اتت اثناء عدم وجود مجلس نواب او مجلس الامة غير عامل في سنة ١٩٨٩ وكما علمت ايضا بأن هناك محاولة كانت في الموازنة الاصلية قانون الموازنة لسنة ١٩٨٩ ، ان يحفظوا العجز نوعاً ما اعتماداً على ملحق حصل بذلك ولكن هذا الذي حصل بتفويض العجز امام صندوق النقد الدولي و... الخ من اجل قروض وغيرها هذا الذي استطيع ان اجيب الاستاذ حمد عليه ما عندي شيء الصحيح شيء مخفي ابداً اتقن بهذه الاتفاقيات انه تم اطلاقه لا ادري اذا كان اطلاقه شخصي او اطلاق اللجنة القانونية فاذا كان اطلاق اللجنة المالية فنحن نستفيد هذا اذا كان شخصي اوصي باطلاق اللجنة المالية على الاتفاقيات مع القوانين التي تعرض لهذه الغاية وشكراً سيدي.

دولة رئيس المجلس
السيد كامل الشريف

يا سيدي الذي فهمته من تعليق الزميل الاستاذ امين شقير انه يريد ان يتأكد ان اقرار القانون قانون الاتفاقيات يعني اقرار الاتفاقيات نفسها وبالتالي التأكيد من تلك الاتفاقيات وهذا طبعاً مطلب وجيه لكن ما اشير اليه من قيام عراقيل وان هناك طريق اخر لا بد له شروطه وله ارتباطاته

وله اوضاعه وان الجهات المختصة تأخذ وقت طويل في دراسة هذه الاتفاقيات وبالتالي ينبغي ان لا تمرر وان تشجع على المزيد من هذه الاتفاقيات ولذلك اعتقد الحل الوسط فيها ان اللجنة توصي بأن تدرس الاتفاقيات مع القانون تعطيه وقت لانه الحقيقة لن يقع اعتراض على الاتفاقية الا اذا كان فيها شيء كبير جداً فيه ضرر واضح وهذا غير وارد لكن ايجاد هذا الضبط او هذا البريك .

دولة رئيس المجلس
السيد المقر

الاستاذ حمد الفرخان المقرر دولة الرئيس أرجو ان الفت النظر بأن الموافقة على قانون الموازنة ستكون فصلاً فصلاً الا اذا اعلى المجلس الكريم المقرر من قراءة هذه الفصول لأن القانون لسنة ١٩٨٩ انتهى وكذلك الملحق .

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرخان

معالي الاستاذ حمد شكراً قبل ان تعطي اي ملاحظة أرجو ان اوجه رجاء الى دولة رئيس المجلس ان يتسع صدره للمناقشة التفصيلية وان لا يضيق صدره بما يطرح وان لا يستعجل في رفض النقاش اذا تكررت اريد تصليح بسيط اعتقد سهر قرينة اثني مع اسلي الشديد لم اكن يوم ٣/١ مع اللجنة المالية فأرجو ان يحلف اسم حمد الفرخان من الحضور لاني في ذلك اليوم كنت في تونس وابلغت رئيس المجلس في اضطراري للسفر فحتى لا اكون مغاضباً لما قررت أرجو شطب كلمة حمد الفرخان من الحضور الذي اعتقد مجرد السهر لاني من أعضاء اللجنة موجود هناك هذا لو كان وزير المالية موجود باعتقادي لديه ٩٠٪ او ٩٥٪ للاجابة على جميع الاسئلة وشكراً.

دولة رئيس المجلس
السيد كامل الشريف

استاذ كامل الشريف من الواضح أننا نواجه موقف يعني غير عادي ان هناك حكومة وضعت موازنة وحكومة تدافع عن هذه الموازنة والمحاولة ان تعدل فيها وهذا يلزمنا ايضا من جانبنا موقف غير عادي موقف فيه قتل من المرونة فمع احترامني للدفاع السيد مقرر اللجنة لكن لم يغطي نقطة جوهرية الحقيقة الاستاذ حمد الفرخان اثار اسئلة واقعية ولها صلة مباشرة بالموضوع ويستحق ان يجاب عليها بهذه الحقيقة : كذلك يعني ليس الاجابات لو لم تحقق فائدة

كبيرة لكن امكنت ان ترسي تقليد يتبع على الاقل في المرات المقبلة في معنى المحاسبة والمشاركة وتكون قد صنعت شيئاً طبعاً الوزير ايضا ليس له حذر ان يقال الوزير جديد وقت الامور يعني قبل ان يأتي لان الوزير عادة يحمل من خلال المؤسسات من خلال بنان ومن صفات الوزير ان يعرف لماذا قرر الشيء باستطاعته يعرفها حتى لو ظهر فيه خطأ كذلك ليس اشكال لان الاخطاء يمكن ان تدخل ضمن ما نقول من ارساء قواعد صحيحة نفسه الخطأ قد يخدم احياناً يمل الصواب حتى يحقق هذه الغاية ولذلك اعتقد انه يبرر الخلل المعقول نحن نهيئ القانون الملحق بقانون الموازنة دون ان يحرم هذا في طريقة ما ان يرد في جلسة في لقاء على الاستلة التي طرحت بشكل صحيح وارقام مهما كانت فيها من نواقص ومن متاعها انا اقتراحي المحدد ان نهيئ القانون الملحق حتى لا تعطل الامور هذا هو اقتراحي مع مراعاة لما قلته ان الظرف غير عادي الذي يلزمه قدر من الموقف المتسامح الذي لا يعطل الامور لكن هذا لا يمنع من اثارة الاستلة لهدف الوصول على حقائق تم ارساء التقليد الصحيح في مراجعة هذه الحالة مستقبلاً شكراً .

دولة رئيس المجلس
السيد جمعة حماد

استاذ جمعة حماد

انا اطمئن زميلنا الغائب عن الجلسة الذي بحث فيها معالي وزير المالية الواقع ان الاستاذ حمد في اول الجلسة شحناً بهذه الاستلة وفعلاً كل واحد كان عنده مجموعة من الاستلة وبالذات عن ملحق القانون الذي جاء في آخر البنية والحقيقة في ساعات طرأ هل وزير المالية يناقش اعضاء اللجنة وبأمانة اقول انه اقمنا بهذا سواء كان على اساس الامر الواقع على اساس صرف الدخار على اساس ١٠٠٪ يعني اللجنة اقتضت تماماً ولذلك اضيف الرجاء ان المجلس يجهز هذا قناعة اللجنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس
السيد المقر

دولة السيد معالي المقر

دولة الرئيس ان اللجنة لا تدافع عن القانون او ملحق القانون ارجو ان لا يلهم ذلك ومهمتي ان ادافع عن قرار اللجنة ولا ادافع لا عن القانون الاصيل ولا عن الملحق ليست هذه وظيفتي لأجيب عن استلة معالي الاخ هذا بنافع عنه المسؤول عن وضعه وانا كل ما ارجوه وبعد ان استمعنا الى

معالي الوزير الذي واكب ثلثي السنة ١٩٨٩ الاخير وشع لنا الاسباب ورغم تقديري للتفسير الذي طرحه دولة الرئيس بأنه الدولار ارتفع كان الدولار مرتفع قبل نهاية سنة ١٩٨٨ كان واضحاً ان القروض يجب ان تكلف اكثر على كل حال لا ندخل بالتفصيل ارجو ان اعيد اذا تكرم دولة الرئيس ان يطرح اقتراح الموافقة على قرار اللجنة ومن ثم اذا رأيت ان اقرأ الفصل من القانونين معاً فسأقرأ اذا اعطى المقرر من ذلك فهو خير وأفضل .

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرخان

معالي الاستاذ حمد الفرخان .

دولة الرئيس حضرات الاخوان اشعر بأن النقاش وصل الى نهاياته وهناك اضافات اذا يمكن اضيفها إما بحكم التطلع للممارسات المستقبلية من هذه السنة شيء مما قاله مقرر اللجنة يلفت النظر وهو انه في كل سنة تقريباً هناك ملحق وانا اعرفه والكل يعرفه ولكن عادة لا يكون الملحق بقدر الاصل عادة يكون شيء طراً يضع له ملحق حتى نستفيد من هذا النقاش وعن وضع قاعدة مستقبلية وهو هدفي من كل ما اثير بالاضافة لرغبتي للاجوبة فيما بعد كما وعد دولة الرئيس عندما يأتي وزير المالية حتى نستفيد من هذا النقاش اقترح ان توضع توصية مشتركة من الاعيان والنواب مجلس الامة تضع حد لما يسمى ملحق موازنة تضع بعض خطوط عريضة بما يجهز ان يكون ملحق موازنة خطوط عريضة لها علاقة بالطوارئ لها علاقة بشيء احدث بعد الموازنة لها علاقة بالنفاق جديد يجب ان تضع حد لكيفية السماح لمجلس الوزراء لانه اذا سمحت دولة الرئيس من الواضح ان كل التجاوزات التي حدثت بالسنوات الاربع الماضية كانت بقرارات تجاوزت على الموازنة المصدقة هذه الحقيقة طالما هذا الدرس تعلمناه دعونا نضع قاعدة تمنع تصرف بالتجاوز على الميزانية الموضوعة هذه قاعدة لا اريد طرحها الان لعلكم تكلفون اللجنة القانونية واللجنة المالية ان تضع مقترح بالتعاون مع تفهيلات من مجلس الامة لوضع حد لاحتمال التجاوزات في المستقبل اضع هذا الاقتراح للاقرار شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس الوزراء

انا الواقع بدي اعلي الاستاذ حمد من الاقتراحه بالتصويب اعليه وهو نسيت ان اذكر في كلمتي بأن الحكومة ملتزمة والتزمت امام مجلس النواب ان لا يصله ملحق موازنة لتفطية نفقات تم اتفاقها ملحق الموازنة يذهب الى مجلس الامة قبل الاتفاق ويصادق مجلس الامة على قانون الملحق ومن ثم يتم الاتفاق هذا نحن تمهدنا به العام مجلس النواب ولكن ان لا يصدر ملحق موازنة على هذه الطريقة التي اذكرها كما ذكر معالي المقرر مستحيل لانه يمكن النفقات ان تقل يمكن ان تزيد يمكن الارادات تقل ويمكن ان تزيد فقابله للزيادة وقابله للنقص ولكن المهم نقطة ان الحكومة ملتزمة بان تضع مجلس الامة ملحق الموازنة باقراره ومن ثم تنفيذه وهذا بالنسبة يتماشى مع الدستور هكذا الدستور لا يجوز الاتفاق بدون قانون نحن ملتزمين بالدستور والملحق لا يأتي كقانون الا حسب الدستور مثل ما ذكر معالي الاستاذ حمد لا سمح الله نفقات طارئة بمعنى طارئة ليس الاتفاق على وزارات وموظفين لا طارئة بمعنى الطارئة ومعروف الله يبعد عنا الطوارئ جميعا المقصودة بالدستور سنتقيد بالدستور لا يحتاج الى قرار لان الدستور نص على ذلك وشكرا . معالي المقرر .

دولة رئيس المجلس
السيد المقرر

دولة الرئيس ارجو ان اذكر الاخ حمد بأن قرار اللجنة المالية بشأن موازنة سنة ١٩٩٠ قد نص بأنه لا يقبل مشروع قانون ملحق جاء الاتفاق بقتضاه وان هذا القرار صدر ايضاً عن مجلس النواب فإذا ما أتى به دولة الرئيس ان كل اتفاق جديد سيأتي في مشروع قانون السلطنة التشريعية قبل الاتفاق ومن هنا لن يكون ملحق موازنة بمعنى انه جرى الاتفاق وانتهى لا ، لتصدر موافقة السلطنة التشريعية على الامراءات الجديدة او القروض الجديدة والاتفاق الجديد المدرجة كلها في الملحق ولذلك لا حاجة للتوصية لانها قد صدرت وشكرا .

دولة رئيس المجلس
السيد بهجت العلوي

دولة السيد بهجت العلوي اعقد بأن ما ذكره رئيس الوزراء كان ونحن امام جدول اعمال وامام قرار اللجنة المالية وما سمعنا من نقاش دار حول ملحق الموازنة اعتقد انه كان وارجو التصويت على قرار اللجنة المالية بالمصادقة على مشروع هذا القانون .

دولة رئيس المجلس
السيد نجيب الرفشان

الاخوان ثنوا والنقاش طال ، استاذ نجيب الرفشان . اريد ان اعلق على نقطتين النقطة الاولى ما وعد به دولة الرئيس من انه لم يتقدم بمشروع ملحق موازنة وهذا التعهد تمهد شخصي ما دام رئيسا للوزراء ولا يلزم الوزارات التي تلحقه ينبغي ان يكون ثمة تشريع يلحق هذه الناحية حتى نطمئن الى ان الملحق الموازنة لن يوضع بعد الاتفاق اما ما ذكره دولة الرئيس فيما يتعلق بالمادة ٩٤ من الدستور النفقات الضرورية وهذه النفقات الضرورية حتى يجوز اتفاقها اذا صادفت الامة مسألة طارئة مثل كارثة يجيز مجلس الامة للوزارة ان تنفق هذا المال ومن ثم تقدم في ملحق الموازنة لكن ملاحق الموازنة ليست لهذه الضرورة لذلك هذه التي تكون محل انتقاد ، من الناحية الثانية بالنسبة لما ابداه الزميل معالي السيد حمد الفرعان طلب ابضاحات من وزير المالية وتتضمن توزيع الاستحقاق ايضا هذه ملحوظة ذكر البيانات والارقام وحدها دون بيان وقت الاستحقاق لا يعطي الصورة الواضحة ولذلك انني على طلبة الاستماع لوزير المالية مع بيان تاريخ استحقاق كل مبلغ بما هو مقرر في ملحق الموازنة وشكرا

دولة رئيس المجلس
السيد علي ابو نوار

الاستاذ علي ابو نوار الاستاذ حمد يشكر على هذه الملحوظات ويشكر على الجهد الذي بذله في هذه الدراسة المتأنية والاستئلة التي وضعها امام اللجنة القانونية وايضا معالي المقرر يشكر على ما ابداه ويشكر دولة رئيس الوزراء على الضمان الذي قطعه على نفسه ولكن اكرر ما قاله حضرة العين المحترم الاستاذ نجيب الرفشان الحكومة ليست مغلدة وهذا المجلس ليس مغلدا ولا بد من قواعد تحكم هذه القضايا في المستقبل حتى لا تفلت هذه النقاشات في كل وزارة وفي كل مناسبة اعتقد بأن الاقتراحات التي طرحها الاستاذ حمد الفرعان جديرة بالاهتمام من الناحية الدستورية لست مرجعا ولا من الناحية القانونية انا مرجع ولكن في المجلس من هم مراجع لكي يضمنوا صيغة تقبل مستقبل المسيرة التصحيحية المالية والاقتصادية في هذا البلد بما يضمن التحسن والتقدم وليس التراجع في المستقبل نحن لا نعالج حكومة معينة هي حكومة دولة السيد معشر

مجلس الاعيان

بدران هذه حكومة قطعت على نفسها عهداً وأكد رئيسها الآن انه ملتزم بذلك العهد ولكن من يدري ان آتي غداً رئيساً للوزراء وأخالف وانفق وأصرف وأقول فليحاسبني فيما بعد انتهيت فيما أريد فليحاسبني فيما بعد هل يستبعد ان يكون في أي دولة في الدنيا ودولتنا من حملتها وضع من هذا الشكل أو انه لا بد من قواعد توضع وأنا أقر الاستاذ حمد الفرغان على ما قاله .

شكراً الاستاذ محمد رسول الكيلاني .

دولة رئيس المجلس
السيد محمد رسول الكيلاني

سيدي الكريم استدعت اللجنة المالية معالي وزير المالية وتقدم معالي المقرر الدكتور خليل السالم بجميع الاسئلة التي كلفه بطرحها الاخ حمد الفرغان وكانت اجاباته معالي وزير المالية مقنعة ومبررة لمشروع ملحق قانون الموازنة لسنة ١٩٨٩ لكن هناك عتب واحد انه كان دولة ابو ناصر ما يعطي اجازة للاستاذ حمد لانه يظهر ان الاستاذ خليل السالم لم ينقل الاجرة كاملة للاستاذ حمد والا وفرر علينا مناقشة كثيرة اقترح التصويت على الملحق وانها المناقشة .

الاستاذ جعفر الشامي .

دولة رئيس المجلس
السيد جعفر الشامي

سيدي نحن نعيش في هذا البلد وقد تفضل دولة الرئيس فأوضح الامور المتعلقة بملحق الموازنة ونحن نعرف ان كل ما قاله بهذا الخصوص واقع وصحيح ايضا نشكر دولة الرئيس على انه اقر مبدأ ان يقر ملحق الموازنة دون تشريع ودون ارضاء برلمان مسبق نرجو التأكيد على هذه النقطة مع احترامنا لدولة الرئيس لكن كما ذكر الاخوان حكومة دولة الرئيس ليست مخلفة نرجو ان يكون هذا مبدأ تشريعياً مقرر ومعمولاً به وأؤيد التصويت على القرار .

دولة رئيس الوزراء

دولة رئيس المجلس
دولة رئيس الوزراء

اخواني انا لم أقرر المبدأ الدستوري انا ملتزم بالدستور وليس بقرار ملتزم بالدستور الذي هو اقرب من القرار لانه المادة ١١٥ تقول وما يخص أي جزء من اموال الخزانة العامة ولا ينفق لأي غرض مهما كان قوته الا بقانون انتهى هذا هو القرار المرجو تريد ان تقرره هذا هو الدستور الذي هو ملزم أكثر من القرار انا اتعهد بالدستور وأت المادة (٩٤) مادة

(١١٥) قالت قانون لا ينطق الا بقانون ليس انلقناه ونستمره بقانون واضحة جداً ، لا يخصص حتى التخصيص أي جزء من اموال الخزانة العامة ولا ينطق لأي غرض مهما كان لا ينطق الا بقانون اذا واضحه . المادة (٩٤) قالت في حالة مجلس الامة غير متعقد او منحل في كلا الحالتين غير متعقد او منحل يحق لمجلس الوزراء موافقة الملك ان يضع قوانين مؤقتة في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتل الأخير . او تستدعي نلقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ايضا الزم الدستور الحكومة في حالة اذا كان المجلس منحل او غير متعقد فهذه نلقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل طارئة يعني نتيجة حادث طبيعي نتيجة كارثة طبيعية فقط لا تقبل التأجيل وهذه خاضعة لتقديرات المجلس في القانون المؤقت انه هذه كانت ممكن ان تؤجل ان نحاسب عليها الحكومة مجلس الامة يحاسب وكان يمكن تأجيلها فأى اصدار لقانون مؤقت بهذا الشكل المعروض لدى المجلس الكريم في حالة شيء غير دستوري اصل انا لهذا الحد وهناك قرار رقم واحد يمكن سنة (٥٤) او (٥٣) للمجلس العالي لتفسير الدستور يقول فيه بذلك واذا سمحتم ترجعوا الى المجموعة الثقاني المعامي الجزء الاول وشكراً .

استاذ حمد

دولة رئيس المجلس
السيد حمد الفرغان

الاجابة التي تفضل بها دولة رئيس الوزراء فتفتح باب جديد للمهم المشترك وتلقي ضوء جديد على ملحق الموازنة ملحق الموازنة وضع في سنة ١٩٨٩ في شهر (١١) ليس هناك شيء طارئ في شهر (١١) لتصديق نلقات انقلت في شهر ٦ ، ٥ ، ٤ ، ٣ ، كان المجلس النهائي قد انقضت لا يجوز اذا ان يصدر الملحق بقانون مؤقت ، ملحق الموازنة الان معروض علينا للتصديق الان في شهر (١١) عندما كان المجلس النهائي منتخبة ليس فيه بند واحد كانت مستعجلة في شهر (١١) اعتقد لذلك ان هذا الملحق كما وصفه دولة الرئيس غير دستوري .

يا سيدي الامر أصبحت واضحة والحكم فيها الدستور اذا الان تأتي للقانونين قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٨٩ وهل يعلى المجلس الكريم من معالي المقرر من الثلاثة ؟

الجميع
دولة رئيس المجلس
موافقون
إذا هل يوافق المجلس الكريم على قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ لما جاء من اللجنة ؟ رجاء رفع الايدي .
الجميع
موافقون
(وهذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩)

قانون مؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩
قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩

المادة (١) يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩) ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٩/١/١ .

المادة (٢) تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٣١ بما يلي :-

النفقات (دينار)	الإيرادات (دينار)	
٩٣٢٣٨٦٠٠٠	٨١٠١٥٥٠٠٠	أ- الباب الاول
١٠٣٠٠٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠٠٠٠	ب- الباب الثاني
١٠٣٥٣٨٦٠٠٠	٩١٣١٥٥٠٠٠	المجموع

المادة (٣) يغطي العجز في الباب الاول وقدره (١٢٢٢٣١٠٠٠) دينار من التفرع في النفقات والتحسن في الإيرادات ومن القروض الداخلية والخارجية .

المادة (٤) أ- تخصص الإيرادات المبنية في الباب الاول لتغطية نفقات الباب الاول .
ب- تخصص الإيرادات المبنية في الباب الثاني لتغطية نفقات الباب الثاني .
ج- تودع المساعدات المالية العربية المخصصة لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية في الصندوق المؤسس لهذه الغاية ويجري الاتفاق منه بقرار من مجلس الوزراء .

المادة (٥) مع مراعاة احكام المادة (٤) من هذا الصندوق :-

أ- يتم الاتفاق من المخصصات المرسدة في هذا القانون بناء على اوامر مالية عامة او خاصة ويجوز حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .
ب- يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .
ج- اذا انيط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة او دائرة ما بوزارة او دائرة اخرى، تنقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة او الدائرة الثانية .
د- لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغير الاغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .
هـ- لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الرأسمالية الواردة في الاوامر المالية الا بموافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٦) أ- يتم الاتفاق من مخصصات اغائة النازحين المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية .

ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرسدة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٧) لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى فصل آخر الا بقانون .

المادة (٨) أ- يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

ب- لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والاجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .

ج- مع مراعاة احكام الفقرتين (أ) ، (ب) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج اخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند اخر في الفصل نفسه بموافقة وزير

مجلس الاعيان

المالية / الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة .

د- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب مخصصات اجور العمال المرصودة في المادة (١٠٤) من المجموعة (١٠٠) في جميع فصول النفقات الجارية .

هـ- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

المادة (٩) تنتهي اعمال الموظفين الذين يمينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تنفيذ تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .

المادة (١٠) على الرغم مما ورد في اي قانون او اي نظام اخر يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة والوظائف يعقود واسماء هذه الوظائف ودرجاتها او رواتبها ويستثنى من ذلك وظائف المؤسسات الحكومية ذات الانظمة الخاصة وموظفيها ووظائف السلك الدبلوماسي والوظائف المحلية في السفارات والقنصليات الارمنية خارج المملكة ، حيث يتم تحديد تشكيلات وظائفها بموجب احكام الانظمة الخاصة بها .

المادة (١١) تعتبر جداول الايرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءا لا يتجزأ منه .

المادة (١٢) رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٤/٢/١٩٩٠ ميلادية .

جدول رقم (١)
اجمالي الإيرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٨٩

رقم	الفصل	عنوانه	بالآلاف دينار	
			الإيرادات	إيضاحات
			المقدرة ١٩٨٩	
		الباب الأول		
		الإيرادات المحلية		
١-		الضرائب على الدخل والارباح	٦٠٠٠٠	
٢-		الضرائب الجمركية	١٥٥٠٠	
٣-		الضرائب الاخرى	٤٧٠٠٠	
٤-		الرخص	٣٥٠٠٠	
٥-		الرسوم	٥٤٥٠٠	
٦-		البرق والهاتف	٥٨٠٠٠	
٧-		العوائد والارباح	٣٠٠٠٠	
٨-		الفوائد المستردة	٧٢٠٠٠	
٩-		الإيرادات المختلفة	٨٦٠٠٠	
		مجموع الإيرادات المحلية	٥٤٧٥٠٠	
١٠-		المساعدات المالية	٢٢٥٠٠٠	
١١-		القروض المستردة	٣٧٦٥٥	
		(١) مجموع إيرادات الباب الأول	٨١٠١٥٥	
		الباب الثاني		
١٢-		القروض والمساعدات الاقتصادية والبنية	١٠٣٠٠٠٠	
		(٢) مجموع إيرادات الباب الثاني	١٠٣٠٠٠٠	
		اجمالي الإيرادات	٩١٣١٥٥	

هكذا في الأصل

مجلس الاعيان

جدول رقم (٧)
اجمالي النفقات للسنة المالية ١٩٨٩

(بالالف دينار)

الخدمات	رقم	مخرجه	الباب الاول		مجموع	مجموع	الخدمات
			الرأسمالية	الاجارية			
١- الديوان الملكي الهاشمي	٦١٢٠	٦١٢٠	...	الادارة العامة
٢- مجلس الامة	٨١٨	٨١٨	...	
٣- مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٩١	٦٩١	...	
٤- ديوان المحاسبة	٧٠٣	٧٠٣	...	
٥- ديوان الخدمة المدنية	٣٠٦	٣٠٦	...	
١١- وزارة الدفاع	٢٠٤٠٠٠	٢٠٤٠٠٠	...	الدفاع
١٢- المركز الجغرافي الملكي الاردني	٨٩٠	٨٩٠	...	الامن والنظام الداخلي
٢١- وزارة الداخلية	١٤٥٤	١٤٥٤	...	
٢٢- وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	٢٠٠	٢٠٠	...	
٢٣- وزارة الداخلية / الامن العام	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠	...	
٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٤٠٠	٤٠٠	...	
٢٥- وزارة العدل	٢٤٣	٢٤٣	...	
٢٦- دائرة قاضي الشفاء	١١٠٢	١١٠٢	...	
٣٦- وزارة الخارجية	٦٧٥٠	٦٧٥٠	...	الشؤون الدولية
٣٧- وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٩٠	٢٩٠	...	
٤١- وزارة المالية	٢٤١٣٥٦	٢٤١٣٥٦	...	الادارة المالية
٤٢- وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	١٣٠	١٣٠	...	
٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك	٢٥٥٣	٢٥٥٣	...	
٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	١٩٩٦	١٩٩٦	...	
٤٥- وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢١٤٨	٢١٤٨	...	
٤٦- وزارة المالية / دائرة اللزائم العامة	١٠٠٠	١٠٠٠	...	
خدمات التنمية الاقتصادية ٥١- وزارة الصناعة والتجارة	٨٨٢	٨٨٢	...	
٥٢- وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٦٧٢	٦٧٢	...	
٥٣- وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٥٩٤	٥٩٤	...	
٥٤- وزارة السياحة	٩٣٤	٩٣٤	...	
٥٥- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٢٢٧	١٢٢٧	...	
٥٦- وزارة الطاقة والوقود المعدنية	١٨٧	١٨٧	...	
٥٧- وزارة الطاقة والوقود المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	٩٠٨٣	٩٠٨٣	...	
٥٨- وزارة الاغذية العامة والسكان	٢٨٥٦	٢٨٥٦	...	
٥٩- وزارة الاغذية العامة والسكان / دائرة المطابخ المركزية	٥٩	٥٩	...	
٦٠- وزارة الاغذية العامة والسكان / دائرة التطوير الحضري	٣٩٨	٣٩٨	...	
٦١- وزارة الزراعة	٥٣٧٥	٥٣٧٥	...	

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية.

تابع جدول رقم (٢)
اجمالي النفقات للسنة المالية ١٩٨٩

الخدمات	رقم	مخرجه	الباب الاول		مجموع	مجموع	الخدمات
			الرأسمالية	الاجارية			
٦٢- وزارة الزراعة / مؤسسة التصديق الزراعي	٢٦٦	٢٦٦	...	الخدمات الاجتماعية
٦٣- وزارة المياه والري	٢٠	٢٠	...	
٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٣٤٢١	٣٤٢١	...	
٦٥- وزارة الصناعات	٩٤٦	٩٤٦	...	
٧١- وزارة التربية والتعليم	٨٧٠٠	٨٧٠٠	...	
٧٢- وزارة التعليم العالي	٨٩٠٠	٨٩٠٠	...	
٧٣- وزارة الصحة	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	...	
٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية	٢٥٧٤	٢٥٧٤	...	
٧٥- وزارة العمل	٥٦٠	٥٦٠	...	
٨١- وزارة الاعلام	٩٢٠	٩٢٠	...	الخدمات الثقافية
٨٢- وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٨٢٨٢	٨٢٨٢	...	
٨٣- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	٤٦٠	٤٦٠	...	
٨٤- وزارة الشباب	١٢٢٠	١٢٢٠	...	
٨٥- وزارة الثقافة والفنون	٨٥٤	٨٥٤	...	
٨٦- وزارة الثقافة والفنون / مديرية المكتبات والوثائق الوطنية	٩٥	٩٥	...	
٨٧- وزارة الثقافة والفنون / دائرة الآثار العامة	٥١٣	٥١٣	...	
خدمات المواصلات والنقل ٩١- وزارة النقل والاتصالات	١٥٠	١٥٠	...	
٩٢- وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتلغراف البريدي	٤٧٣٢	٤٧٣٢	...	
٩٣- وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية	١٠٢٧٥	١٠٢٧٥	...	
٩٤- وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٥٢٢٠	٥٢٢٠	...	
٩٥- وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية	٦٨٤	٦٨٤	...	
المجموع	١٦٨٩٠٧	١٦٨٩٠٧	...	

مجلس الجلسة الثامنة من الدورة العاشرة الأولى المنعقدة يوم الأربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٤/٣/١٩٩٠ ميلادية .

جدول رقم (٤)
مقارنة الأيرادات

بالالف دینار

رقم	العنوان	إعادة تقدير	إعادة تقدير	الأيرادات المقدرة
١	الباب الأول الإيرادات المحلية	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
١-١	الضرائب على الدخل والأرباح	٤٥٣٠٠	٤٤٨٠٠	٦٠٠٠٠
١-٢	الضرائب الجمركية	١٦٦٨٠٠	١٧٧٠٠٠	١٥٥٠٠٠
١-٣	الضرائب الأخرى	٣٠٢٠٠	٣٥٤٠٠	٤٧٠٠٠
١-٤	الرخص	٣٢٩٠٠	٣٥٥٦٠	٣٥٠٠٠
١-٥	الرسوم	٥٠٣٠٠	٤٧٠٠٠	٥٤٥٠٠
١-٦	البرق والهيدرو والكهرباء	٤١٧٠٠	٥١٠٠٠	٥٨٠٠٠
١-٧	العوائد والأرباح	٢٤١٠٠	٢٤٠٠٠	٣٠٠٠٠
١-٨	الفوائد المستعدة	١٢٩٠٠	١٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
١-٩	الإيرادات المختلفة	١٢٧١٠٠	١١٤٤٠٠	٨٦٠٠٠
١٠	مجموع الإيرادات المحلية	٥٣١٣٠٠	٥٤١١٦٠	٥٤٧٥٠٠
١١	المساعدات المالية	١٢٧٢٠٠	١٦٤٠٠٠	٢٢٥٠٠٠
١٢	القروض المستعدة	١٧٧٠٠	٢٣٠٠٠	٣٧٦٥٥
١٣	مجموع إيرادات الباب الأول	٦٧٦٢٠٠	٧٢٨١٦٠	٨١٠١٥٥
١٤	الباب الثاني	٧٧٦١٥	٩٠٧٧٢	١٠٣٠٠٠
١٥	القروض والمساعدات الاقتصادية والفنية	٧٧٦١٥	٩٠٧٧٢	١٠٣٠٠٠
١٦	مجموع إيرادات الباب الثاني	٧٧٦١٥	٩٠٧٧٢	١٠٣٠٠٠
١٧	إجمالي الإيرادات	٧٥٣٨١٥	٨١٨٤٣٢	٩١٣٩٥٥

خلاصة المرازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩
جولدي رقم (٣)

(بالا فقه دینار)

[illegible]

مجلس الاعيان

جدول رقم (٥)
مقارنة التلقات الجارية

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	المقدّر	اعادة التقدير	المقدّر	اعادة التقدير	المقدّر	اعادة التقدير
١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨
١-١	الديوان الملكي الهاشمي	٥٤٠٠	٥٢٦٦	٦١٨٠	٦٠٨٥	٦١٢٠	٦١٢٠
٢-٢	مجلس الامة	١٠٣٦	٨٨٧	١٠٥٠	٨٢٥	٨١٨	٨١٨
٣-٣	مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٠٦	٦٠٤	٦٥٢	٦٨٧	٦٩١	٦٩١
٤-٤	ديوان المحاسبة	٦٣٧	٦٠١	٦٨٢	٦٧٢	٧٠٣	٧٠٣
٥-٥	ديوان الخدمة المدنية	٢٨٧	٢٤١	٣١١	٣٠٩	٣٠٦	٣٠٦
١١-١١	وزارة الدفاع	٢٠٩٠٠	٢٠٩٠٠	٢٠٩٠٠	٢٠٩٠٠	٢٠٩٠٠	٢٠٩٠٠
١٢-١٢	المركز الجغرافي الملكي الاردني
٢١-٢١	وزارة الداخلية	١٢٤٥	١٢٠٦	١٤٠٧	١٣٥٣	١٤٥٤	١٤٥٤
٢٢-٢٢	وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية والجوازات	١٦٠٦	١٤٩٩	١٧٩٣	١٥٩٢	٢٠٠٠	٢٠٠٠
٢٣-٢٣	وزارة الداخلية / الامن العام	٤٠١١٠	٤٠١١٠	٤٣٠٠٠	٤٣٠٠٠	٤٣٥٢٠	٤٣٥٢٠
٢٤-٢٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	٣٧٤٠	٣٧٤٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٢٥-٢٥	وزارة العدل	٢٩٤٢	٢٨٣٣	٣١٦٠	٣٠٠٦	٣٤٣٠	٣٤٣٠
٢٦-٢٦	دائرة قاضي القضاة	٩٨١	٩٦١	١٠٥١	١٠٢٣	١١٠٢	١١٠٢
٢١-٢١	وزارة الخارجية	٦١٧٥	٥٨٧٣	٦٤٠٠	٦٣٠٥	٦٧٥٠	٦٧٥٠
٢٢-٢٢	وزارة الخارجية / دائرة الشؤون الفلسطينية	٢٨٨	٢٦٧	٢٩٤	٢٨٤	٢٩٠	٢٩٠
٤١-٤١	وزارة المالية	١٧٠٣٧٦	١٧٠٢٣٧	٢١٠٦٤٥	٢٠٧١٩٦	٢٤١٣٥٦	٢٤١٣٥٦
٤٢-٤٢	وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	١٣٥	١٢٦	١٤٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
٤٢-٤٢	وزارة المالية / دائرة الجمارك	٢٥٢٠	٢٢٤٧	٢٥١٥	٢٤١٠	٢٥٥٣	٢٥٥٣
٤٤-٤٤	وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل	١٨٩٩	١٨٦٠	٢٠٩١	٢٠٧٦	١٩٩٦	١٩٩٦
٤٥-٤٥	وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢٠٠٠	١٩١٨٠	٢١٥٠	٢٠٦٦	٢١٤٨	٢١٤٨
٤٦-٤٦	وزارة المالية / دائرة المزامم العامة	٨٧٢	٧٨١	١١٥٧	١٠١٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٥١-٥١	وزارة الصناعة والتجارة	٦٠٨	٨٤٤	٩١٥	٩١٢	٨٨٢	٨٨٢
٥٢-٥٢	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	٦٣٩	٦٠٦	٦٥٩	٦٤٨	٦٧٢	٦٧٢
٥٢-٥٢	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٥٥٣	٥٦٦	٦٥٤	٥٨٣	٥٩٤	٥٩٤
٥٤-٥٤	وزارة السياحة	٦٢٨	٥٧٨	٦٣٥	٦٢٤	٦٣٤	٦٣٤
٥٥-٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٠٤٩	٩٩٧	١١١٠	١١٠٧	١٢٢٧	١٢٢٧
٥٦-٥٦	وزارة الطاقة والوقود المعدنية	١٩٩	١٧٠	٢١٠	١٩٠	١٨٧	١٨٧
٥٧-٥٧	وزارة الطاقة والوقود المعدنية / سلطة المصادر الطبيعية	١٢٨٠	١٢٦١	١٤٥٧	١٣٦٩	١٤٧٣	١٤٧٣
٥٨-٥٨	وزارة الاشغال العامة والاسكان	٢٩٦٤	٢٧٦٨	٣٠٠٠	٢٨٢٢	٢٨٥٦	٢٨٥٦

مجلس الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المنعقدة يوم الاربعاء (١٧) شباط ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٨٩/٣/١٤ ميلادية.

رقم	الفصل	المقدّر	اعادة التقدير	المقدّر	اعادة التقدير	المقدّر	اعادة التقدير
١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨
٥٩-٥٩	وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة المطارات المركزية	٥٣
٦٠-٦٠	وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة التطوير الحضري	٤٥٢	٤٢٨	٤٤٢	٤٤٢	٣٩٨	٣٩٨
٦١-٦١	وزارة الزراعة	٥١١٢	٥١١٢	٥٠٩	٥٠٩	٥٣٧٥	٥٣٧٥
٦٢-٦٢	وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي	٢٠٧	١٣٩	٢٠٧	٢٠٧	٢٦٦	٢٦٦
٦٣-٦٣	وزارة المياه والري	٢٠	٢٠
٦٣-٦٣	وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	٣٦٩٤	٣٤٧٩	٣٦٥٠	٣٦٩٤	٣٤٧١	٣٤٧١
٦٣-٦٣	وزارة التعليم	٩٠٥	٧٩٩	٩٠٠	٩٣٤	٩٤٦	٩٤٦
٦٣-٦٣	وزارة التربية والتعليم	٧٣٦٢٥	٧٣٦٢٥	٧٠٦٤٧	٧٠٦٤٧	٨٢٠٠٠	٨٢٠٠٠
٦٣-٦٣	وزارة التعليم العالي	٦٩٩١	٦٦٤٧	٨١٠٠	٨٠٨١	٨٩٠٠	٨٩٠٠
٦٣-٦٣	وزارة الصحة	٢٧٥٩٥	٢٤٣٣	٢٥٧٧	٢٥٧٧	٢٧٧٠٠	٢٧٧٠٠
٦٣-٦٣	وزارة التنمية الاجتماعية	٢٤٩٩	٢٤٩٩	٢٤٩٩	٢٤٩٩	٢٥٧٤	٢٥٧٤
٦٣-٦٣	وزارة العمل	٥٠٩	٤١١	٤١١	٤١١	٥٦٠	٥٦٠
٦٣-٦٣	وزارة الاعلام	٨٤٨	٨٠٨	٨٠٨	٨٠٨	٩٢٠	٩٢٠
٦٣-٦٣	وزارة الاعلام / مؤسسة الامانة والاعلام	٦٦٥٢	٦٤٥٦	٦٤٥٦	٦٤٥٦	٨٢٨٢	٨٢٨٢
٦٣-٦٣	وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	٤٢٠	٣٩٨	٣٩٨	٣٩٨	٤٦٠	٤٦٠
٦٣-٦٣	وزارة الشباب	١١٤٤	١٠٢٣	١٠٢٣	١٠٢٣	١٢٢٠	١٢٢٠
٦٣-٦٣	وزارة الثقافة والفنون القومية	٢٢٠	٢١٧	٢١٧	٢١٧	٨٥٤	٨٥٤
٦٣-٦٣	وزارة الثقافة والفنون القومية / مديرية المكتبات والوثائق الوطنية	٨٥٠	٧٨	٧٨	٧٨	٩٥	٩٥
٦٣-٦٣	وزارة الثقافة والفنون القومية / دائرة الفنون العامة	٤٦٦	٤٤٢	٤٤٢	٤٤٢	٥١٣	٥١٣
٦٣-٦٣	وزارة النقل والاتصالات	١٤٧	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٤٠	١٤٠
٦٣-٦٣	وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للهجرة والفرقعة البريدي	٣٩٨٧	٣٩٠٤	٣٩٠٤	٣٩٠٤	٤٧٢٢	٤٧٢٢
٦٣-٦٣	وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات العامة	٨٩٨١	٨٩١٧	٨٩١٧	٨٩١٧	١٠٢٧٥	١٠٢٧٥
٦٣-٦٣	وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٥٧٩٠	٥٤٦٤	٥٤٦٤	٥٤٦٤	٥٢٢٠	٥٢٢٠
٦٣-٦٣	وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية	٦١٠٠	٥٥٩	٥٥٩	٥٥٩	٦٨٤	٦٨٤
٦٣-٦٣	المجموع	٦١١٢٠٥	٦٠٢٤٧٢	٦٠٢٤٧٢	٦٠٢٤٧٢	٦٨٨٩٠٧	٦٨٨٩٠٧

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

جدول رقم (٦)
مقارنة النفقات الرأسمالية

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	مقدر	اعادة تقدير	مقدر	اعادة تقدير	مقدر	اعادة تقدير
	عنوانه	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٩
٤	ديوان المحاسبة	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
١٢	المركز الجغرافي الملكي الاردني	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
٢١	وزارة الداخلية	٤٧٩	٣٠٠	٣٤٠	٣٤٠	٩٥	٩٥
٢٢	دائرة الداخلية / دائرة الاحرام الدينية والجوازات	٢١٣	١٣٩	١٩٠	٧٠	٢٥	٢٥
٢٢	وزارة الداخلية / الامن العام	٧٧٤٣	٧٤٨٠	٦٧٥٧	٦٧٥٧	٥٥٧١	٥٥٧١
٢٤	وزارة الداخلية / الدفاع المدني	١٢٠٠	١٢٠٠	١١٣٠	١١٣٠	٤٥٠	٤٥٠
٢٥	وزارة العدل	٣٩٠	٢٦٥	٣٢٥	٢٩٥	١٤٠	١٤٠
٢٦	دائرة قاضي القضاة	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٧٥	٧٥
٣١	وزارة الخارجية	١٥٠٠	١٣٢٨	١١٩٠	٣٠٥	٢٠٢٥	٢٠٢٥
٤١	وزارة المالية	٢٠٥١٠	١٧٧٩٧	٢١٩٩١٧	٢٠٩٣٣	١٨٣٣٤٩	١٨٣٣٤٩
٤٣	وزارة المالية / دائرة الجمارك	٩٠٠	٥٧٦	١٢٥٠	٨٠٠	٥٣٣	٥٣٣
٤٤	دائرة مالية / دائرة خريبة الدخل	٩٧	٩٧	٨٠	٢٨	٧٠	٧٠
٤٥	دائرة المالية / دائرة الاراضي والمساكن	٢٣٠	١٥٩	٢٥٠	٢٥٠	١٧٦	١٧٦
٥١	وزارة الصناعة والتجارة	٤٦٠	٣١٠	٥٠٠	٢٨٠	٣٣٥	٣٣٥
٥٢	وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	١٥١٩٥٣	٨٨١٤٣	١٣٥٥٢	٩١١٢٢	٨٣٠٠٠	٨٣٠٠٠
٥٢	وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٥٣٥	٥٢٧	٨٠٠	٤١٤	٣١٥	٣١٥
٥٤	وزارة السياحة	٢٥٠	١١٠	١٨٠	١٢٤	٩٤	٩٤
٥٥	وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	٩٢٣	٥٢٧	٧٠٠	٥٥٦	٢٧٠	٢٧٠
٥٧	دائرة الطاقة والوقود المنيرة	١١٠٠٠	١٠٧٨٦	١٣٥٠٠	١٠٨٢٠	٩٠٩٠	٩٠٩٠
٥٨	سلطة المصادر الطبيعية	٣١٢٦٣	٢٩٠٠٠	٢٨٧٥٠	٢٨٧٥٠	٢٧٠٥٧	٢٧٠٥٧
٦١	وزارة الزراعة	٢٤٧٤	٢٤٥٠	٢٨٠٠	٢٥٠٠	١٥٠٠	١٥٠٠
٦٤	دائرة المياه / سلطة وادي الاردن	٢٢٨٦٨	١٥٥٢٢	١٩٥٠٠	٥٣٣٣	١٣١٠٠	١٣١٠٠

مجلس البعثة الثامنة من الدورة العادية الاولى للفترة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هـ الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

(بالآلاف دينار)

رقم	الفصل	مقدر	اعادة تقدير	مقدر	اعادة تقدير	مقدر	اعادة تقدير
	عنوانه	١٩٨٧	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٨٩
٦٥	وزارة التعمير	٨٠	٠٠٠	٥٠	٥٠	٣٨٧	٣٨٧
٧١	وزارة التربية والتعليم	٦٢٥٠	٥٨٠٦	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٢٣٠	٤٢٣٠
٧٢	وزارة التعليم العالي	٥٠٠	٢٩٧	٧٧٥	٦٤٥	٤٥٠	٤٥٠
٧٣	وزارة الصحة	٤٨٢٥	٣٢١٢	٥١٠٠	٤٩٠٠	٢٢٥٠	٢٢٥٠
٧٤	وزارة التنمية الاجتماعية	٦٠	٣٥٠	١٣٤	٩٠	٦٦	٦٦
٧٥	وزارة العمل	٠٠٠	٠٠٠	١٦	١٦	٩	٩
٨٢	وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٢٥٠٠	٢٤٠٦	٢٢٠٠	١٧٢٤	١٢١٥	١٢١٥
٨٣	وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية	٨٣	٦٤	٥٢	٥٢	٠٠٠	٠٠٠
٨٤	وزارة الشباب	١٠٠٠	٥٧٣	٧٤٠	٧٤٠	٥٤٠	٥٤٠
٨٧	وزارة الثقافة والتراث	٤٨٨	٤٨٨	٥٠٠	٤٤٥	٣١٥	٣١٥
٩١	القومي / دائرة الآثار العامة	٣٠٠٠	٢٩٩٠	٤٢٠٠	٤١٣٥	٣٣٠	٣٣٠
٩١	وزارة النقل والاتصالات	٠	٠	٢٧٠	١٣٢	١٣٠	١٣٠
٩٢	وزارة النقل والاتصالات / المؤسسة العامة للبريد والتلغراف البريدي	٥٦٠	٣٩٥	٢٧٠	١٣٢	١٣٠	١٣٠
٩٣	وزارة النقل والاتصالات / مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية	٦٦٠٠	٥٨٨٢	٥٥٠٠	٤٠٨٣	٤٥٠٠	٤٥٠٠
٩٤	وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	٣٥٠٠	٢٦٢٢	٣٧٠٠	١٥١٠	٤٥٠٠	٤٥٠٠
٩٥	وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية	٩٤	٤٩	٢٧١	٢١٦	٢٠٠	٢٠٠
	المجموع	٤٦٨٨٢٣	٣٦١٦٦٥	٤٦٢٢٦٩	٣٨٤٥٩٥	٣٤٦٤٧٩	٣٤٦٤٧٩

السيد المقرر

دولة رئيس المجلس

الجميع

٢- مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة رقم (٣) للسنة الحالية ١٩٨٩
هل يوافق المجلس الكريم القانون الملحق بقانون الموازنة العامة لسنة ١٩٨٩ كما جاء من اللجنة ..

موافقون
وهذا هو نص مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩ .

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٨٩
قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩

المادة (١) : يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون المؤقت رقم (٣) لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة (٢) أ- يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجداول فصول الايرادات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٩.٤٥٥.٠٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) - وجداول فصول الايرادات الملحقه بهذا القانون .

ب- يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجداول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٠.٤٤٥.٣٥٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجداول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة (٣) : يضاف الى العجز الوارد في المادة (٣) من القانون الاصلي مبلغ (١٣٩٩٨٥٠٠) دينار .

المادة (٤) : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

جدول رقم (١)
اجمالي الايرادات المقدرة للسنة المالية ١٩٨٩ .

بالآلاف دينار

رقم	الفصل عنوانه	الايرادات المقدرة ١٩٨٩	ايضاحات
	الباب الاول الايرادات المحلية		
-١	الضرائب على الدخل والارباح	٦٠٠٠ *	
-٢	الضرائب الجمركية	١٦٠٠٠	
-٣	الضرائب الاخرى	(١٨٠٠)	
-٤	الرخص	٠٠٠	
-٥	الرسوم	١١٧٠	
-٦	البرق والهاتف	٦٢٠	
-٧	العوائد والارباح	٥٠٠٠	
-٨	الفوائد المستردة	٠٠٠	
-٩	الايرادات المختلفة	٢٢١٢٠	
	مجموع الايرادات المحلية	٤٢١١٠	
-١٠	المساعدات المالية	٣٠٠٠٠	
-١١	القسط القروض المستردة	٢٣٤٥	
	(١) مجموع ايرادات الباب الاول	٧٤٤٥٥	
	الباب الثاني		
-١٢	القروض والمساعدات الاقتصادية والائتمانية	١٦٠٠٠	
	مجموع ايرادات الباب الثاني	١٦٠٠٠	
	اجمالي الايرادات	٩٠.٤٥٥	

* بين قوسين تعني نقص

مجلس الاعيان

جدول رقم (٧)

اجمالي النفقات للحق الموازنة للسنة المالية ١٩٨٩

رقم	الفصل	الوزارة / الدائرة	الباب الاول			الباب الثاني	المجموع
			الجارية	الثابتة	عادية		
						الرأسمالية	الكلي
١-		الديوان الملكي الهاشمي	١٣٥٩٠٠٠	١٣٥٩٠٠٠
٤-		ديوان المحاسبة	٩٧٥٠٠	٩٧٥٠٠
٢١-		وزارة الداخلية	٨٠٠٠	...	٤٠٠٠	...	٤٨٠٠٠
٢٣-		وزارة الداخلية / الامن العام	١٢٥٠٠٠	...	١٢٥٠٠٠٠
٣١-		وزارة الخارجية	١٢٥٧٠٠٠	١٢٥٧٠٠٠
٤١-		وزارة المالية	٥٧٣٢٢٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠	١١٨٧٢٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	٧٨١٩٤٠٠٠
٤٢-		وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة	٨٠٠٠	٨٠٠٠
٤٥-		وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠
٥١-		وزارة الصناعة والتجارة	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
٥٢-		وزارة التخطيط / المجلس القومي للتخطيط	١٢٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠٠
٥٣-		وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات العامة	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٥٥-		وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٠٠٠	١٠٠٠
٥٧-		وزارة الطاقة والثروة المعدنية /سلطة المصادر الطبيعية	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
٥٨-		وزارة الاعمال العامة والاسكان	...	٣٧٢٢٠٠٠	٣٧٢٢٠٠٠
٦٤-		وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن	١١٨٠٠٠	١١٨٠٠٠
٧١-		وزارة التربية والتعليم	٦٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
٧٢-		وزارة التعليم العالي	٣٧٠٠٠٠٠	٣٧٠٠٠٠٠
٧٣-		وزارة الصحة	١٣٢٩٠٠٠	١٣٢٩٠٠٠
٧٤-		وزارة التنمية الاجتماعية	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٧٥-		وزارة العمل	٥٠٠٠	٥٠٠٠
٨٢-		وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون	٥٩٠٠٠	٥٩٠٠٠
٩٤-		وزارة النقل والاتصالات / سلطة الطيران المدني	...	٢٤٥٠٠٠٠	٢٤٥٠٠٠٠
٩٥-		وزارة النقل والاتصالات / دائرة الارصاد الجوية	٥٠٠٠	٥٠٠٠
المجموع			٦٨٠١٨٥٠٠	٧٣١٢٠٠٠	١٣٣١٢٢٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠	١٠٤٥٣٥٠٠٠

دولة رئيس المجلس

السيد امين شقير

السيد الامين العام

محضر الجلسة الثامنة من الدورة العادية الاولى المتعددة يوم الاربعاء (١٧) شعبان ١٤١٠ هجرية الموافق ١٩٩٠/٣/١٤ ميلادية .

شكراً لكم والان قبل ان نختم الجلسة وصلني رجاء من الاستاذ امين شقير ليتكلم في موضوع تفضل .

سيدي الرئيس الاخوة الزملاء ، طالعنا الاذاعات صباح اليوم بما صرح به شميمه CHEEMEEH وزير الدفاع الاميركي عند لقائه امس بممثلي الجماعات الصهيونية في الولايات المتحدة الاميركية متعهداً لهم باسم حكومة الولايات المتحدة بتسمية دولة الصهاينة نظاماً متطوراً جداً للدفاع الجوي يستهدف توفير حماية لاسرائيل ضد ما يفترض انه صواريخ حاملة لرؤوس نووية او صواريخ بلاستيكية يمكن ان تطورها اقطار المنطقة المحيطة باسرائيل تسليم اسرائيل وبشكل فوري عشرة طائرات مروحية هجومية كذلك عشرة طائرات F16 او اف ١٦ متطورة كجزء من صفقة متكاملة هذا الموقف تعلنه الولايات المتحدة يأتي وكأنه الرعاية التي تفرضها اسرائيل على الولايات المتحدة مقابل ما صرح به الرئيس الاميركي من معارضة بلاده بتوطين اليهود السوفييت في بيت المقدس . سيدي الرئيس الولايات المتحدة لن يكتفيها كل ما فعلته بعد اربعين عاما من تسليم اسرائيل مجانا ودعمها لها ماليا والتزام جانبها وحمايتها في المؤسسات الدولية والعالمية وتوفير كل ما يمكنها من متابعة عدوانها على الشعب العربي الفلسطيني والاقطار العربية المجاورة للفلسطين كما لم يكلها ان فرضت تعتيم على كل فعاليات اسرائيل النووية ومحاولت مسؤولياتها الدولية وسكنت على عدوانها المستمر طوال اربعين عاما ان الموقف الاميركي ما زال يتجاهل مصالح العرب وحقوقهم وسيادتهم ومن حق العرب ان يواجهوا الولايات المتحدة بنفس الروح السلبية التي تعبر عنها سياسات الولايات المتحدة الاميركية تجاه العرب التي ادعوا الحكومة الاردنية ان تتبنى موقفاً حازماً يستهدف وضع هذه الاجراءات التي اعلن عنها وزير الدفاع الاميركي في مقدمة اجتماعات القمة العربية القادمة بغية قيام موقف استراتيجي حازم في مواجهة السياسة الاميركية المعادية للامة العربية وشكراً .

٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

هكذا في الاصل

مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس سيعين موعد وموضوع الجلسة القادمة فيما بعد وترفع الجلسة وشكر لكم .

(انتهت الجلسة)

دولة رئيس المجلس
احمد اللوزي

امين عام المجلس
هاني خير

تعريف

- ١- اعد ورتب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير
- ٢- قام بتنظيم هذا المحضر مساعد الأمين العام السيد عدنان يعيون ومنظم الضبط السيد عثمان نزال الكركي
- ٣- قام بتدقيق هذا المحضر
- ٤- محمود الرحاحله
- ٥- اهاد ابو زيد